

الأزمة اليمنية (2011-2020)؛ دراسة تحليلية لأسبابها وطرائق
إدارتها ومساراتها المستقبلية

The Yemeni Crisis (2011-2020); an Analytical Study of
the Causes, Methods of Management, and Future Paths

إعداد:

سلطان علي حسن غريب

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبدالقادر محمد فهمي الطائي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

تشرين أول، 2020

تفويض

أنا سلطان علي حسن غريب، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً
والكترونياً للمكتبات والمنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند
طلبها.

الاسم: سلطان علي حسن غريب.

التاريخ: 2020 / 11 / 15.

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والموسومة بـ: الأزمة اليمنية (2011-2020) دراسة تحليلية

لأسبابها وطرائق إدارتها ومساراتها المستقبلية". وأجيزت بتاريخ: 03 / 11 / 2020.

للباحث: سلطان علي حسن غريب.

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع	جهة العمل	الصفة	الاسم
	جامعة الشرق الأوسط	مشرفاً وممتحناً داخلياً	أ. د. عبدالقادر الطائي
	جامعة الشرق الأوسط	رئيساً وممتحناً داخلياً	د. ريماء أبو حميدان
	جامعة الشرق الأوسط	عضواً وممتحناً داخلياً	د. سحر الطراونة
 د. خالد الشنيكات	جامعة البلقاء التطبيقية	عضواً وممتحناً خارجياً	أ. د. خالد الشنيكات

شكر وتقدير

بدايةً أتقدّم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور عبدالقادر محمد فهمي الطائي، لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وقيامه بإرشادي إلى المصادر القيمة، وتوجيهاته السديدة، في سبيل خدمة البحث العلمي والرقى به.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة لمشاركتهم في مناقشة رسالتي هذه، شاكرًا لهم جهدهم في مراجعة الرسالة ومناقشتها.

كما أشكر أساتذتي في قسم العلوم السياسية الذين تلقيت العلم على أيديهم في برنامج الدراسات العليا، وعلى توجيهاتهم، ودعمهم لإنجاز هذه الدراسة.

الباحث

الإهداء

إلى والدي ... حفظه الله ورعاه ...

إلى والدتي العزيزة ... أطال الله في عمرها ...

إلى إخواني جميعاً ... عنوان التشجيع والطيبة والسماح ...

إلى أبناء الشعب اليمني الباسل المناضل ...

وإلى الأردن ملكاً وشعباً ... عرفاناً بالجميل ...

الباحث

فهرس المحتويات

أ.....	العنوان
ب.....	تفويض
ج.....	قرار لجنة المناقشة
د.....	شكر وتقدير
ه.....	الإهداء
و.....	فهرس المحتويات
ح.....	الملخص باللغة العربية
ط.....	الملخص باللغة الإنجليزية

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

1.....	المقدمة
3.....	مشكلة الدراسة
3.....	أهداف الدراسة
3.....	أهمية الدراسة
4.....	أسئلة الدراسة
4.....	فرضية الدراسة
5.....	حدود الدراسة
5.....	محددات الدراسة
5.....	مصطلحات الدراسة
8.....	الإطار النظري والدراسات السابقة
8.....	أولاً: الإطار النظري
11.....	ثانياً: الدراسات السابقة
14.....	ثالثاً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
15.....	منهجية الدراسة

الفصل الثاني: في أسباب ودوافع الأزمة اليمنية

19.....	المبحث الأول: الجذور التاريخية للأزمة اليمنية
28.....	المبحث الثاني: القوى المحلية الفاعلة ودورها في إثارة الأزمة اليمنية
45.....	المبحث الثالث: القوى الخارجية وعلاقتها بالأزمة الأمنية

الفصل الثالث: القوى المحلية والإقليمية والدولية المتحركة في الأزمة اليمنية وطرائق إدارتها

- المبحث الأول: منهج القوى المحلية في إدارة الأزمة اليمنية..... 61
- المبحث الثاني: دور القوى الإقليمية في إدارة الأزمة اليمنية..... 78
- المبحث الثالث: دور القوى والمؤسسات الدولية في إدارة الأزمة اليمنية..... 91

الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية للأزمة اليمنية

- المبحث الأول: سيناريو انتصار الحكومة الشرعية ودول التحالف..... 110
- المبحث الثاني: سيناريو التوافقات والتسوية السياسية..... 116
- المبحث الثالث: سيناريو انتصار الحركة الحوثية..... 119
- المبحث الرابع: استمرارية الأزمة..... 121

الفصل الخامس: الخاتمة، الاستنتاجات والتوصيات

- أولاً: الخاتمة..... 124
- ثانياً: الاستنتاجات..... 127
- ثالثاً: التوصيات..... 132
- قائمة المصادر والمراجع..... 134

الأزمة اليمنية (2011-2020)؛ دراسة تحليلية لأسبابها وطرائق إدارتها

ومساراتها المستقبلية

إعداد: سلطان علي حسن غريب

إشراف الأستاذ الدكتور: عبدالقادر محمد فهمي الطائي

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب الأزمة اليمنية، وبيان طرق إدارتها من قبل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية. وتمثلت مشكلة الدراسة في الطبيعة المعقدة للأزمة اليمنية، بسبب من تعدد أطرافها، وتنوع الأهداف المراد تحقيقها من قبل كل طرف من هذه الأطراف، وتمسك بعض الأطراف بوجهات نظرها وعدم رغبتها في تقديم أي تنازلات لصالح تسوية الأزمة، واعتقاد كل طرف أن الحل الذي يتبناه هو الصحيح. الأمر الذي أدى إلى زيادة تعقيد الأزمة، وصعوبة إيجاد حلول مقبولة لها، وبالتالي استمراريتها وإطالة أمدها.

وكان السؤال المحوري للدراسة هو: ما الطرق التي اتبعتها الأطراف المحلية والإقليمية والدولية في إدارة الأزمة اليمنية؟ واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على ثلاث عمليات وهي: التفسير، والنقد، والاستنباط، إضافة إلى المنهج النظمي، الذي يركز على التفاعل بين عناصر المنظومة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

وقامت الدراسة على افتراض أن الأزمة اليمنية هي نتاج عوامل داخلية وإقليمية ودولية ساعدت على اندلاعها وديمومتها.

خلصت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها أن ضعف عامل الانتماء والولاء الوطني وتغليب الانتماء القبلي والنزعات العشائرية والطائفية والجهوية الضيقة على حساب المصلحة العليا للوطن، كان له دور أساسي في تصعيد أحداث الأزمة اليمنية، وأن جانباً أساسياً من أسباب تصعيد الأزمة اليمنية جاء لعوامل إقليمية، ويأتي في مقدمتها التدخلات الإيرانية وأطماعها ومشاريعها التوسعية على مستوى إقليم الشرق الأوسط.

وأوصت الدراسة بتوحيد الأطراف الداخلية المناوئة للحوثيين تحت راية ومظلة واحدة، وهي مظلة الحكومة اليمنية الشرعية. والحفاظ على الوحدة اليمنية، باعتبارها ضماناً وركيزة أساسية لبقاء اليمن دولة مستقرة قادرة على تحقيق النهوض وإعادة الإعمار.

الكلمات المفتاحية: اليمن، الأزمة اليمنية، الثورات العربية، الأزمات العربية.

**The Yemeni Crisis (2011-2020); an Analytical Study of the Causes,
Methods of Management, and Future Paths**

Prepared by:

Sultan Ali Hasan Ghareb

Supervised by:

Abdel-Qader Mohamed Fahmy Al-Tai

Abstract

The study aimed to identify the causes of the Yemeni crisis, and to explain ways of managing it by local, regional and international parties. The problem of the study was represented in the complex nature of the Yemeni crisis, due to the multiplicity of its parties, the diversity of objectives to be achieved by each of these parties, the adherence of some parties to their views and their unwillingness to make any concessions in favor of settling the crisis, and each party's belief that the solution it adopts is the correct one. This increased the complexity of the crisis and the difficulty of finding acceptable solutions to it, and thus its continuation.

The central question of the study was: What methods have the local, regional and international parties used in managing the Yemeni crisis? The study used the descriptive and analytical approach, which is based on three processes: interpretation, criticism, and deduction, in addition to the systemic approach, which focuses on the interaction between the elements of the system, whether at the internal or external level.

The study was based on the assumption that the Yemeni crisis is the result of internal, regional and international factors that helped its outbreak and perpetuation.

The study concluded with several results, the most important of which is that the weakness of the factor of national belonging and loyalty, and the primacy of tribal, sectarian, and regional affiliations over the supreme interest of the country, had a fundamental role in escalating the events of the Yemeni crisis, and that an essential aspect of the causes of the escalation of the Yemeni crisis came to regional factors, on top of which are the interventions Iran and its ambitions and expansion projects at the level of the Middle East region.

The study recommended uniting the internal anti-Houthi parties under one umbrella, which is the umbrella of the legitimate Yemeni government. And also, preserving Yemeni unity, as it is a basic guarantee and pillar for the survival of Yemen as a stable state capable of achieving recovery and reconstruction.

Keywords: Yemen, Yemini Crisis, Arab Revolutions, Arab Crisis.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

طوال أكثر من ثلاث عقود، استمرّ اليمن تحت حكم مركزيّ بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح، مدعوماً إقليمياً من السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك عقدين من الوحدة اليمنية، منذ عام 1990م، والتي ظلّت متعثّرة تواجهها الكثير من التحديات والعقبات، إضافة إلى تصاعد الصراع منذ العام 2004م في محافظة صعدة شمال البلاد. وما أن جاء العام 2011م، واندلعت حركة الاحتجاجات الشعبية حول العالم العربيّ، حتى امتدت إلى اليمن، وبدأ حكم علي عبدالله صالح بالتداعي سريعاً، وهو ما خلف أزمة يمنيّة مستمرة. إذ برزت أطراف عديدة متنازعة على الحكم والمكاسب، وتريد تحصيل أكبر قدر من المكاسب مع تقديم أقل قدر من التنازلات، ودون أن يمتلك أيّ منها القدرة على الحسم التام وإعادة تشكيل حالة من الحكم المركزي للبلاد، كما كان الحال عليه في عهد الرئيس السابق علي عبدالله صالح. يضاف إلى ذلك تباين الارتباطات والتحالفات والداعمين الخارجيين لكل منها، ما زاد من تعقيد مسارات الأزمة.

عانى اليمن طيلة عقود من تحديات ومشاكل عديدة، في مقدمتها ارتفاع نسب الفقر والبطالة والأمية، وحضور وسطوة الروابط القبليّة والمذهبيّة، ما جعل نسيجه الاجتماعي الداخليّ عرضة للتفكك، وقد تصاعد ذلك خلال العقد الأول من الألفيّة الثالثة، وهو ما تجسد في الحروب الست، بين الحكومة اليمنيّة والحوثيين، خلال الفترة 2004-2010م، وكذلك في انطلاق نشاط الحراك الجنوبيّ منذ العام 2007م. وكان اندلاع موجة الاحتجاجات العربية ووصولها إلى اليمن، الشرارة الكافية

لتداعي الحكم والاستقرار في البلاد، وتدحرج الصراع بين الأطراف المحليّة المتباينة، خصوصاً مع تدخلات إقليمية ساهمت في تصاعد حدّة الصراع بين الأطراف الداخليّة.

وجاء الاهتمام والتدخلات الخارجية في اليمن بسبب من الموقع الجغرافي الهامّ له، إذ يكتسب الموقع الجغرافي لليمن أهمية كبيرة، فهو يشرف على بحر العرب والبحر الأحمر وعلى مضيق باب المندب الذي تمرّ عبره نسبة كبرى من حركة التجارة العالميّة وحركة نقل النفط، كما أن اليمن يمثل عمقاً هاماً للأمن القوميّ لدول مجلس التعاون الخليجي. ومن هنا جاء اهتمام وانخراط الأطراف الإقليميّة والدوليّة في الأزمة اليمنيّة.

وجاءت هذه الأدوار بداية من "المبادرة الخليجيّة" عام 2011م، إلى تشكيل "التحالف العربي" وإطلاق عاصفة الحزم في العام 2015م، إثر انقلاب الحوثيين في العام 2014م، يضاف إلى ذلك التدخلات الإيرانية ومحاولات توظيف الحوثيين كأداة وورقة ضغط في الصراع الإقليمي مع السعودية، ومن ثم تباين المواقف والمصالح بين دول التحالف العربي الداعمة لإعادة الحكومة الشرعية. في حين ظلّ الموقف الدولي متردداً ومتراخياً، وظلّ تركيزه منصباً على تأمين كل ما يتصل بالمصالح الدوليّة وخصوصاً ما يتعلق بحركة الملاحة الدوليّة.

كلّ ذلك أسهم في تعقد مسارات الأزمة اليمنيّة وإطالة أمدها. وستقوم هذه الدراسة بالبحث في أسباب الأزمة، وطرائق إدارتها من قبل أطرافها المتعددة، مع محاولة لاستشراف مساراتها المستقبلية المتوقعة.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في الطبيعة المعقدة للأزمة اليمنية، بسبب من تعدد أطرافها سواء كانت المحلية، أو الإقليمية، أو الدولية، وتنوع الأهداف المراد تحقيقها من قبل كل طرف من هذه الأطراف، وتمسك بعض الأطراف المعنية بوجهات نظرها وعدم رغبتها في تقديم أي تنازلات لصالح تسوية الأزمة، واعتقاد كل طرف أن الحل الذي يتبناه هو الصحيح. وأيضاً، وهذا فضلاً عن غياب الولاء الوطني لدى بعض الأطراف وارتباطها بقوى خارجية. الأمر الذي أدى إلى زيادة تعقيد الأزمة، وصعوبة إيجاد حلول مقبولة لها، وبالتالي استمراريتها وإطالة أمدها. كما وأنّ عملية إدارة الأزمة تتم من قبل أطراف لها مصالح ضيقة، وغياب رؤية وطنية جامعة، تغلب الولاء الوطني على الولاءات الحزبية والقبلية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

1. التعرف على أسباب الأزمة اليمنية.
2. بيان طرق إدارة الأزمة اليمنية من قبل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية.
3. التعرف على السيناريوهات المستقبلية للأزمة اليمنية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في جانبين:

الأهمية العلمية: تأتي الأهمية العلمية للدراسة من كونها تسعى لتقديم تحليلات تفسر أسباب الأزمة اليمنية، وتبين كيفية إدارتها من قبل الأطراف المتحكمة، المحلية والإقليمية، والدولية. وهو ما يمكن الاستفادة منه والتعامل معه باعتباره نموذجاً على كيفية إدارة الأزمات في البيئة الدولية

والإقليمية. وهي دراسة يُبنى عليها مستقبلاً، إضافة إلى رُفد المكتبات العربية، للباحثين والراغبين بالتعمق بفهم الأزمة اليمنية.

الأهمية العملية: تأتي أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية من خلال الوقوف على طبيعة تحركات القوى الداخلية والأقليمية والدولية في التعاطي مع الأزمة اليمنية والخروج بنتائج وتوصيات التي يمكن أن تساعد الانظمة السياسية العربية على اتخاذ الخطوات المناسبة والايجابية في مساعدة اليمن للخروج من أزمتة القائمة.

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما أسباب الأزمة اليمنية؟
2. ما الطرق التي اتبعتها الأطراف المحليّة والإقليميّة والدوليّة في إدارة الأزمة اليمنية؟
3. ما السيناريوهات المستقبلية للأزمة اليمنية؟

فرضية الدراسة

تنهض الدراسة على افتراض مفاده أن الأزمة اليمنية هي نتاج عوامل داخلية وإقليمية ودولية ساعدت على اندلاعها وديمومتها. ومن هذه الفرضية يمكن إن تُشتق فرضية أخرى تذهب إلى أنّ الطبيعة المعقدة للأزمة اليمنية، وصعوبة إيجاد حلول جذرية لها، مع ضعف عامل الانتماء والولاء الموحد لليمن، يمكن أن يُسهم في تقسيم اليمن والإبقاء على مشكلاته القبليّة والعشائريّة والحزبيّة الضيقة.

حدود الدراسة

تشتمل حدود الدراسة في الآتي:

- الحدود الجغرافية: تقتصر هذه الدراسة من الناحية الجغرافية على اليمن ودول منطقة الخليج العربي بما فيها إيران.
- الحدود الزمنية: تقتصر هذه الدراسة من الناحية الزمنية على الفترة من عام 2011م حتى 2020م.

محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة فيما يأتي:

صعوبة الوصول إلى البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة؛ وذلك بسبب الطابع غير العلني للاتصالات واللقاءات بين الأطراف المتحكمة في الأزمة، بالإضافة إلى ندرة الدراسات العلمية العربية في موضوع هذه الدراسة، وعدم تناولها تحديداً لكيفية إدارة اللازمة والسياسات التي تم اتباعها من قبل الأطراف المتحكمة فيها لغرض معالجتها.

مصطلحات الدراسة

1. الأزمة (Crisis)

- لغةً:

الأزمة هي الشدة والضييق، والجمع، إزم، وأزم وأزمات وأوازم. وهي الأوقات الحرجة والضيقة، من حيث مدتها الزمنية لاتخاذ القرار الحاسم. أو تعني القرار الذي يُتخذ في وقت ضيق (العامري، 1993: 4).

- اصطلاحاً:

- يعرف كيسنجر الأزمة بأنها: هي عرض لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة مباشرة للانفجار، مما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل تفاقم عواقبها" (كيسنجر، 1999: 28/2).
- وعرفها أوران يونغ بأنها: "مجموعة أحداث تكشف عن نفسها بسرعة؛ محدثة بذلك خللاً في توازن القوى القائمة في ظل النظام الدولي، أو أيّ من نظمه الفرعية، بصورة أساسية، وبدرجة تفوق الدرجات الاعتيادية، مع زيادة احتمال تصعيد الموقف إلى درجة العنف داخله" (Young, 1967: 18).
- وعرفها هيرمان بأنها: "الوضع الذي يُهدد أحد الأهداف الرئيسة للوحدة السياسية، بحيث يحدّ من الوقت للتفكير والتخطيط، والاستجابة، من أجل تغيير النتيجة المحتملة". (Hermann, 1969: 913)
- وعرفها عبد القادر محمد فهمي بأنها: "نمط نمط سلوكي يعكس قدرًا واضحاً من التوتر الحادّ أو الإنكسار المفاجئ في العلاقة بين وحدتين أو أكثر من وحدات النظام الدولي، وهذا التوتر يتضمن عنصر المفاجأة والمباغنة، كما ينطوي على ضيق الوقت اللازم للاستجابة، ويطرح احتمالات قويّة لاستخدام العنف المنظم" (محمد فهمي، 2014: 224).

وقد رجح الباحث هذا التعريف الأخير، واعتمده في الدراسة.

- اجرائياً:

- الأزمة اليمينية هي حالة من الشد والتوتر الأقصى في المواقف بين الأطراف المتحكمة فيها، والتي تحاول توظيف واستخدام مختلف أوراق الضغط، بحيث تستطيع فرض مطالبها.

2. إدارة الأزمة (Management of Crisis)

- لغة:

يتركب المصطلح من مفردتين: الإدارة بالأزمة. أما المفردة الأولى (الإدارة)، فهي مصدر من الفعل دار يدور، وهي الترتيب والتنظيم (الجوهري، 2009: 356). وأما الأزمة فهي الشدة والضيق (العامري، 1993: 4).

- اصطلاحاً:

- عرفها ويليام كوانت بأنها: سلسلة الإجراءات والقرارات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة، والحدّ من تفاقمها حتى لا يفلت زمامها، وتؤدي إلى نشوب الحرب، وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة هي تلك التي تتضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها (Quandt, 1977: 35).
- وعرفها جوناثان روبرتس بأنها: قدرة أحد أطراف النزاع على إقناع خصمه أو خصومه، بصدق عزمه على تصعيد النزاع لحمله على التراجع عن تصعيد الأزمة تجنباً للمساس بمصالحه (محمد فهمي، 2014: 233).
- وعرفها جيمس ريتشارد سن بأنها: احتواء الأزمة والتلطيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكريّة على نطاق واسع (Richardson, 1988: 15).

- اجرائياً:

هي الإجراءات والقرارات التي تقوم الأطراف المتحكمة في الأزمة اليمينية بتوظيفها، في سبيل تحقيق مصالحها.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

يعرّف كورال بيل الأزمة بأنها: "المجال الذي تظهر فيه نزاعات ترتفع إلى الحد الذي تهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات القائمة" (Hass, 2005: 67). بينما يرى أوران يونغ بأنها: "مجموعة أحداث تكشف عن نفسها بسرعة؛ محدثة بذلك خللاً في توازن القوى القائمة في ظل النظام الدولي، أو أيّ من نظمه الفرعية، بصورة أساسية، وبدرجة تفوق الدرجات الاعتيادية، مع زيادة احتمال تصعيد الموقف إلى درجة العنف داخله" (Young, 1967: 18). أما هيرمان فيعرفها بأنها: "الوضع الذي يُهدد أحد الأهداف الرئيسية للوحدة السياسية، بحيث يحدّ من الوقت للتفكير والتخطيط، والاستجابة، من أجل تغيير النتيجة المحتملة". (Hermann, 1969: 913).

أما إدارة الأزمة، فيعرفها ويليام كوانت بأنها "سلسلة الإجراءات والقرارات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة، والحدّ من تفاقمها حتى لا يفلت زمامها، مؤدية بذلك إلى نشوب حرب، وبأن الإدارة الرشيد للأزمة هي تلك التي تتضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها"، أما جيمس ريتشارد سن فيرى إن إدارة الأزمات تعني "احتواء الأزمة والتلطيف من حدّتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع (محمد فهمي، 2014: 233).

ويعرف عبد القادر محمد فهمي إدارة دولة ما لأزمة بأنها: "استخدام هذه الدولة لمختلف أدوات المساومة، الضاغطة منها والتوفيقية، على نحو يعزز سياستها ويضعف سياسة الخصم، أو على الأقل، يقلل خسائرها إلى أدنى حد ممكن" (محمد فهمي، 2014: 234).

وإن إدارة الأزمة من قبل الأطراف المنخرطة فيها تعني توظيف كل طرف لمختلف أدوات المساومة، الضاغطة منها والتوفيقية على نحو يعزز موقفها ويضعف موقف الخصم. والأدوات

الضاغطة في إدارة الأزمة هي تلك التحركات والخطوات التي ترمي إلى إظهار الحزم وتمسك الطرف بمصالحه إزاء الخصم بالتهديد باستخدام القوة أو استعمال القوة فعلياً بأشكالها المختلفة. والأدوات الضاغطة والإكراهية إما أن تكون مباشرة أو غير مباشرة، والتحركات الضاغطة المباشرة هي التحركات الفعلية التصعيدية، والتي ترتبط أسوأ بزيادة درجة العنف تجاه الخصم، مثل الحصار البحري أو الجوي، أو ضرب سفينة أو مواقع للخصم. أما أدوات الضغط غير المباشرة فهي أيضاً تحركات تهدف للضغط على الخصم، ولكن ليس عن طريق تحريك أدوات القوة على نحو فعلي، وإنما تبقى في إطار التهديد وإرسال الإشارات (محمد فهمي، 2014: 236).

أما الأدوات التوفيقية فتعني الحركات التي تعبر عن الرغبة في التخفيف من حدة الأزمة والاتجاه بها إلى التسوية، وهي كذلك إما أن تكون مباشرة أو غير مباشرة. والشكل المباشر لهذه التحركات يأخذ صيغة التنازل الواضح، أما الشكل غير المباشر للحركات التوفيقية فإنه يأخذ شكل إشارات أو تلميحات توضح النية والاستعداد للتنازل عن طريق تقديم اقتراحات بتسوية الأزمة.

وتمثل الأزمة اليمنية واحدة من الأزمات الدولية الأهم في الفترة الراهنة، وذلك بسبب طبيعة أطرافها المحلية، وطبيعة القوى الإقليمية والدولية التي لها مصالح لا يمكن إغفالها فيها، إلى جانب ذلك تلعب جغرافية اليمن دور مهم في اللازمة اليمنية؛ حيث تمثل الجمهورية اليمنية وموقعها أهمية كبرى بالنسبة لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط. ويأتي ذلك بسبب من موقع اليمن في قاعدة شبه الجزيرة العربية واطلاله على بحار دولية هامة. ومن خلاله يمكن التحكم بمداخل البحر الأحمر وطرق الملاحة البحرية المتجهة نحو آسيا عبر بحر العرب، وشمالاً عبر البحر الأحمر، حيث تمر ناقلات النفط المنتج في دول منطقة الخليج العربي المتجهة نحو الشمال. وفي حال سيطرة طرف

معادي لدول منطقة الخليج العربي على الجغرافيا اليمنية يمكنه أن يهدد أسس وأعصاب اقتصاد دول مجلس التعاون (المحطوري، 2012: 126).

وقد جاءت بداية الأزمة اليمنية في العام 2011م عندما عمّت العالم العربي حركات احتجاجية على نظم الحكم القائمة، ووصلت موجة الاحتجاجات إلى اليمن، فكانت ما أطلق عليه في حينه "ثورة الشباب اليمنية"، حين خرج المتظاهرون منددين بالفساد الحكومي ومحتجين على سياسات الحكومة وما انتهت إليه من ارتفاع نسب الفقر والبطالة في البلاد. وسرعان ما بدأت الاستجابات والانخراط من قبل أطرفها خارجية إقليمية ودولية في الازمة، وذلك بداية من تقديم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بقيادة المملكة العربية السعودية خطوات توفيقية تمثلت في المبادرة التوفيقية بين الأطراف المحليّة للأزمة، والتي تعرفت بـ "المبادرة الخليجية"، والتي جاءت قرارات مجلس الأمن منذ العام 2011م تؤيّدتها وتدعو بالالتزام بمخرجاتها والمسار الذي حددته.

ومن ثم تبعاً للتطوّرات اللاحقة، وتحديدًا الخطوات التصعيدية التي اتخذتها جماعة الحوثيين بالانقلاب على الحكومة الشرعية والسيطرة على العاصمة صنعاء، جاء التصعيد من قبل السعودية والإمارات عبر قيامهما بتشكيل وقيادة وتشكيل تحالف داعم للحكومة الشرعية، ويهدف للضغط بشكل مباشر على الحوثيين عبر شن عمليات عسكرية.

ومع استمرار الأزمة وتعدد أطرافها المتنازعة، استمرت مختلف الأطراف بتوظيف طرق إدارة متباينة بغرض تحقيق مصالحها، وتتنوعت ما بين خطوات ضاغطة مباشرة، كما حصل في شن الحوثيين هجمات عدّة ضد أهداف سعودية، كان من بينها استهداف مطار أبها السعودي، وكذلك استهداف مصفاة أرامكو للنفط شرق السعودية. ومن الخطوات التصعيدية كذلك كان قيام وتحرك المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم من دولة الإمارات للسيطرة على محافظات جنوبية في أب

(أغسطس) من العام 2019م والضغط بذلك على الحكومة الشرعيّة، في حين قادت السعودية خطوة توفيقية في أعقاب ذلك تمثلت في اتفاق الرياض والدعوة لتشكيل حكومة مشتركة بين الشمال والجنوب. وسوف تحاول هذه الدراسة الوقوف على الأزمة اليمنيّة وجذورها التاريخيّة، وكذلك رصد وتحليل طرائق إدارتها، وعلى المستويات المحليّة، والإقليميّة، والدوليّة، وصولاً إلى السيناريوهات المحتملة في معالجتها.

ثانياً: الدراسات السابقة

العربية

- دراسة بوعزة، منى (2018): التدخل العسكري لدول التحالف العربي باليمن.

بيّنت الدراسة بأنه قد سبق التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن الكثير من الأحداث التي عجّلت بانطلاقه، بدءاً من اندلاع ثورة الشباب اليمني بالتزامن مع موجة الاحتجاجات العربية في العام 2011م، ثم تعرضت لمسار الأحداث اللاحق بداية من انتقال السلطة ودخول المرحلة الانتقالية برئاسة عبد ربه منصور هادي، وانتهاءً بتنفيذ حركة أنصار الله (الحوثيون) انقلاباً بدعم من علي عبدالله صالح. واعتبرت الدراسة بأن التدخل العسكري للتحالف العربي يأتي في إطار تنفيذ مبدأ الضربة الاستباقية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى أن التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن يعتبر أمراً مستحدثاً على صعيد العلاقات العربيّة والدوليّة، حيث لم يكن مثل هذا التدخل مألوفاً من قبل الدول العربية على عكس الدول الأجنبية التي كانت تغامر بمثل هذه التصرفات خدمةً لمصالحها.

- دراسة حورش، محمد عبدالله (2017): الربيع العربي وأثره على الاستقرار السياسي في اليمن (2010-2015).

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين "الربيع العربي" وبين الاستقرار السياسي في اليمن، وتحديد تأثيره على هذا الاستقرار. عالجت الدراسة تأثير الربيع العربي المباشر الذي تمثل في اندلاع ثورة الشباب اليمنية، ومن ثم حاولت تتبع مسارها. وقامت الدراسة على افتراض أن الربيع العربي كان له تأثيراً سلبياً على الاستقرار السياسي في اليمن. وخلصت الدراسة إلى إثبات صحة الفرضية، حيث بيّنت أن الربيع العربي أدت إلى تهديد حقيقي للدولة الوطنية، حيث أدت إلى حالة عدم استقرار استنفادت منها جماعة الحوثي للسيطرة على السلطة بقوة السلاح.

- دراسة الحنيطي، راشد أحمد (2013): مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية؛ الحوثيين في اليمن أنموذجاً (1994-2013).

هدفت الدراسة إلى التعرف على التوجّهات الفكرية الإيرانية المتبّعة في تنفيذ مبدأ تصدير الثورة، التي كان لها تأثير على الاستقرار في دول الخليج، والوقوف عند التصوّرات الإيرانية لقضية الأمن الإقليمي الخليجي وأدوات تنفيذها، والتعرف على العقيدة الدينية للحركة الحوثية في اليمن وأهدافها. وانطلقت الدراسة من فرضية أن الحركة الحوثية تمثل إحدى الأدوات التي تستخدمها إيران لتنفيذ مشروعها عبر مبدأ تصدير الثورة، وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة عن أسئلة الدراسة استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي.

الأجنبية

- Lackner, Helen, and Varisco, Daniel Martin (2018). **Yemen and the Gulf States: The Making of a Crisis.**

دراسة لاكلر (2018): اليمن دول الخليج؛ صناعة الأزمة.

تستعرض الدراسة التحولات في المشهد اليمني منذ اندلاع الثورة بالتزامن مع حركة الاحتجاجات العربية في العام 2011، وتجادل بأن الدول الإقليمية قد سارعت إلى بلورة مواقف خاصة بهذه التحولات، وفي مقدمتها السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لتوجيه المشهد الجديد بما يتوافق مع مصالحها. ثم تتعرض الدراسة للتحالف العربي وأسباب اتخاذ قرار التدخل العسكري في اليمن، ويذهب الباحثان إلى أنه التدخل لم يساهم في حلّ الأزمة هناك، بل أدى إلى مفاقمتها. اعتمدت الدراسة على المقاربة الواقعية في العلاقات الدولية، وحلّلت كيفية مساهمة مصالح الأطراف الفاعلة في تحديد خيارات دول مجلس التعاون الخليجي إزاء اليمن، كما حاولت أن تقدم استشرافاً لدورها في الاقتصاد والأمن اليمني.

- Al-Qadhi, Mohammad Hassan (2017): **The Iranian role in Yemen and its Implications on the Regional Security.**

دراسة القاضي (2017): الدور الإيراني في اليمن وتبعاته على الأمن الإقليمي.

اعتبرت الدراسة بأن الدعم الإيراني للحوثيين قبل عام 2011م كان موضعاً للجدل فيما يخصّ الشكل والحجم، ولكن الحال اختلف منذ عام 2011م، بحيث أصبح التدخل أكثر وضوحاً نتيجة لحالة الفوضى التي صاحبت الثورة اليمنية، وهو ما مهّد الطريق أمام إيران لتعزيز تأثيرها في اليمن، وبدأت التقارير والأدلة بالازدياد حول إثبات النشاط الإيراني والدعم لوكلائها وبخاصة الحوثيين الذين يتشاركون مع إيران في الانتماء الطائفي والإيديولوجي.

وبخصوص الاهتمام الإيراني بالخليج وشبه الجزيرة العربيّة، فإن إيران نظرت لليمن كمفتاح لتعزيز وضعيتها في المنطقة ومواجهة منافسيها الإقليميين والدوليين، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكيّة. وبناءً عليه تبين الدراسة أن إيران سعت للعب دور في اليمن بالاعتماد على الاعتبارات الأيديولوجية والطائفية، عبر تأسيس علاقة بجماعة الحوثيين لإحداث تغيير في موازين القوى بحيث يزداد تأثيرها في اليمن وعلى الدول المجاورة.

- Roberts, David, and Hokayem, Emile (2016). **Reassessing Gulf Security: The War in Yemen.**

دراسة روبرتس (2016): إعادة تقييم أمن الخليج: الحرب في اليمن.

رأت الدراسة بأن التدخل العسكري في اليمن بدءاً من آذار (مارس) 2015م قد أعلن عن مولد حقبة جديدة من سياسات الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي؛ فلم يسبق لهذه الدول أن تدخلت بشكل عسكري مستقل على هذا النحو. وبتحليل أسباب هذا السلوك الجديد ذهبت الدراسة إلى أن هناك جملة من العوامل التي أدت له، وبالتحديد الشعور بتصاعد التهديد الإقليمي الذي تشكّله دولة إيران، وصعود فاعل غير دولي داخل حدود شبه الجزيرة العربية يتبنى موقف وسلوك عدائي، تمثل في الحوثيين، بالإضافة إلى الشعور بضرورة امتلاك الدول زمام المبادرة بعد إدراك التوجه الأمريكي للحدّ من التدخّلات العسكريّة المباشرة في الخارج.

ثالثاً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ما تميّزت به الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة هو بحثها في سبب إدارة الأزمة من قبل الأطراف المعنية. حيث أن الدراسات السابقة بقدر اطلاعنا عليها اقتصرت على تناول تفاصيل الأزمة

دون تحليل طرق إدارتها، وأيضاً من حيث دراستها المشاريع والحلول التي طرحت لحلّ هذه الأزمة، وكذلك الحلول التي سوف تطرح لمعالجتها.

منهجية الدراسة

للتثبت من صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة، تم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي: وهو المنهج الذي يتم من خلاله دراسة الإشكالات العلمية المختلفة

من خلال عدة طرق كالتركيب والتقويم والتفكيك، ويعد هذا المنهج ملائماً للعلوم السياسية بشكل كبير حيث يكثر استخدامه فيها، ويستخدم في المنهج التحليلي ثلاث عمليات وهي: التفسير، النقد، والاستنباط، وقد يستخدم الباحث إحدى هذه العمليات أو قد يجمع بين عمليتين أو أكثر.

وسوف يتم توظيف هذا المنهج في الدراسة من خلال وصف أحداث الأزمة اليمينية، والمواقف والإجراءات المتبعة من قبل الأطراف المتحكمة فيها، ومن ثم تحليل أحداث الأزمة، وتحليل مواقف الأطراف، عبر بيان الأسباب والعوامل التي أدت إليها.

منهج التحليل النظمي: أبرز من كتب في هذا المنهج هو "ديفيد ايستون"، و"مورتن كابلان"،

ويعتمد هذا المنهج أساساً على فكرة مفادها: ثمة عوامل خارجية يطلق عليها مدخلات (Inputs) تتفاعل مع وسط نظامي (مؤسسات النظام السياسي) وتسمى بالعمليات (Process)، ويترتب عليها نتائج تسمى مخرجات (Outputs)، وهي عبارة عن قرارات تتخذها السلطة، ومن ثم يكون هناك تغذية راجعة (Feedback).

وسوف يتم توظيف هذا المنهج في الدراسة عبر دراسة مدخلات الأزمة متمثلة بعوامل تصاعدها، وعمليات الأزمة متمثلة في المواقف التي تتخذها الأطراف المتحكمة فيها، والمخرجات متمثلة بمسارات التسوية والتوافقات المقترحة.

منهج صنع القرار: ومن أبرز الذين كتبوا فيها هو ريتشارد سنايدر، وينطلق من افتراض أن العلاقات الدولية ما هي إلا أنماط من التفاعل السلوكي بين وحدات النظام الدولي، وأن معظم الاستراتيجيات القائمة والعلاقات ما بين وحدات النظام الدولي، ما هي إلا نتاج قرارات شخص أو مجموعة أشخاص أو مجموعة من المؤسسات، مخولين سياسياً وقانونياً من الدولة نفسها، لرسم سياستها العليا وتحديد علاقاتها بالدول الأخرى.

وسوف يتم توظيف هذا المنهج في الدراسة عبر دراسة سلوك وقرارات صناع القرار والقادة السياسيين للأطراف المتحكمة فيها.

المنهج التاريخي: يقوم المنهج على فكرة أن التاريخ هو سلسلة من الأحداث والوقائع المترابطة التي تساهم في صناعة وتشكيل الواقع، وأنه من خلال تتبع هذه الأحداث يمكن الوصول إلى تفسيرات للظواهر الحاضرة.

وسوف يتم توظيف هذا المنهج في الدراسة عبر الرجوع إلى أحداث التاريخ اليميني المعاصر للكشف عن أسباب وجذور الأزمة.

المنهج القانوني: هو منهج يدرس نصوص الدساتير والتشريعات، وتحديد القواعد التي تحدد عمل المنظمات والمؤسسات المكونة للنظام السياسي.

وسوف يتم توظيف هذا المنهج في الدراسة عبر تحديد كيفية تجاوز بعض الأطراف الأطر القانونية في اليمن.

المنهج الاستشراقي: وهو منهج يقوم على بناء سيناريوهات مستقبلية متوقعة والترجيح بينها، وذلك من خلال المفاضلة بينها على أساس المعطيات المؤشرات المتوقعة في الحاضر.

وسوف يتم اعتماد هذا المنهج من اجل بيان السيناريوهات المستقبلية المتوقعة للأزمة اليمنية.

المنهج التكاملّي: ويقوم هذا المنهج على فكرة الاعتماد على مناهج البحث العلمي المعتمدة بسبب تعدد موضوعاتها، حيث يتم إخضاع كل منها إلى منهج تحليلي، دون إغفال الدور الذي تلعبه المناهج الأخرى في سياق التحليل لموضوع الدراسة.

وسوف يتم توظيف هذا المنهج في الدراسة وفق ما تقتضيه الأحداث والوقائع التي تنصرف إلى معالجتها.

الفصل الثاني

في أسباب ودوافع الأزمة اليمنية

تعددت أسباب ودوافع الأزمة اليمنية الراهنة، ما بين أسباب لها امتدادات تاريخية ترتبط بالقبيلة، والعشائرية، والمذهبية، والطائفية في إطار النسيج الاجتماعي، أو بنية المجتمع اليمني. وأسباب أخرى متعلقة بأزمة الإدارة والحكم في الدولة اليمنية الحديثة منذ قيام الجمهورية اليمنية عام 1962م في اليمن الشمالي، والجمهورية الديمقراطية الشعبية في اليمن الجنوبي، ومن ثمّ توحد شطري اليمن عام 1990م، وحكم علي عبدالله صالح لليمن الموحد، وحتى ما وصلت إليه الأمور عام 2011م، وبعد اغتياله عام 2017م.

كما تعددت أطراف هذه الأزمة الداخلية، وتباينت مطالب ومساعي كل منها، ومن ثم تبع ذلك تدخل عدد من الأطراف الخارجية، الإقليمية والدولية ذات المصالح المتباينة، ما ساهم في تعقيد الأزمة وإطالة أمدّها وتعقيد مساراتها وعرقلة فرص التوصل إلى تسوية شاملة، حتى تسبب ذلك في استمرار الأزمة نحو عشر سنوات، ولا زالت مستمرة.

وفي هذا الفصل، سوف يتم التعرف على الجذور والأسباب التاريخية للأزمة اليمنية، وكذلك التعرف والوقوف على أهم الأطراف الفاعلة في الأزمة اليمنية، وضمن المستويات الثلاث: المحلية، والإقليمية والدولية، وتحديد طبيعة وشكل فعالية ومطالب كل منها. وقد استخدم الباحث في هذه الفصل المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الأول الجدور التاريخية للأزمة اليمنية

عند البحث في أسباب ودوافع الأزمة اليمنية الراهنة، نجد أنها ترتبط، من حيث جذورها، بعوامل اجتماعية وسياسية، فعلى مستوى العوامل الاجتماعية تبرز القبيلة باعتبارها مكون اجتماعي تملك من القوة ما توازي به قوة وسلطة الدولة.

في اليمن، القبيلة هي الوحدة الاجتماعية التقليدية الرئيسية. وهي كياناتٌ معترف بها من قبل السلطات الحاكمة، لها أعرافها وتقاليدُها الراسخة، بل وحتى لها مسلحيها وقواتها العسكرية. وتعتبر القبيلة اليمنية نفسها جماعة مستقلة سياسياً؛ إذ أنها تمارس السلطة في المنطقة التي تعيش فيها، طبقاً لمجموعة من الأعراف والمبادئ التي تحكم حركتها، وتنظم علاقاتها مع القبائل الأخرى. وتشارك القبائل في عملية اتخاذ القرار في الدولة، ويقوم الكثير منها بدور مشابه لما تقوم به منظمات المجتمع المدني في الدول الغربية (Pridham, 1984: 205).

ويرى الأستاذ في جامعة صنعاء، محمد الظاهري، أن القبيلة في المجتمع اليمني تشبه الدولة من عدة نواحي، منها: أن شيوخ القبائل يتصرفون باعتبارهم زعماء ورؤساء لقبائلهم، وأنهم موجودون لتمثيل مصالح قبائلهم وحماية حقوقها. وأن القبائل أحياناً، مثل الدول، تتحالف مع بعض القبائل الأخرى لأسباب سياسية واقتصادية. كما أن هناك أراضي خاصة بكل قبيلة، حتى أنه يتم ترسيم المناطق التابعة لها، وتوضع حدود بينها وبين القبائل المجاورة. إضافة إلى وجود ثقافة وقيم عسكرية ورجال عسكريين ضمن كل قبيلة يعتبرون بمثابة جيش لها (أبو زيد، 2013: 12).

وكثيراً ما تتقاطع سلطة القبيلة والزعامات القبليّة في اليمن مع سيادة وسلطة الدولة المركزيّة، ومن أشكال هذا التقاطع، تدخل الزعامات القبليّة في أعمال الدولة، وسعيها أحياناً لتعطيل قوانينها

والتمرد على أوامرهما. وتعتمد السلطات الرسميّة في اليمن اعتماداً كبيراً على المشايخ وزعماء القبائل في فرض سلطتها على كثير من المناطق، وكثير منهم يعتبرون مفتاح الحل والعقد لكثير من القضايا (جرادي، 2018: 652).

تتنوع القبائل اليمنيّة في تعاطيها مع السلطة السياسيّة بين قبائل داعمة لها وأخرى تناهضها، مع الحفاظ على قدر من السيولة؛ إذ لا تثبت قبيلة عند الرفض أو التأييد. والقبائل اليمنيّة إما إن تأخذ شكل القبيلة المفردة أو التجمعات أو التحالفات القبليّة. ففي شمال اليمن، على سبيل المثال، توجد ثلاثة تجمعات كبرى من القبائل، هي: حاشد، وبكيل، ومذحج، وفي الجنوب هناك قبائل تنتمي إلى مذحج، وقبائل إلى يافع التي يطلق عليها حاشد الجنوب (حسن، 2004: 20).

تتعدد تفسيرات أسباب قوة القبيلة في اليمن. بدايةً من الإشارة إلى أسباب سياسية تتعلق بفشل الدولة اليمنيّة الحديثة في تلبية الكثير من المطالب والحاجات المادية لأغلبية سكّان البلاد، من توفير التعليم، والصحة، إلى البنى التحتيّة. وأسباب اجتماعية، كوّن القبيلة تمثّل مؤسسة اجتماعيّة لها مكانة تاريخيّة وتقليديّة، منحها قوّة، تفوق أحياناً قوة المؤسسة السياسيّة (الدولة). هذا فضلاً عن ضعف دور المؤسسات الأسريّة والتربويّة والتحصيريّة، وأخيراً ضعف مؤسسات المجتمع المدنيّ ودورها في تمكين بنية المجتمع اليمنيّ.

ويبرز من بين الأسباب الأخرى، العامل الجغرافي، الذي كان له دور مهم في بقاء الشكل القبليّ كأحد السمات الأساسيّة للنظام الاجتماعي في اليمن؛ فالجبال الوعرة تفصل بين أقاليم البلاد وتعزلها عن بعضها، وتجعل من المستعصي على الدولة أن تمد سلطانها إليها. كما وضعت الجغرافيا بصمتها على نمط الحياة القبليّة، إذ هناك اختلافات بين سكان الجبال وسكان السهول. فهناك جبليين، وهناك سهليين. ولم تتمكن الدولة المركزيّة في اليمن من بسط سيطرتها على المناطق الجبليّة؛ بسبب تبعثر

السكان وتفتت الملكية الزراعية جراء الطبيعة الجغرافية الوعرة، وبالتالي خضع سكان المناطق الجبلية للنظام القبليّ أكثر من خضوعهم للدولة، وكانوا أكثر تمسكاً بالقبيلة من الدولة. أما في المناطق السهلية الساحلية فكان السكان كثر تعاملًا مع الدولة التي كانت تقوم بتنظيم عملية الري والدفاع عن التجمعات السكانية المكشوفة، وتنظيم التجارة، وحماية الموانئ، والقيام بالأعمال الإدارية (حسن، 2004: 25).

يضاف إلى ذلك أسباب تتعلق بضعف التعليم وانحسار انتشاره في اليمن، وبحسب تقرير لليونسكو صادر في العام 2013م، فإن نسبة الأمية في اليمن بلغت حوالي (70%) في الأرياف، وفي المدن إلى (38%)، مع الإشارة إلى أن سكان الريف يشكلون (71%) من مجمل السكان (يمرس، 2013/8/31). ويؤدي ضعف التعليم إلى استمرار سيطرة المؤسسات التقليدية في عملية التنشئة السياسية للأفراد، وبالتالي استمرار سيطرة القيم التقليدية على الثقافة السياسية لدى المواطنين، بما فيها قيم الولاء والانتماء على أسس قبلية.

وبالعودة إلى العلاقة التاريخية بين الدولة والقبيلة، يبرز دعم الدولة وتغذيتها للقبليّة. بداية من الأئمة الزيديين، الذين حكموا اليمن قرونًا، وساهموا في إطالة أمد الصراعات القبليّة، حيث كانوا حريصين على إحداث نوع من التوازن بين القبائل؛ لأن توحد القبائل من شأنه أن يقضي على دولتهم، وظلوا متمسكين بلعب دور الحَكَم بين القبائل (حسن، 2004: 27).

وفي الحقبة المعاصرة كان الأئمة الزيديون يعارضون أي محاولات تحديثيّة من شأنها أن تغيّر المعادلات القائمة على تحالفات بين المذهب والقبيلة والعائلة المتوكليّة الحاكمة، فكان أيّ تحديث حقيقي يعني المسّ بأركان هذا التحالفات وازعافها (الصلاح، 2012: 36).

وفي الفترة التي تلت قيام ثورة العام 1962م استمرت القبائل في ممارسة نفوذها، ولعبت دوراً أساسياً في المشهد السياسي اليمني عبر العقود الماضية. ورغم محاولات ومساعي تحديث البلاد تدريجياً، استمرّ حضور وتأثير العامل القبليّ في الكثير من جوانب الحياة السياسيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، في اليمن (حسن، 2004: 28).

ويرز دور القبائل في أحداث مفصليّة حاسمة، كما في انقلاب إبراهيم الحمديّ عام 1974م، حين قدمت القبائل الكبيرة الدعم له، في إطار ما عرف بـ "حركة 13 يونيو التصحيحية" التي أنهت حكم الرئيس عبد الرحمن الأرياني، حين حدث تحالف بين عدد من القيادات العسكرية ومشائخ القبائل لمواجهة الأرياني، بسبب ما شهدته عهده من محاولة لتأسيس دولة مدنية وتحجيم نفوذهم (الصلاح، 2012: 38).

كما برز دور القبيلة في تاريخ اليمن السياسي المعاصر كما في حادثة اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي (1974-1977م) عام 1977م أثناء تلبية دعوة لوليمة غداء في منزل خليفته الرئيس أحمد الغشمي. وذلك بعد أن كان الحمدي قد بدأ بإعادة هيكلة الجيش ليكون مؤسسة بعيدة عن الولاءات القبليّة، وهو ما جاءت قرارات 27 نيسان (أبريل) 1975م لإقراره. كما كان الحمدي قد قام بإلغاء وزارة شؤون القبائل التي كان يرأسها عبد الله بن حسين الأحمر باعتبارها تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وكذلك اغتيال الرئيس أحمد الغشمي (1977-1978م)، الذي اغتيل بتفجير قنبلة وضعت في حقيبة تم إدخالها لمكتبه بالقيادة العامة للجيش في حزيران (يونيو) عام 1978م، والذي جاء أيضاً بتدبير من المؤسسة العسكرية المرتبطة بتنفيذ القيادات القبلية فيها (Phillips, 2008: 44).

وفي عهد الرئيس السابق، علي عبد الله صالح، بلغ الحضور السياسي للقبائل ذروته في التاريخ اليمني المعاصر، منذ تسلمه السلطة عام 1978م. عمل صالح على إحياء دور القبيلة وبتّ الروح فيها من جديد بعد أن كان دورها قد تراجع منذ عام 1962م، ونسج علاقات مع شيوخ القبائل الذين قريهم منه وقدم لهم المال والمناصب والرتب العسكريّة، كل ذلك بهدف شراء الولاءات بغرض تعزيز حكمه وإطالة أمده.

وعند اندلاع ثورة الشباب اليمنية عام 2011م، والفترة التي تلتها، انخرطت القبيلة اليمنية في خضم الاحتجاجات الشعبية، وجاء إعلان مشائخ كبرى القبائل اليمنية - مثل: حاشد، وبكيل - انضمامهم إلى الثورة الشعبيّة، ليوجهوا ضربة كبيرة للنظام على عبدالله صالح، وهو ما اعتبر تخلياً من قبلهم عن النظام الحاكم، وبداية لنهاية التحالف بين القبيلة ونظام الحكم. وهو ما ساعد على زيادة الزخم الثوري وارتفاع وتيرة الاحتجاجات وفتح ساحات اعتصام لانضمام أبناء القبائل اليمنية في كبرى المدن اليمنية، وبرز دور القبيلة كرافع للاحتجاجات مقابل محدوديّة تأثير الحركات والقوى المدنيّة (الحميري، 2018: 1).

وعلى المستوى الاجتماعي أيضاً، إضافة إلى العامل القبليّ، يبرز دور العامل المذهبيّ، حيث تتوزع القبائل اليمنية على ثلاثة طوائف رئيسيّة: الزيدية، والشافعية، والاسماعيلية (المكارمة). الطائفة الأولى شيعية يعود تاريخ وجودها في اليمن إلى العام 894م، حين بدأ وجودها في منطقة صعدة، ثم امتد نفوذها إلى كافة ربوع اليمن الشمالي، وإليها ينتمي أئمة اليمن الذين حكموا اليمن منذ القرن التاسع الميلادي، حتى القرن العشرين (المولى، 2011: 85).

أما الطائفة السنية فيتركز أتباعها في المنطقة الوسطى والجنوبية والسهل الساحلي الغربي (تهامة)، وبعض أجزاء من حضرموت. أما الثالثة فهي شيعية أيضاً، ظهرت في اليمن منذ مطلع

القرن العاشر، وتعدادهم دون المائة ألف، يستوطنون منطقة حِراز التابعة لمحافظة صنعاء. احتكرت الزيدية مقاليد الحكم في شمال اليمن لأكثر من أحد عشر قرناً، حتى أسقطت بعد ثورة السادس والعشرين من ايلول (سبتمبر) 1962م آخر حكامها من الأئمة الزيديين، وهو الإمام أحمد حميد الدين. ويتركز الانتشار السكاني للطائفة الزيدية شمال اليمن؛ وتعد محافظة صعدة - وهي التي ستصبح معقل الحوثيين لاحقاً - المركز التقليدي لها، وهي المنطقة التي أسس فيها الهادي بن الحسين الرسي عام 897م دولته وانطلق منها لتوسيع رقعة نفوذه جنوباً (حسن، 2004: 30).

أما الأسباب السياسيّة التي أدت لاندلاع الأزمة اليمنيّة الراهنة، فيمكن إرجاعها إلى بداية عام 2003م، حين امتلك حزب المؤتمر الأغليّة الساحقة على إثر الانتخابات البرلمانيّة ذلك العام، وما تبع ذلك من سياسة التهميش والإقصاء التي اتبعتها الرئيس صالح في مواجهة الأحزاب الأخرى، وبالتحديد كتكتل "اللقاء المشترك"، والذي يضم أحزاب: التجمع الوطني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والتجمع السبتمبري، وحزب الحق، بالإضافة إلى اتحاد القوى الشعبيّة اليمنية، والتي رفعت لواء المعارضة في مواجهة حزب المؤتمر الشعبي، الحزب الحاكم (الطاهر، 2012: 177).

وتصاعدت الأزمة في عام 2004م، بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية وتزايد تأثيرها سلباً على النسيج الاجتماعي اليمني، إضافة إلى اندلاع التمرد الحوثي الذي حدث في محافظة صعدة شمال اليمن في ذلك العام، واضطرار الحكومة إلى اتخاذ قرار المواجهة العسكرية. فبادرت الصحف الحزبيّة المعارضة إلى اتهام الحزب الحاكم أنه فشل من خلال حكومته في تحقيق برامج التنمية، وحملته مسؤولية تزايد معدلات الفقر والبطالة، ومسؤولية تصاعد الأحداث

في صعدة. في المقابل، وجهت الصحافة الرسميّة التابعة للحزب الحاكم عدداً من التهم إلى أحزاب المعارضة متمهةً إيّاها بالتبعية لقوى خارجية (حيدر، 2012: 81).

في عام 2006م، وقبل إجراء الانتخابات الرئاسيّة، هددت أحزاب "اللقاء المشترك" بمقاطعة الانتخابات، إذا ما استمرت اللجنة العليا للانتخابات بالعمل لصالح الحزب الحاكم، الأمر الذي فاقم الأزمة السياسيّة، وزاد من حدّتها بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة. إلا أن الطرفين توصلا إلى اتفاق لحلّ الأزمة عرف بـ "اتفاق المبادئ"، عُقد في الثامن عشر من شباط (فبراير) 2006م، والذي نصّ على إضافة عضوين من كتل اللقاء المشترك إلى اللجنة المشرفة على الانتخابات، إضافة إلى تمثيل أحزابها في اللجان والمقار الانتخابية بنسبة (46%)، وتشكيل فريق قانوني لتدقيق السجل الانتخابي وفحصه، إضافة إلى ضمان تحييد وسائل الإعلام الرسميّة، والمؤسسة العسكرية، عن التسييس. (الحورش، 2017: 85).

ويبرز من بين الأسباب والجذور السياسيّة المؤدّية للأزمة، الصلاحيات والسُلطات التي منحها الرئيس صالح لنفسه من خلال التعديلات الدستوريّة التي أقرّت في بداية العام 1994م بدايةً، ثم التعديلات الدستورية التي جاءت في عام 2001م، والتي تمكّن بموجبها من التدخل في كل الشؤون العامة بالبلاد، والاتجاه نحو تثبيت نظام حكم رئاسيّ بدلاً من البرلماني، والهيمنة على المؤسستين العسكريّة والأمنيّة (شطيف، 2013: 74).

بالإضافة إلى توسيع الصلاحيات، كان الرئيس صالح قد بدأ بالتمهيد لتوريث الحكم لنجله الأكبر، أحمد، عبر محاولة إضعاف القوى السياسيّة الأخرى، بدايةً من إبعاد الحزب الاشتراكي من السلطة عقب حرب 1994م، وحزب التجمع اليمني للإصلاح، عقب انتخابات 1997م. ومن ثم السعي

لتوريط اللواء علي محسن الأحمر في الحرب مع الحوثيين لإخراجه من الجيش واقالته بذريعة فشله في الحرب وعدم حسمها عسكرياً (الفاقيه، 2008: 21).

نتيجة للإجراءات التي نتجت عن فكرة التوريط، تصاعد صراع خفي بين الرئيس صالح وبين حلفائه، وأبرزهم اللواء علي محسن الأحمر، قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية، وأبناء الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، وبعض الأحزاب السياسية، في مقدمتها التجمع اليمني للإصلاح، ثاني أكبر حزب سياسي في اليمن، بعد الحزب الحاكم، المؤتمر الشعبي العام. وظهر هذا الصراع إلى العلن مع اندلاع ثورة الشباب اليمنية عام 2011م، حين أعلنت هذه الأطراف انضمامها للثورة ضد نظام الرئيس صالح (عيسى، 2012: 54).

ويضاف إلى ما تقدم من جذور للأزمة، اندلاع النزاع في محافظة صعدة شمالي البلاد منذ عام 2004م، والذي استمر حتى عام 2011م، وعرف هذا النزاع باسم "الحروب الست"، لأن أحداثه جاءت على ست مراحل. ومن ثم تحوّل الحوثيين إلى الانخراط في الاحتجاجات الشعبية بعد اندلاعها، في ساحات صنعاء وصعدة، واندلعت إشتباكات مسلحة بينهم وبين أطراف مرتبطة بحزب الإصلاح بلغت ذروتها عامي 2013م و2014م، قبل أن يجتاح الحوثيين صنعاء في ايلول (سبتمبر) من عام 2014م.

ولا بد من الإشارة أيضاً إلى مسبب سياسي إقليمي هام، برز منذ نهاية العام 2010م تمثل في اندلاع موجة الاحتجاجات العربية ووصولها إلى اليمن، ما تسبب في انطلاق حراك يمني واسع تهدد معه استقرار البلاد، واستلزم تدخلاً خليجياً جاء عبر "المبادرة الخليجية" بقيادة المملكة العربية السعودية في نيسان (أبريل) 2011م بهدف احتواء ثورة الشباب اليمنية، وترتيب عملية انتقال السلطة في

اليمن، والتي انتهت بإجراء انتخابات رئاسية في شباط (فبراير) 2012م، انتخب فيها عبد ربه منصور هادي رئيساً للبلاد.

وكان العامل الإقليمي وتأثيره على اليمن قد برز عبر العقود السابقة، ويأتي في مقدمة ذلك التدخلات من قبل الدول الإقليمية ذات المصالح في اليمن. بداية من الدور والتأثير الممارس من قبل المملكة العربية السعودية، الذي كان فاعلاً منذ معارضتها لقيام ثورة 26 أيلول (سبتمبر) عام 1962م وتبنيها خيار دعم نظام حكم الأئمة في مواجهة الثورة المدعوم في حين من قبل مصر. ومن ثم تحول الدور السعودي نحو ممانعة أي تقارب أو محاولات للوحدة مع جمهورية اليمن الجنوبي، التي كانت السعودية تنتظر لها باعتبارها مصدراً للتهديد. وبعد الوحدة عام 1990م، تحولت السعودية نحو ممارسة أدوار أخرى، مثل دعم الانفصاليين في حرب عام 1994م، وتصدير الوهابية السلفية إلى اليمن، الذي انتهى إلى تأجيج الصراع المذهبي في محافظة صعدة شمال اليمن. وبعد صعود تنظيم الحوثيين واندلاع الحروب الست بينهم وبين الحكومة اليمنية، جاء التدخل السعودي العسكري المباشر في الحرب السادسة، عام 2009م، ما ساهم في إعطاء بعد إقليمي ودولي للنزاع اليمني الداخلي، وساهم في تعميق الأزمة بعد زيادة شعبية وانتشار التنظيم داخل اليمن. وبعد اندلاع ثورة الشباب اليمنية عام 2011م، جاء الدور السعودي عبر قيادة المبادرة الخليجية بهدف احتوائه (المحطوري، 2012: 139).

كما برز الدور الإيراني عبر تقديم أشكال مختلفة من الدعم لجماعة الحوثيين، من التدريب، والتأثير الفكري، إلى تقديم السلاح، وهو ما جاء في سياق تزايد حدة الاستقطاب مع السعودية على مستوى منطقة الخليج العربي، وبرز دور جماعة الحوثيين في هذا الصراع باعتبارها تؤدي دور وكيل لإيران في هذه الصراع، وتحديداً مع قيام الحوثيين باستهداف مواقع داخل المملكة العربية السعودية.

المبحث الثاني

القوى المحليّة الفاعلة ودورها في إثارة الأزمة اليمنية

تعددت الأطراف المحليّة الفاعلة في الأزمة اليمنية، وسوف يتناول هذا المبحث الأطراف الأربع الأساسية الأكثر حضوراً وتأثيراً فيها، والمتمثلة في حزب المؤتمر الشعبي العام، وحزب الإصلاح، والحراك الجنوبي، وجماعة "أنصار الله" المعروفة باسم الحوثيين، بحيث يتم التعرف على طبيعتها وحجمها وأهم مطالبها والقرارات والمسارات التي سلكتها قبل الأزمة وخلالها، وكيف ساهمت في تعقيد الأزمة أو حلقتها.

أولى الأطراف المحليّة الفاعلة في الأزمة اليمنية هو حزب المؤتمر الشعبي العام، وهو حزب تأسس بقيادة الرئيس اليمني السابق، علي عبدالله صالح، في آب (أغسطس) عام 1982م. وكان الهدف منه توسيع قاعدة الحكم بين أفراد الشعب اليمني في الجمهورية العربية اليمنية، الشطر الشمالي من اليمن. ومن خلال المؤتمر الشعبي، أحكم نظام علي عبدالله صالح قبضته واستطاع تنفيذ سياساته دون الحاجة إلى الرجوع إلى شيوخ القبائل والنخب القبليّة التقليدية. وبعد الوحدة اليمنية عام 1990م، والتمكّن من القضاء على الحركة الانفصاليّة في عام 1994م، زاد الرئيس صالح من إحكام قبضته على الدولة والجيش، وكان المؤتمر هو الواجهة السياسيّة لهذه السيطرة. استمر الحزب في سيطرته على الساحة السياسيّة في اليمن حتى اندلاع الأزمة الحاليّة في العام 2011م، حيث كان يفوز باستمرار في الانتخابات التشريعية ويشكّل الحكومات المتعاقبة باستمرار (شمسان، 2015: 106).

وسعى حزب المؤتمر إلى ضمّ مختلف الشرائح والفئات الشعبيّة، دون التركيز على رابط الأيديولوجيا. وقد قام المؤتمر على تحالف يجمع ما بين المؤسسة العسكريّة والقوى القبليّة، وضم تمثيلاً لعدد كبير من الفصائل الحضريّة والقبليّة، وأدّت هذه البنية إلى افتقار المؤتمر الشعبي العام

إلى إيديولوجيا وبرنامج سياسي واضح (الخلايلة، 2014: 31)، وهو ما سهّل وقوع الانشقاقات والانقسامات داخله لاحقاً مع تصاعد أحداث الأزمة.

في الحادي عشر من شباط (فبراير) عام 2011م، اندلعت احتجاجات "ثورة الشباب اليمنية"، والتي جاءت في حينه بالتزامن مع اندلاع موجة الاحتجاجات في البلاد العربية في إطار ما عُرف بـ "الربيع العربي"، وتلخّصت أبرز مطالبها في تنحي الرئيس علي عبدالله صالح، ورفع الحصانة عنه ومحاسبته، والمطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري وتحقيق الديمقراطية. وكان في مقدمة أسباب اندلاع الثورة: تشبث الحزب الحاكم والرئيس علي عبدالله صالح بالسلطة، لمدة تجاوزت الثلاثة عقود، منذ عام 1978م. خاصّة مع توجهه نحو توريث الحكم لابنه أحمد. إضافة إلى استنثاره بالسلطة عبر تعيين أقاربه في المناصب القيادية بالمؤسسات العسكرية والأمنية والحكومية، مثل ابنه أحمد الذي عيّنه في قيادة الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، وأبناء إخوته يحيى محمد وطارق محمد وعمار محمد، الذين تم تعيينهم في مناصب رئيس الأركان قوات الأمن المركزي، وقيادة الحرس الخاص ووكالة جهاز الأمن القومي. إضافة إلى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في انتشار البطالة والفقر، إذ بلغت نسبة البطالة في البلاد نحو (35%)، في حين أشار تقرير صادر عن برنامج الأغذية العالمي (WFP) التابع للأمم المتحدة، عام 2010م، إلى أن (31.5%) من السكان يفتقرون إلى "الأمن الغذائي"، بينما (12%) منهم يعانون من "نقص غذائي حاد" (WFP, March 2010).

إضافة إلى انخفاض مستوى التنمية في البلاد، إذ احتلّت اليمن عام 2010م المرتبة (133) من (169) دولة يشملها تقرير التنمية البشرية الدولي (UNDP, June 2010). كما صنّف اليمن كدولة فاشلة منذ عام 2007م، واحتلّت المرتبة (13) في حينه في التصنيف الصادر من قبل المؤشر الدولي

للدولة الفاشلة (Frankel, 17/6/2010). وصنفت الحكومة اليمنية من بين الأكثر فساداً على مستوى العالم، إذ جاء ترتيب اليمن في المرتبة (164) من بين (182) دولة شملها تقرير الشفافية الدولية لعام 2011م (Transparency, 1/12/2011).

كان موقف حزب المؤتمر الشعبي هو الوقوف ضد الاحتجاجات، وشكّل لجاناً شعبية لحماية ما أسماه بـ "الشرعية"، في مختلف محافظات اليمن، وكانت تجمعاتهم في مناطق قريبة من ساحات الاعتصام التي تجمع فيها شباب الثورة، وقامت بمهاجمة عدد من تجمعات الثوار (الطاهر، 2012: 182).

وفي العاشر من آذار (مارس) 2011م، أعلن الرئيس علي عبد الله صالح تقديم مبادرة لحل الأزمة في البلاد تدعو إلى الانتقال من النظام الرئاسي إلى نظام برلماني، بحيث تنتقل كافة الصلاحيات التنفيذية إلى الحكومة المنتخبة برلمانياً، والاستفتاء على دستور جديد للبلاد، وتوسيع نظام الحكم المحلي كخطوة أولى نحو الفدرالية، إلا أن أحزاب المعارضة ومجموعات الثوار رفضت المبادرة وتمسكت بمطلب رحيل الرئيس (عوض، 2019: 174).

وفي الثالث من نيسان (أبريل)، جاءت المبادرة الخليجية، من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، بقيادة المملكة العربية السعودية، والتي تم توقيعها بصيغتها النهائية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2011م، وأسست لشراكة سياسية بين الحزب الحاكم قبل الثورة، حزب المؤتمر الشعبي العام، وبين أحزاب المعارضة المتمثلة في كتل اللقاء المشترك، وتضمنت النصّ على تشكيل حكومة وفاق وطني بالمناصفة بين حزب المؤتمر العام وأحزاب المعارضة، واستقالة الرئيس صالح وتولي نائبه، عبدي منصور هادي، منصب الرئيس الشرعي بالإنابة، والدعوة إلى انتخابات رئاسية في غضون سنتين يوماً. وتشكيل لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد (القدمي، 2015: 51).

وفي السادس عشر من آذار (مارس) عام 2013م، أصدر الرئيس الانتقالي، عبدربه منصور هادي، قرار جمهوري بشأن تشكيل وتسمية أعضاء مؤتمر الحوار الوطني، والمكون من (565) عضواً، ممثلين عن مختلف الأحزاب والتكوينات السياسية في اليمن، مع بقاء الثقل الأكبر من نصيب كلا من حزب المؤتمر الشعبي العام، وتكتل أحزاب اللقاء المشترك. (المجلس، 2015: 344).

في العام 2014م تصاعد الصراع المسلح في شمال اليمن، مع اندلاع المواجهات في محافظة عمران بين الحوثيين من جهة و"اللواء 310 مدرع" بقيادة حميد القشبي، والقوات الموالية لحزب التجمع اليمني للإصلاح من جهة أخرى. ومع تقدم الحوثيين، واقترب المعارك من حدود محافظة العاصمة صنعاء، اختار علي عبدالله صالح، التحالف مع الحوثيين رغم الصراعات التي كانت بينهم سابقاً، في مواجهة غرمائه السابقين، حزب الإصلاح. وجاء هذا التحالف على الأرض عبر دعم قوات الحرس الجمهوري الموالية لصالح، والتي يتولى قيادتها ابنه أحمد علي عبدالله صالح، للحوثيين في معارك صنعاء، والتي انتهت بتمكن الحوثيين من السيطرة على صنعاء في الحادي والعشرين من أيلول (سبتمبر) 2014م. وكان هذا التحالف حركة مراوغة جديدة من صالح هدف من ورائها العودة للإمساك بزمام الحكم من بوابة وسيل جديدة، وسيتم تناول هذا الخطوة بالتفصيل والتحليل في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

لكن علاقة التحالف بينهم لم تستمر، إذ إنهار في أواخر عام 2017م، إثر رصد الحوثيين توجه صالح نحو التقارب مع دول من التحالف العربي الداعم لـ "الشرعية"، وبالتحديد دولة الإمارات العربية المتحدة، في محاولة جديدة للمراوغة من قبل صالح، ووقعت اشتباكات مسلحة بين الطرفين في صنعاء في تشرين الثاني (نوفمبر)، قبل أن يعلن صالح الانشقاق عن الحوثي في بيان أذيع في الثاني من كانون الأول (ديسمبر) 2017م، داعياً أنصاره لاستعادة البلاد، ومعرباً عن استعداده

الانفتاح على الحوار مع التحالف الذي تقوده السعودية. وانتهت المواجهات بمقتل علي عبدالله صالح في بعدها بيومين، في تاريخ الرابع من كانون الأول (ديسمبر) 2017م (الجبارت، 2018: 81).

استمر نشاط حزب المؤتمر بعد مقتل علي عبدالله صالح؛ إذ توجه ابن أخيه طارق علي عبدالله صالح إلى عدن، وهناك أسس قوات "ألوية حراس الجمهورية"، بغرض إعلان وهو محاربة الحوثيين واسترجاع الجمهورية اليمنية المختطفة من قبلهم. وانخرطت هذه القوات في المعارك الجارية على الساحل الغربي، وبالتحديد في معارك الحديدة، التي تخوضها القوات اليمنية المدعومة من قبل التحالف في مواجهة الحوثيين، والتي بدأت منذ السادس عشر من أيلول (سبتمبر) 2018م، ولا تزال مستمرة حتى الآن، رغم المساعي الدولية لايقافها وأبرزها اتفاقية ستوكهولم.

وارتبط طارق صالح وقوات "ألوية حراس الجمهورية" تحديداً بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهذا القسم من حزب المؤتمر يواصل موقف علي عبدالله صالح المتمثل بعدم الاعتراف بالشرعية. في حين بقي قسم آخر من حزب المؤتمر متواجدين في صنعاء الواقعة تحت سلطة الحوثيين، وقسم آخر متواجد في الرياض ومحافظة مأرب اليمنية، وهو القسم المؤيد للحكومة الشرعية، أما أحمد علي عبدالله صالح، النجل الأكبر لعلي عبدالله صالح، فبقي في دولة الإمارات تحت الإقامة الجبرية، وهو الذي شغل منصب قائد الحرس الجمهوري اليمني لمدة ثمانية سنوات منذ عام 2004م وحتى عام 2012م عندما قام الرئيس هادي بإلغاء الحرس الجمهوري (البيضاني، 2019: 193).

أما القوة المحلية الفاعلة الثانية فهي حزب التجمع اليمني للإصلاح، ويعرف اختصاراً بـ "حزب الإصلاح"، والذي تأسس في أيلول (سبتمبر) عام 1990م، بعد الوحدة بين شطري اليمن، على يد عبد الله بن حسين الأحمر، شيخ قبائل حاشد، وتأسس بصفته تنظيمياً سياسياً ذو خلفية ومرجعية

إسلامية، وامتداداً للتيار الإسلامي في اليمن، الذي يعود ظهوره وتطوره في البلاد إلى فترة الأربعينات من القرن الماضي.

قبل تأسيس حزب الإصلاح، كان الإسلاميين جزءاً من حزب المؤتمر الشعبي العام، وكان التحالف قائماً في حينه ما بين التيار الإسلامي وبين الرئيس صالح في مواجهة العدو المشترك، المتمثل في النظام الحاكم في الجنوب. بعد قيام الوحدة غاب هذا العدو المشترك، فتأسس حزب الإصلاح وانتقل مباشرة لخانة المعارضة للنظام الحاكم، المتمثل بحزب المؤتمر الشعبي العام (الروحاني، 2010: 342).

تكوّن التجمع اليمني للإصلاح من التيار الإسلامي، إضافة إلى الجناح القبلي، المتمثل خاصة في قبيلة حاشد، بقيادة الشيخ عبدالله الأحمر. وكان للحزب حضور واسع في الفئات الشعبية والطبقة الوسطى، كما استطاع التمدد في المجتمع المدني، فكان له حضور واسع في النقابات المهنية، وكذلك في الجمعيات الطلابية والخيرية. ومن الناحية الإيديولوجية تبنى الحزب التوجه الإسلامي، وأعلن عن ميله إلى المحافظة والتقليد، والمعارضة للحريات (الطاهر، 2012: 170).

وفي العام 2003م، كان حزب الإصلاح من بين أحزاب المعارضة المؤسسة لتكتل الأحزاب الذي عرف باسم "اللقاء المشترك". وضم أحزاب: حزب التجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، حزب الحق، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي، والتنظيم السبتمبري الديمقراطي، واتحاد القوى الشعبية اليمنية. وفي انتخابات عام 2006م الرئاسية رشحت أحزاب اللقاء المشترك مرشحاً منافساً لعلي عبدالله صالح، هو فيصل بن شمالان، تمكن من حصد (22%) من إجمالي الأصوات، مقابل حصد صالح لـ (77%) منها.

مع اندلاع ثورة الشباب اليمنية في شباط (فبراير) من عام 2011م. دعت أحزاب تكنل اللقاء المشترك كافة المكونات الحزبية والمجتمعية للنزول إلى الشارع، والمطالبة برحيل الرئيس علي عبد الله صالح عن الحكم. وشارك حزب الإصلاح في تشكيل تكوينات وائتلافات شبابية من المنتمين للحزب والقريبين منه، في ساحات التظاهر والاعتصام. كما قام الحزب بالتحالف مع بعض القيادات العسكرية، مثل علي محسن الأحمر، قائد المنطقة الشمالية الشرقية و"الفرقة الأولى المدرع"، واللواء محمد علي محسن الأحمر، قائد المنطقة الشرقية، للذان أعلننا الانضمام إلى الثورة بصفتهم العسكرية، بعد نحو أربعين يوماً من انطلاقها، وذلك في الحادي والعشرين من آذار (مارس) 2011م، وقاموا بتشكيل قوات باسم "جيش أنصار الثورة"، وأعلن علي الأحمر عن تعهده بحماية ساحات التظاهر والاعتصام في المناطق التابعة له (الجبارات، 2018: 68).

وبعد التوقيع على المبادرة الخليجية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2011م، اتجهت أحزاب اللقاء المشترك، وفي مقدمتها حزب الإصلاح، إلى التهدئة وتخفيض حضورها في ساحات الاحتجاج والتظاهر، مع مشاركتها في حكومة الوفاق الوطنية، برئاسة محمد باسندوة، التي تشكلت بموجب المبادرة الخليجية، بالمناصفة مع حزب المؤتمر الشعبي العام، الأمر الذي نتج عنه حدوث خلاف بين أحزاب اللقاء المشترك والمجموعات الشبابية الثائرة، ما جعل الأخيرين يشنون هجوماً لاذعاً ضد هذه الأحزاب، باعتبار أنهم قد انخرطوا في المبادرة وآلياتها التنفيذية وتراجعوا بذلك عن مطالب الثورة التي كانت تؤكد على محاسبة الرئيس صالح ورفع الحصانة عنه، وهو ما لم يتحقق في المبادرة (المنحجي، 2012: 448).

خلال فترة حكم الرئيس صالح كان الجنرال علي محسن الأحمر هو المسؤول عن ضبط العلاقات وإدامة التواصل مع حزب الإصلاح، وبعد ثورة الشباب اليمنية في العام 2011م، ازداد

التقارب بين أولاد الأحمر وحزب الإصلاح. وفي شمال اليمن اتحد الطرفين في مواجهة مع الحوثيين، إذ كان الحوثيون منذ العام 2010م قد أخذوا يوسعون قاعدتهم في محافظة عمران. وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2013م، اندلعت المعارك بين الحوثيين ومقاتلين مرتبطين بحزب التجمع اليمني للإصلاح بدايةً في منطقة دماج بمحافظة صعدة وتوسعت الى محافظات عمران، وحجة، والجوف، مأرب. وقد تدخلت ألية عسكرية موالية لعلي محسن الأحمر للقتال بجانب الإصلاحيين. وفي تموز (يوليو) 2014م اقتحم الحوثيون مقر اللواء "310 مدرع" ودمروه وقتلوا قائده حميد القشبي، وهو المقرب من علي محسن الأحمر، ومن ثم تطورت علاقة التحالف بين صالح والحوثيين والتي جاءت بالأساس لمواجهة الإصلاحيين وحلفائهم أولاد الأحمر، وانتهت بالسيطرة الحوثية على صنعاء في ايلول (سبتمبر) 2014م (المودع، 2015: 23).

بعد الانقلاب الحوثيي، شارك حزب الإصلاح في آذار (مارس) عام 2015م في تأسيس كتل جديد باسم "الكتل الوطني للإنقاذ"، لتنضوي تحته القوى السياسية الراضية للانقلاب، والداعمة لموقف الرئيس عبدربه منصور هادي ومساعيه لاستعادة الشرعية. وبعد انطلاق عاصفة الحزم في الشهر ذاته، أعلن الحزب تأييده لعاصفة الحزم، وشارك ضمن صفوف الجيش الوطني والقوات الشعبية المساندة له.

لاحقاً، وبسبب خلافات متصاعدة مع الدول القائدة للتحالف العربي الداعم للشرعية، وتحديداً دولة الإمارات العربية المتحدة، انتقل حزب الإصلاح ليصبح منافساً للقوات والأطراف الموالية لها، وتحديداً المجلس الانتقالي الجنوبي الذي تأسس عام 2017م، والقوات التابعة له، وتطوّرت الأمور في آب (أغسطس) 2019م إلى خوض مواجهات مسلحة في محافظات الجنوب، وهو ما تكرر خلال العام 2020م، كما سيتم تناوله بالتفصيل والتحليل في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

أما القوة المحليّة الثالثة الفاعلة في الأزمة اليمنية، فهي جماعة أنصار الله المعروفة بـ "الحوثيين". ويعود تأسيس الجماعة إلى عام 1986م عندما تأسس "اتحاد الشباب" في اليمن لتدريس أبناء الطائفة الزيدية أمور الدين والعقيدة والفقه. وكان من بين المدرسين اثنان من كبار مراجع الزيدية هما: مجد الدين المؤيدي، وبدر الدين الحوثي. ومع إعلان الوحدة عام 1990م والتوجه نحو إرساء مناخ سياسي تعددي في البلاد تحوّل اتحاد الشباب من الأنشطة التربوية إلى مشروع سياسي حمل اسم "حزب الحق"، وسرعان ما صار الحزب يمثل الطائفة الزيدية (المولى، 2011: 9).

وفي عام 1992م أسس حسين الحوثي، ابن بدر الدين الحوثي، "منتدى الشباب المؤمن"، باعتباره منتدى للأنشطة الثقافية، واستطاع استقطاب قسم كبير من المنتمين لحزب الحق. وقد دعم حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم بدايةً منتدى الشباب المؤمن بهدف تقويته ضد أكبر الأحزاب الإسلامية المعارضة في البلاد، حزب التجمع اليمني للإصلاح (الدغشي، 2010: 26).

في عام 1997م تحوّل المنتدى، على يد حسين بدر الدين الحوثي، من الطابع الثقافي إلى حركة سياسية باسم "تنظيم الشباب المؤمن". وكان حسين الحوثي قد سافر إلى إيران عام 1994م، ثم لبنان. وهناك ازداد تأثره بتجربة الثورة الإسلامية ومبادئها، وتجربة حزب الله، وهو ما استفاضت به دروسه ومحاضراته المسجلة، حيث أعلن عن ولائه للثورة الإسلامية والنظام السياسي في إيران. واعتمد التنظيم منذ عام 2002م شعار "الله أكبر، الموت لأمریکا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام"، وجاء ذلك في سياق ما بعد أحداث أيلول (سبتمبر) عام 2001م، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب، وشنّها الحرب على أفغانستان عام 2001م، وعلى العراق عام 2003م. وجاء موقف الحكومة اليمنية في حينه ملتبساً؛ إذ بدا أنها تقف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في حربها المعلنة على الإرهاب، فجاء رفع هذا الشعار في جانب منه

موجهاً لنظام الحكم في اليمن. وصار أنصار التنظيم يرددون الشعار في المحافل ويكتبونه على الجدران (المولى، 2011: 177).

لم تعطِ الدولة اليمنية اهتماماً لظهور الحوثيين في البداية لغاية عام 2004م؛ إذ حصل تطور خطير من وجهة نظر الحكم، تمثل في خروج الحوثيين بقيادة حسين الحوثي بمظاهرات ضخمة بذلك العام في الشوارع لمناهضة الاحتلال الأمريكي للعراق، استجابة لدعوات أطلقها مقتدى الصدر في العراق.

وفي حزيران (يونيو) 2004م اندلعت أولى المواجهات بين القوات الحكومية والحوثيين، عندما أمرت السلطات باعتقال حسين الحوثي بتهمة إنشاء تنظيم مسلح داخل البلاد، فقاوم حسين الحوثي وأنصاره أمر الاعتقال، وانتهت المواجهات بمقتل حسين الحوثي في التاسع من آب (أغسطس) 2004م. وتجددت المواجهات عدة مرات خلال السنوات التالية، إلى أن تم توقيع اتفاق الدوحة بتاريخ الثاني من شباط (فبراير) 2008م. ونصّ على ((الالتزام من الجانبين بوقف العمليات العسكرية بالكامل، وتأكيد تنفيذ قرار العفو العام، وإطلاق المعتقلين خلال فترة لا تزيد عن شهر، وعدم التعرض بشأن الحق العام من قبل الدولة لمن شارك في أحداث صعدة، وتشكيل لجنة من الطرفين يتم الاتفاق عليها للبحث عن المفقودين وتسليم الجثث، وإعادة الأسلحة التابعة للجيش والأمن)). وفي أيار (مايو) 2008م اندلعت جولة جديدة من المواجهات إثر اتهامات السلطة للحوثيين بخرق اتفاق الدوحة، وتوسعت المواجهات حتى وصلت مديرية بني حشيش على مداخل العاصمة صنعاء، واستمرت حتى السابع عشر من تموز (يوليو) 2008م حين أعلن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وقف الحرب نهائياً، وإعلان الهدنة بين الجانبين، وقد وافق ذلك الذكرى الثلاثين لتوليه الحكم، وجاء الإعلان خشية

خروج الوضع عن السيطرة، إضافة لوجود انتقادات أمريكية وأوروبية متزايدة للوضع الإنساني في محافظة صعدة (المولى، 2011: 15).

استمرت الهدنة قرابة العام، قبل أن تتجدد المواجهات في آب (أغسطس) 2009م، وذلك إثر قيام الحوثيين بخطف تسعة أجانب. وكان التطور الأهم هذه المرة هو قيام السعوديين بالتدخل العسكري وتوجيه ضربات جوية لمواقع الحوثيين. وجاء التدخل العسكري السعودي في تشرين الثاني (نوفمبر) 2009م، إذ اعتبرت السعودية بأن عناصر من جماعة الحوثيين تسللت إلى أراضيها، ونفذوا عملية ضد قوات الحرس السعودي، وبالتالي فإنها اعتبرت الحرب مسألة أمن قومي بالنسبة لها، وحقاً مشروعاً في الدفاع عن النفس إزاء التهديد الحوثي على حدودها الجنوبية (المحطوري، 2012: 148).

اكتسبت الحرب السادسة بعداً إقليمياً، مع التدخل العسكري السعودي في صعدة، وهو ما مهد الطريق أيضاً لإيران كي تعيد حساباتها في شبه الجزيرة العربية واليمن على وجه الخصوص. بدأ الاهتمام الإيراني يظهر بدايةً عبر مواكبة القنوات الإيرانية وتغطيتها للاحداث المنحازة للحوثيين. وبعد العام 2011م تواترت الأدلة على الدعم الإيراني للحوثيين، وتكررت بيانات الحكومة اليمنية عن إيقاف زوارق وسفن متجهة إلى اليمن تحمل أسلحة قادمة من إيران، واشتهر منها سفينة "جيهان"، التي تمت السيطرة عليها، في كانون الثاني (يناير) عام 2013م. وفي أيلول (سبتمبر) 2014م، اتهم الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي علناً إيران بتأجيج الخلافات المذهبية والانقسامات داخل بلاده ومحاولة إشعال الحرب في صنعاء، بسبب دعمها وتمويلها للمتمردين الحوثيين (البدور، 2016: 119).

شهد الدور الحوئي تحولاً بعد اندلاع ثورة العام 2011م، إذ تزامنت الثورة مع توقف الحروب بين الحوثيين والحكومة، مع سيادة التظاهرات المشهد، ومن ثم جاءت المبادرة الخليجية التي تم التوقيع عليها في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 2011م، والتي أعلن الحوثيين رفضهم لها ولما تبعها من استحقاقات، وفي مقدمتها الانتخابات الرئاسية، التي أعلنوا عدم اعترافهم بها، وكان ذلك بالأساس بسبب اقضاء المبادرة لهم وعدم شمولهم فيها. وتمكن الحوثيين من تحريك عدد من المسيرات إلى صنعاء عام 2012م تعلن معارضتها لحكومة الوفاق الوطني (المحطوري، 2012: 161).

إلا أن الحوثيين لم يكونوا مقصين بشكل تام عن الحوار الوطني، فقد جاءت مشاركتهم مع دعوة المبعوث الأممي إلى اليمن، جمال بن عمر، الحوثيين للمشاركة في اللجان الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار، مع عقد سلسلة من اللقاءات رعاها جمال بن عمر، جمعت الحوثيين مع الرئيس هادي. أسفرت هذه اللقاءات عن جملة من الشروط التي وضعها الحوثيون للموافقة على المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، أبرزها أن تقوم الدولة بتقديم اعتذار عن الحروب الست التي خاضتها ضدهم، وأن يتم تمثيلهم بشكل عادل في مؤتمر الحوار، وأن يكون الحوار تحت رعاية الأمم المتحدة بدلاً من دول الخليج، وقد تمت الموافقة على الشروط، وبناءً عليه شاركوا بالمؤتمر، وحصلوا على (35) مقعد من أصل (565) مقعد (باذيب، 2016: 5).

تجددت الصراعات بين القوى المحلية خلال فترة المرحلة الانتقالية، وكانت أهم أسبابها الخلافات حول معايير تقاسم السلطة وتوزيع الثروات، وتحديد الأقاليم وتقسيمها، حيث رأى الحوثيين أن التقسيم الفيدرالي المقترح كان ظالماً لإقليم آزال الذي يقعون في نطاقه، نظراً لعدم وجود أي منفذ بحري أو أراضي تحتوي على ثروات نفطية أو معدنية ضمن الأراضي المقترحة في المخطط الذي جاء بالقرار. كما تزايدت الاتهامات الموجهة من الحوثيين لحزب الإصلاح بالفساد. وقد تطورت هذه الخلافات

إلى حدوث صراع مسلح بين الميليشيات القبليّة التابعة لحزب الإصلاح والميليشيات الحوثيّة، في عدد من المحافظات الشمالية، مثل الجوف، وعمران، وصعدة (المولى، 2015: 244).

تقدم الحوثيين في محافظة صعدة، وتمكنوا من الوصول إلى منطقة الخمري بمحافظة عمران مسقط رأس الشيخ الأحمر، اندلعت معارك شرسة بين الحوثيين وأولاد الأحمر، انتهت بهروب أولاد الأحمر، ومن ثم تمكن الحوثيين في حزيران (يونيو) 2014م، من دخول مدينة عمران، مركز محافظة عمران، واقتحام مقر اللواء (310)، وقتل قائده العميد حميد القشبي المرتبط بحزب الإصلاح، وهو الذي كان له دور بارز في الحروب الست ضد الحوثيين (المولى، 2015: 213).

وفي الحادي والعشرين من أيلول (سبتمبر) دخل الحوثيون صنعاء وسيطروا على جميع مرافق الدولة وأسقطوها، بعد تحالف القوات الحوثية مع علي عبدالله صالح، وبفضل مساعدة وتدخل من قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة المرتبطة بعلي عبدالله صالح. انتقل الحوثيون إلى بناء أساس جديد للدولة تحت مسمى "اتفاق السلم والشراكة". قبل أن يبادروا ويقوموا بضغوطات على الرئيس هادي، بغرض تعزيز سيطرتهم على مفاصل الدولة، ومع رفض الرئيس لهذه الضغوطات تصاعدت حدّة الأزمة بين الرئيس والحوثيين حتى أعلن استقالته بتاريخ الواحد والعشرين من كانون الثاني (يناير) 2015م (القدمي، 2015: 49)، وسيتم تناول الخطوات الحوثية بالتحليل والتفصيل في الفصل القادم.

شعر الحوثيون بالتورط بعد قرار الرئيس هادي بالاستقالة وما نجم عنه من حالة فراغ دستوري، وقاموا بإصدار إعلان دستوريّ في السادس من شباط (فبراير) 2015م، قضى بإدارة شؤون البلاد من قبل لجنة عليا. إثر ذلك انتقل الرئيس هادي إلى عدن، ومن هناك أعلن التراجع عن الاستقالة والتمسك بشرعية رئاسته. وجعل من عدن مقراً لمناهضة الانقلاب الحوثي، إلى أن قام الحوثيون

باجتياح عدن في آذار (مارس) 2015م. إثر ذلك فرّ هادي إلى السعودية. ومن هناك طلب في رسالة رسمية إلى دول مجلس التعاون الخليجي التدخل في اليمن وتقديم الدعم للحكومة الشرعية. وبناءً عليه، أعلن في الخامس والعشرين من آذار (مارس) عن تشكيل التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، بقيادة المملكة العربية السعودية، وانطلاق عمليات عسكرية باسم "عاصفة الحزم" بهدف إعادة الحكومة الشرعية (صالح، 2016: 176).

إثر اندلاع المواجهات مع الجيش الوطني اليمني والقوات المساندة له، خسر الحوثيين أجزاء من الأراضي التي احتلوها وبخاصة في المحافظات الجنوبية، واتجهوا نحو التحصن في محافظة صنعاء والمحافظات المجاورة لها المحيطة بها في شمال اليمن. وعبر خمس سنوات، استمروا بالتعنت ورفض المبادرات الدولية والاقليمية المقدمة في سبيل التوفيق والتسوية، ورفضوا تنفيذ القرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن رقم (2216) والقاضي بانسحابهم من المدن وتخليهم عن المواقع التي احتلوها. مع استمرار حدوث مواجهات ومراوحة على جبهات عدة في مواجهة القوات الموالية للشرعية، من الحُدَيْدَة غرباً، إلى تعز جنوباً، وحتى مأرب والجوف شرقاً.

أما الطرف المحليّ الرابع الفاعل في الأزمة فهو الحراك الجنوبيّ، الذي تأسس عام 2007م، وكان عبارة عن تجمع لزعامات حزبيّة وقبليّة جنوبيّة، وتركّزت جهوده على تنظيم احتجاجات سلمية مستمرة في مناطق جنوب اليمن تطالب بالحقوق وإنهاء التمييز بحق الجنوب، وواجهته السلطات بالقمع والتنكيل.

وهناك خلفيات وأسباب تقف وراء قيام الحراك الجنوبي، تعود جذورها إلى القصور والأخطاء الناتجة عن الوحدة الاندماجية بين اليمن الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية) والجنوبي (الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية)، وهو ما ترسّخ وتضاعف بعد حرب عام 1994م، التي انتهت بانتصار

الشمال، وأدّت إلى تعميق الشرخ، وزيادة قبضة الشمال على كامل اليمن. في المقابل تزايد الإحساس بالإقصاء من الحكم في الجنوب. وركز خطاب الحراك الجنوبي على رفض ما لحق بالجنوبيين من ظلم في معاملتهم من قبل الحكومة المركزية في صنعاء، بما في ذلك إقصاء الجنوبيين من العمل المدني والأمني والعسكري في مؤسسات الدولة (الربيعي، 2012: 233).

وكانت بداية مظاهرات الحركات الجنوبيّة بتاريخ السابع من تموز (يوليو) عام 2007م في ساحة العروض في مدينة خور مكسر، واستمرت سلسلة المظاهرات التي لاقت تأييداً شعبياً واسعاً. وقد ضم فئات اجتماعية مختلفة، من شخصيات سياسية وعسكرية وأكاديمية وطلاب وموظفين، وظلّت الحركة تحتفظ بطابع احتجاجي سلمي. وبقدوم عام 2008م بدأت تتصاعد مطالب الحراك لتتجه إلى المطالبة بالانفصال واستعادة استقلال اليمن الجنوبي. إلا أن النظام الحاكم اختار مواجهة المظاهرات بالعنف، ومن ثم القيام بمحاكمة العديد من قيادات الحراك بتهم الانفصال وإثارة الفتنة (الربيعي، 2012: 249).

وبعد اندلاع الثورة عام 2011م، أعلن أمين عام الحراك، عبد الله حسن الناخبي، وقف مطالب الانفصال بشكل مؤقت، والانضمام إلى المظاهرات التي تعم البلاد. وهو ما تسبب في وقوع خلافات وانشقاقات داخل الحراك، على خلفية رفض بعض فصائله هذا البيان الذي دعا إلى وقف المطالب الانفصالية والعودة للانخراط في مطالب وطنية يمنية تماشياً مع الخطاب المطروح في حين من قبل القوى الثورية، حيث كان المسار يتجه نحو الازاحة بنظام حكم علي عبدالله صالح الذي كانت المظالم تقترن به، وكان الأمل بتأسيس مرحلة جديدة على قواعد وأسس وطنية عادلة، إلا أن هذه الرؤية لم تشترك بها جميع القيادات داخل الحراك، وقاد التيار الرفض علي سالم البيض، نائب الرئيس علي عبدالله صالح بعد قيام الوحدة، واعتبر التيار الرفض بأن الثورة فيها التفاف على مطالب الشعب الجنوبي (المذحجي، 2012: 435).

بعد توقيع المبادرة الخليجية في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2011م، أعلن الحراك الجنوبي رفضه المبادرة وما تبعها من استحقاقات. إلا أنه ومع انطلاق مؤتمر الحوار الوطني تم استدخال الحراك في العملية الانتقالية، بجهود المبعوث الدولي جمال بن عمر، حيث خصص للحراك الجنوبي (85) مقعداً من بين (565) مقعداً من مقاعد مؤتمر الحوار الوطني اليمني (المحطوري)، 2012: (161).

إثر الانقلاب الحوثي وسيطرتهم على صنعاء في أيلول (سبتمبر) 2014م، وما تبع ذلك من انطلاق عمليات المقاومة ضد الحوثيين وإعلان قيام عاصفة الحزم في آذار (مارس) 2015م، انخرطت القوى الجنوبية في مقاومة الحوثيين، إلا أن الانقسامات بدأت بينها ما بين مؤيد للشرعية ومعارض لها. وتصاعد الخلاف في نيسان (أبريل) 2017م إثر عزل الرئيس عبد ربه منصور هادي اثنين من قادة الجنوب المؤيدين للانفصال وهما محافظ عدن السابق، عيدروس الزبيدي، ووزير الدولة هاني بن بريك. وفي الحادي عشر من أيار (مايو) 2017م، أعلن عن تشكيل "المجلس الانتقالي الجنوبي" بدعم من دولة الإمارات العربية المتحدة، وانضمت إليه عدد من الفصائل المسلحة، مثل قوات الحزام الأمني، ولواء العاصفة. وقد تبني المجلس مواقف مضادة للحكومة الشرعية، واستعاد المطالب الانفصالية الجنوبية. وتولى قيادة المجلس الجنرال عيدروس الزبيدي، محافظ عدن السابق (الشاعري، 2019: 31).

وفي آب (أغسطس) 2019م، اندلعت اشتباكات بين قوات تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي وألوية حماية القصر الرئاسي في محافظة عدن، وتحديداً في مدينة "كريتر" حيث يقع قصر معاشيق الرئاسي ومعسكر اللواء العشرين التابع للحكومة الشرعية. وذلك بعد أن دعا نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، هاني بن بريك، إلى النفير العام وطالب "المقاومة الجنوبية" بالتوجه صوب قصر معاشيق الرئاسي للسيطرة عليه. في المقابل، وصفت حكومة عبد ربه منصور هادي خطوة المجلس

الانتقالي الجنوبي بأنها انقلاب (دي دبليو، 2019/8/30). وقد تكررت الاشتباكات لاحقاً، وامتدت إلى محافظات جنوبية أخرى، مثل أبين، وشبوة وأرخييل سُقطرى.

وفي الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م جرى التوقيع على اتفاق بين الطرفين المتنازعين عرف بـ "اتفاق الرياض"، هو اتفاق مصالحة جرى بوساطة سعودية، برعاية الملك سلمان. وسيأتي تفصيله في الفصل القادم. إلا أن اختلاف في التفسيرات لبنود الاتفاق استمرت بين الأطراف، وبالتالي استمر التعثر في تنفيذ الاتفاق، رغم المحاولات والجهود لإعادة العمل به.

ويشار إلى أنّ هناك قوى وفصائل جنوبية أخرى ليست منضوية ضمن المجلس الانتقالي الجنوبي، واستمرت في تأييدها للحكومة الشرعية برئاسة هادي، ومن أبرزها الائتلاف الوطني الجنوبي، والذي نظم عدة مظاهرات حاشدة مؤيدة للشرعية خلال عام 2020م في محافظات جنوبية، مثل شبوة وأبين.

تجد الدراسة بأن جميع الأطراف المحليّة في اليمن مرتبطة بدرجة أو بأخرى بأطراف خارجية، وهي متنازعة فيما بينها، وبعيدة عن التوحّد، حيث تغيب المصلحة الوطنية الجامعة، وبالتالي تستمر وتتعرّز حالة الانقسام، ويستمر غياب تشكيل يمّنيّ وطنيّ موحد. ويتزامن ذلك مع عدم وجود رضا وإجماع إقليميّ ودوليّ كافي حول أي طرف من الأطراف المحليّة. حيث الحوثيون مرفوضون بسبب الفكر المتطرف وبسبب العلاقة مع إيران، في حين أن حزب الإصلاح الذي يشكل أساس الحكومة الشرعية وأساس حاضنتها الشعبية غير مرغوب فيه من قبل دولتي السعودية والإمارات وهما عماد التحالف العربيّ الداعم للشرعية، أما المؤتمر الشعبي العام فهو منقسم على ذاته، ما بين داعم للشرعية ومنازع لها، وما بين محارب للحوثيين ومهادن لهم، في حين يخوض الحراك الجنوبي، والمجلس الانتقالي الذي تطور عنه، مواجهات مع الحكومة الشرعية التي جاء التحالف العربيّ لدعمها، وبذلك تستمر الأزمة اليمنية دون حلّ وتسوية سياسية نهائية.

المبحث الثالث

القوى الخارجية وعلاقتها بالأزمة الأمنية

يكتسب موقع اليمن أهمية كبرى بالنسبة للدول المجاورة والقوى الدولية، ما يدفعها للانخراط في الأزمة اليمنية بغرض ضمان تحقيق مصالحها. من جهة، تبرز أهمية موقع اليمن بالنسبة لحركة التجارة العالمية، وحركة نقل إمدادات النفط حول العالم؛ وذلك بسبب موقعه المطل على بحر العرب والمحيط الهندي والبحر الأحمر، وتحديدًا على مضيق باب المندب الذي يربط بين المحيط الهندي والبحر الأحمر المؤدي إلى قناة السويس ومن ثم إلى البحر المتوسط، ويمر منه نحو (30%) من إمدادات النفط العالمية. كما تمر من خلاله المنتجات الواردة من شرق وجنوب شرق آسيا المتجه نحو أوروبا، لذا يعتبر استقرار اليمن مهماً في تأمين خطوط التجارة العالمية، ففي حال تفاقم الأزمة في اليمن، يؤدي ذلك إلى نشاط عصابات القراصنة، والتنظيمات المتطرفة، ما يشكل خطراً على حركة السفن التجارية وناقلات النفط (الرابعة، 2011: 22).

يجاور اليمن عدداً من دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تمتلك ما يزيد عن نصف احتياطات النفط المؤكدة في العالم، ووفقاً لحسابات الأمن الدولي، قد يؤدي انتشار العنف والفوضى في اليمن إلى وقوع اختراقات أمنية تؤثر على إنتاج النفط وأسعاره عالمياً. وتبرز أهمية اليمن كذلك بالنسبة للأمن القومي للدول المجاورة؛ حيث أن مخاطر انهيار الدولة تهدد بالمزيد من الفوضى والعنف داخل اليمن، والذي يمكن أن يتصدر ويتحوّل سريعاً إلى تهديد للدول القريبة والبعيدة، خاصة في حال نشاط جماعات إرهابية، أو جماعات مرتبطة بمصالح ومشاريع دول طامعة مثل جماعة الحوثيين وارتباطاتها مع إيران (محبوب، 2017: 106).

وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول التي تتعامل مع اليمن باعتباره عمقاً حيوياً بالنسبة لها ولأمنها ومصالحها، ومن ذلك كان تدخلها المستمر عبر التاريخ اليمني المعاصر في الشأن اليمني. فعندما اندلعت الثورة على حكم الإمام أحمد بن يحيى، في السادس والعشرين من أيلول (سبتمبر) 1962م، وقفت في صف المملكة المتوكّلة في مواجهة الثورة التي رأت فيها توسعاً للمد القوميّ الناصريّ، واحتمالاً لتأسيس جمهوريةٍ ثوريةٍ مناهضة على حدودها الجنوبيّة. وطوال حرب أهلية استمرت لمدة ثماني سنوات، دعمت السعودية القوات الموالية للإمام محمد البدر في مواجهتهم مع الثوّار، حتى انتهت الحرب بهزيمة الإمام وتأسيس الجمهورية العربية اليمنية عام 1970م (المحطوري، 2012: 139).

بعد ذلك سعت السعودية لاحتواء الجمهورية الجديدة وتعاملت معها باعتبارها دولة عازلة بينها وبين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في اليمن الجنوبي، التي استقلت عن بريطانيا عام 1967م بعد ثورة تحريريّة وأعلنت نفسها دولة اشتراكية، فنظرت لها المملكة باعتبارها أكثر تهديداً وخطراً على أمنها القوميّ. وسعت المملكة العربية السعودية لإجهاض أي محاولات لتوحيد شطريّ اليمن باعتبار ذلك سيؤدي إلى وصول الحكم الاشتراكي في الجنوب إلى مواقع الحكم في كامل اليمن. وسعت لتتحية كل من حمل الاتجاه الوحدوي، وعندما برز الرئيس إبراهيم الحمدي باعتباره يسعى لتقليل النفوذ السعودي في اليمن وإقامة الوحدة مع اليمن الجنوبي، تم اغتياله في الحادي عشر من تشرين الأول (أكتوبر) 1977م قبل يومين من موعد زيارته إلى عدن التي كانت ستكون الأولى من نوعها لرئيس من اليمن الشمالي. واتجهت جُلّ الاتهامات نحو وجود دور سعودي في حادثة الاغتيال، عن طريق حليفهم الشيخ عبدالله الأحمر (المحطوري، 2012: 141).

بعد وصوله للرئاسة عام 1978م، دعمت السعودية علي عبدالله صالح، وتحالفت معه في إطار المواجهة مع اليمن الجنوبي. بعد قيام الوحدة اليمنية عام 1990م تصاعدت الخلافات بين الجمهورية الجديدة والمملكة العربية السعودية، وتحديداً إثر الخلاف في الموقف من احتلال العراق للكويت وحرب الخليج التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، وكان علي عبدالله صالح يرى بأن عراق ضعيف يعني هيمنة السعودية على المنطقة العربية وشبه الجزيرة العربية وبالتالي مزيداً من التدخل في شؤون اليمن. ومن ثم جاءت حرب الانفصال عام 1994م، والتي انحازت فيها السعودية إلى جانب الحزب الاشتراكي الجنوبي، وقدمت له دعماً مادياً وسياسياً. ولم تتحسن العلاقات إلا عام 2000م، عندما وقعت معاهدة جدة بين الدولتين، والتي تم بموجبها ترسيم الحدود النهائية وحلّ الخلافات الحدودية المستمرة منذ عام 1934م (أبو زيد، 2018: 66).

دخلت التدخلات السعودية في اليمن مرحلة جديدة بعد صعود جماعة أنصار الله (الحوثيون) في محافظة صعدة، على الحدود مع السعودية، وتحديداً مع اندلاع حروب صعدة عام 2004م. إذ تدخلت السعودية عسكرياً عام 2009م، وقامت بتوجيه ضربات جوية ومدفعية على مواقع الحوثيين، وجاء القرار السعودي في حينه إثر إعلان السعودية استهداف الحوثيين مواقع داخل الأراضي السعودية (المحطوري، 2012: 149).

بعد انطلاق الاحتجاجات الشعبية في الدول العربية عام 2011م في إطار ما أطلق عليه في حينه بـ "الربيع العربي"، بدأت المملكة العربية السعودية تستجيب للمعطيات الجديدة وسعت لاحتواء هذه الثورات. وفي اليمن، حين شهدت البلاد انطلاقة "ثورة الشباب" في شباط (فبراير) 2011م، برزت مخاوف السعودية تجاه ملفات عدة، من بينها الإرهاب، والمسلحين الحوثيين، إلى جانب خشيتها من انتقال المدّ الثوري للداخل السعودي. كانت استجابة السعودية بدايةً عبر دعمها حليفها علي

عبدالله صالح، قبل أن تتجه أمام استمرار تصاعد حركة الاحتجاجات إلى قيادة مبادرة انتقالية، عرفت بـ "المبادرة الخليجية" (البكيري، 2015: 104).

تراجع اهتمام السعودية بتطورات الأوضاع في اليمن، خلال الفترة الانتقالية، وجاء جانب من أسباب التراجع بسبب عدم رغبتها في دعم السلطة الجديدة التي يشارك فيها حزب التجمع اليمني للإصلاح المصنف ضمن التيارات الإسلامية، إذ كانت السعودية، في مرحلة "الربيع العربي"، قد تحولت نحو خوض مواجهة مع ما اعتبرته خطر الحركات الإسلامية السياسية في عموم المنطقة العربية، حتى تم تغليب هذا الخطر على خطر تمدد النفوذ الإيراني، وفي كانون الأول (ديسمبر) قام مجلس الوزراء السعودي بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها "جماعة إرهابية"، وبذلك ترك الحوثيين يتوسعون جنوباً خلال عامي 2013م و2014م باعتبارهم يخوضون مواجهة مع حزب الإصلاح ويعطلون مسار التحول الديمقراطي الذي أتت به ثورة الشباب اليمنية، دون تدخل سعودي حاسم لمواجهة هذا التوسع (محبوب، 2017: 235).

بعد دخول الحوثيين صنعاء في أيلول (سبتمبر) 2014م، ومن ثم قيامهم في شباط (فبراير) بإعلان حل البرلمان، وتمكين "اللجنة الثورية" من قيادة البلاد. فرّ هادي من صنعاء إلى عدن، ومن هناك أعلن سحب استقالته، وألغى "اتفاق السلم والشراكة" (الدهيسات، 2016: 123). ومن عدن انتقل إلى السعودية وقدم طلباً لدول مجلس التعاون الخليجي من أجل التدخل في اليمن وإعادة الحكومة الشرعية إلى الحكم، إثر ذلك أعلنت السعودية عن تشكيل تحالف عسكري عربي ضمّ دول مجلس التعاون الخليجي، ما عدا سلطنة عُمان، بالإضافة إلى الأردن، والمغرب، ومصر، والسودان. حملت العملية اسم "عاصفة الحزم"، وأعلن أن هدفها هو إعادة الشرعية إلى الحكم بعد انقلاب

الحوثيين عليها (صالح، 2016: 93). وسيأتي تفصيل هذه الخطوة في المبحث الثاني من الفصل الثالث من هذه الدراسة.

سعت السعودية بعد ذلك إلى اتخاذ خطوات توفيقية وتقديم مبادرات للتسوية مع الحوثيين، إلا إن تعنت الحوثيين وتمسكهم بما سيطروا إليها ظل عاملاً معرقلاً لأيّ تقدم نوعي على صعيد التسوية. وفي عام 2017م صعّد الحوثيون من الهجمات ضد السعودية، واستهدفوا مواقع داخل أراضيها، وشمل ذلك شنّ هجمات صاروخية متكررة، منها ما انطلق باتجاه مدن مثل مكة والرياض، واتهمت السعودية إيران بتزويد الحوثيين بصواريخ بعيدة المدى لاستهداف أمنها. وفي عامي 2018م و2019م تكررت الهجمات على المدن الجنوبية القريبة من الحدود، وفي حزيران (يونيو) 2019م استهدف الحوثيون مطار أبها. وجاء الهجوم الأخطر في أيلول (سبتمبر) 2019م مع شنّ هجمات عبر طائرات مسيرة استهدفت منشآت النفط التابعة لشركة أرامكو في منطقة بقيق، شرق السعودية، حيث قام الحوثيون بتبني الهجوم في حين (بهاء الدين، 2020: 117).

كل ذلك عني بالنسبة للسعودية أنّ الأزمة في اليمن تمثل تهديداً صريحاً ومباشراً لأمنها، ما حتم عليها التعزيز من جهودها لحسمها، ما بين تكثيف شنّ الضربات الجوية واستهداف مواقع الحوثيين بهدف استنزافهم ومنع أي تقدم لهم، وما بين تقديم وطرح مبادرات ظلّت متعثرة بسبب التعنت الحوثي. إلا انه كان هناك عوامل أخرى تسببت في إطالة أمد الأزمة وتأجيل الحسم لصالح الحكومة الشرعية، وكان أبرزها الصراع بين الحكومة الشرعية وبين المجلس الانتقالي الجنوبي، ذو المطالب الانفصالية، والمدعوم من دولة الإمارات العربية المتحدة، الشريك الأهم للسعودية في تحالفها ضد الحوثيين ودعم الشرعية في اليمن، وقد حاولت السعودية التوفيق بين الطرفين، عبر عقد مشاورات توفيقية، كان أهمها اتفاق الرياض في تشرين الثاني (نوفمبر)، وسيتم التطرق له بالتفصيل، في الفصل القادم.

وتبرز دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها الدولة الثانية من بين دول مجلس التعاون الخليجي من حيث الحضور والفاعليّة في المشهد اليمني. قبل عام 2011م، كانت السياسة الاماراتية تجاه اليمن تأتي ضمن مواقف وسياسة دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة العربية السعودية تحديداً، وبعد حدوث ثورة الشباب اليمنية عام 2011م، جاء الدور والموقف الإماراتي أيضاً ضمن المبادرة الخليجية التي قادتها المملكة العربية السعودية. وخلال المرحلة الانتقالية وما شهدته من عودة للقتال والصدامات على الأرض بين الحوثيين وحزب الإصلاح، كان الموقف الإماراتي، مماثلاً للموقف السعودي، من حيث عدم التحرك ضد التوسع الحوثي. والسبب في ذلك أن الإمارات تصنف "الإخوان المسلمين" على أنها "جماعة ارهابية"، وتعمل على الحد من نفوذها في اليمن، وتعتبر بأن حزب الإصلاح هو المثل لها في اليمن، وقد تكررت الاتهامات الاماراتية لحكومة هادي بالسماح بتنامي نفوذ حزب "التجمع اليمني للإصلاح" داخلها (بهاء الدين، 2020: 121).

بعد خروج الرئيس هادي من اليمن وطلبه التدخل من دول مجلس التعاون الخليجي، وانطلاق عاصفة الحزم. كانت الإمارات عضواً رئيسياً في التحالف العسكري الذي تقوده السعودية، ولكن الأهداف الإماراتية من المشاركة لم تنحصر في إعادة الحكومة الشرعية، وإنما كان لها أهداف أساسية خاصة بها، وفي مقدمتها السيطرة على الموانئ في اليمن التي تقع على مواقع استراتيجية غاية في الأهمية بالنسبة لحركة التجارة العالمية، سواء في السواحل الجنوبية أو الغربية لليمن. وكانت الإمارات حريصة على إدارة ميناء عدن عبر شركة موانئ دبي العالمية بعدما كانت الحكومة اليمنية قد أنهت وجود الشركة في الميناء عام 2012م، بضغط جاء من قبل حزب الإصلاح في حينه (مركز أبعاد للدراسات والبحوث، 2018: 42).

مباشرةً، بعد خروج مسلحي الحوثي وقوات صالح من عدن في تموز (يوليو) 2015م، وفي إطار التنسيق وتقاسم الأدوار بين دول التحالف العربي، أنيط بالإمارات مسؤولية الإشراف على عدن والمحافظات الجنوبية، وبذلك تمكنت من تحقيق هدفها المتمثل في السيطرة على السواحل اليمنية الجنوبية وما يتصل بها من جُزر، ووضعتها تحت نفوذها (مركز أبعاد للدراسات والبحوث، 2018: 19).

ويشار إلى أن الإمارات تمتلك تواجداً عسكرياً في منطقة القرن الأفريقي، ففي أرتيريا افتتحت قاعدة "عصب" عام 2015م، وفي جمهورية "أرض الصومال"، باشرت الإمارات عام 2017م ببناء قاعدة "بربرة". وحرصت الإمارات على إكمال هذا الحضور والتواجد على الضفة المقابلة من باب المنذب وخليج عدن، ما يمكنها من ممارسة نفوذ أكبر في هذه المنطقة الاستراتيجية (مركز أبعاد للدراسات والبحوث، 2018: 17).

تمثلت المصالح الإماراتية بجنوب اليمن في السيطرة على ميناء عدن، والجزر اليمنية، ومضيق باب المنذب، ومناطق النفط والغاز في شبوة ومأرب. وبغرض ضمان مصالحها، قامت الإمارات بتشكيل قوات "الحزام الأمني" في آذار (مارس) 2016م، وأوكلت إليها مهمة تأمين عدن ومحيطها، وسارت على النهج ذاته في حضرموت، وتعز، وشبوة، فقامت بتأليف كتائب نخبة تابعة لها، ورفضت مراراً ضم هذه التشكيلات إلى الجيش الوطني. وعلى صعيد متصل، نجحت الإمارات في فرض عيروس الزبيدي محافظاً لعدن في كانون الأول (ديسمبر) 2015م، ثم تعيين شلال شائع الموالي لها أيضاً مديراً لأمن عدن، وبذلك تمكنت من إحكام قبضتها أمنياً وعسكرياً على المحافظة، وفتحت معسكرات تدريب بعيداً عن أنظار الحكومة الشرعية والجيش الوطني (بهاء الدين، 2020: 121).

قامت الإمارات بإنشاء قواعد عسكرية عديدة في اليمن لإدارة نفوذها، وتتواجد تلك القوات بالقرب من الموانئ الاستراتيجية، وهو ما أدى إلى تكريس الخلاف بين الإمارات والحكومة الشرعية اليمنية، والذي أتى في البداية بسبب كون الحكومة تضم "حزب الإصلاح" الذي تعتبره الإمارات مقرباً من جماعة الإخوان المسلمين التي تلتزم بالتصدي لها على مستوى كامل المنطقة العربية. وفي الحادي عشر من أيار (مايو) عام 2017م أقدمت الإمارات على خطوة أبعد تمثلت في تأسيس ودعم "المجلس الانتقالي الجنوبي" ذو النزعة الانفصالية، والذي تم تشكيله من مسؤولين سابقين في الحكومة الشرعية تم إقالتهم من قبل الرئيس عبدربه منصور هادي، أبرزهم رئيس المجلس، عيدروس الزبيدي، الذي كان محافظ عدن، ونائبه "هاني بن بريك" وزير الدولة السابق، وأحمد بن بريك، محافظ حضرموت السابق. وسرعان ما أصبح المجلس يمثل دولة داخل الدولة ويعمل كسلطة موازية وبديلة للحكومة الشرعية (الشاعري، 2019: 31).

وفي النصف الثاني من العام 2017م، وفي إطار المواجهة مع حكومة هادي، سعت الإمارات إلى التحالف مع علي عبدالله صالح وأنصاره من حزب المؤتمر الشعبي، وشقّ التحالف بينه وبين الحوثيين، ودعم عودته للرئاسة. وقد لمس الحوثيين تنامي التنسيق بين صالح والإمارات واتهموا الإمارات بأنها دفعت صالح لقتالهم في أحياء العاصمة صنعاء، وفي كانون الأول (ديسمبر) 2017م، رد الحوثيون بإعلان إطلاق صاروخ بالستي باتجاه المفاعل النووي في أبو ظبي. وفي الرابع من كانون الأول (ديسمبر) 2017م، وبعد اشتباكات دامية، قتل علي عبدالله صالح على يد مسلحين حوثيين، وصرح الناطق الرسمي باسم الحوثيين، محمد عبدالسلام، بأن "الإمارات هي من أوصلت الرئيس السابق إلى القتل" (مركز أبعاد للدراسات والبحوث، 2018: 36).

في العام 2019م، حدث تطور على صعيد المواجهة بين القوات المدعومة اماراتياً والحكومة الشرعية، مع اندلاع اشتباكات مسلحة، في آب (أغسطس) 2019م، بين قوات الحزام الأمني والقوات التابعة للحكومة. ومع تدخل الطيران الحربي الإماراتي، الذي قصف موقعا للجيش الوطني عند نقطة العلم على مدخل مدينة عدن، تمكنت القوات التابعة للمجلس الانتقالي من السيطرة على محافظة عدن، وحملت حكومة هادي الإمارات مسؤولية "الانقلاب" (بهاء الدين، 2020: 121). تبع ذلك جهود للتهدئة بين الطرفين، إلا أنها لم تثمر بعد عن تحقيق اتفاق كامل، وبالتالي كان للإمارات ومصالحها التي تجسدت في دعم المجلس الانتقالي الجنوبي دور في إضعاف الحكومة الشرعية وتأخير فرص عودتها للحكم في البلاد.

إقليمياً، تعتبر إيران من أهم الدول المنخرطة في الصراع اليمني، ويأتي ذلك بسبب أطماعها في اليمن، حيث تطمح من خلال حضورها إلى الوصول والسيطرة على المواقع الاستراتيجية المرتبطة بخطوط الملاحة الدولية وخطوط إمدادات النفط، في بحر العرب، وخليج عدن، ومضيق باب المندب، والبحر الأحمر، لتكتمل بذلك تواجدها وسيطرتها في المضيق الآخر الهام، مضيق هرمز. كذلك تهدف إلى الحضور في موقع حساس بالنسبة لأمن السعودية، على حدودها الجنوبية، ما يمكنها من امتلاك أوراق ضغط يمكنها استثمارها في صراعها معها، وكان السبيل لضمان تحقيق كل هذا المصالح هو دعم الحوثيين (الجبارت، 2018: 78).

كان للثورة الإسلامية في إيران تأثيراتها على الطائفة الزيدية في شمال اليمن، وفي عام 1986م تأسست نواة التنظيم الحوثي عبر تأسيس "اتحاد الشباب الزيدي" لتدريس أبناء الطائفة. وبعد قيام الوحدة اليمنية وفتح المجال أمام تأسيس الأحزاب تحول التنظيم من الإطار التربوي والتعليمي إلى السياسي مع تأسيس حزب الحق عام 1990م، الذي كان حزباً سياسياً يمثل الطائفة الزيدية. وخلال

فترة التسعينات تكرر زيارات ورحلات المنتمين للحزب إلى إيران وهو ما كان للسفارة الإيرانية في اليمن دور فيه، وهناك ازدياد تأثير قيادات وأفراد الحزب بمبادئ الثورة الإسلامية وشعاراتها، وانعكس ذلك على الخطاب الأيديولوجي، واستفاضت دروس حسين بدرالدين الحوثي بهذه المبادئ والأفكار، وقد أعلن عن ولائه للثورة الإسلامية ونظامها في إيران (المولى، 2011: 9).

وفي عام 2004م نشأ الجناح المسلح لتنظيم أنصار الله الحوثي الذي خاض حروب صعدة الست بدءاً من عام 2004م، وحتى عام 2010م، وخلال هذه الحروب عملت إيران على الوقوف مع الحوثيين من خلال الدعم الإعلامي والمالي والمادي (الخصري، 2014: 70).

وبعد اندلاع ثورة عام 2011م، وما تلاها من مرحلة انتقالية، وما شهدته من عودة الحوثيين للسلاح والمواجهات مع أولاد الأحمر وحزب الإصلاح، استمر الدعم الإيراني للحوثيين، وهو ما أكدته السلطات اليمنية، مع إعلان احتجازها سفينتين إيرانيتين كانتا في طريقهما إلى الحوثيين، في البداية سفينة "جيهان 1" بتاريخ الثالث والعشرين من كانون الثاني (يناير) 2013م، وثم سفينة "جيهان 2" بتاريخ السابع من آذار (مارس) 2013م (القدمي، 2015: 53).

وكانت تصريحات عدد من القادة والمسؤولين الإيرانيين قد أكدت وجود العلاقة والدعم من قبل إيران للحوثيين، كما في تصريحات ممثل مدينة طهران في البرلمان الإيراني، علي رضا زاكاني، وهو من المقربين من المرشد الأعلى خامنئي، في أيلول (سبتمبر) 2014م، بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء، حين تفاخر بأن إيران باتت تتحكم بأربع عواصم عربية (الغذامي، 2016: 62).

حقق هذا الدعم نتائج هامة بالنسبة للإيرانيين، وهو ما ظهر مع الهجمات المتكررة التي شنها الحوثيين باستخدام الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة على أهداف داخل الأراضي السعودية، كما استهداف مطار أبها في حزيران (يونيو) 2019م، والهجمات على المنشآت النفطية شرق المملكة

في أيلول (سبتمبر) 2019م. حيث عمدت إيران من خلال هذه الهجمات إلى توظيف الحوثيين كورقة ضغط في صراعها مع السعودية على مستوى الإقليم، وكذلك استخدمتهم كأداة مساومة في إطار أزمته المتصاعدة مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ انسحاب الأخيرة من الاتفاق النووي في أيار (مايو) من العام 2018م.

دولياً، تبرز الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها ذات حضور وتأثير كبير في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك اليمن. في مرحلة ما قبل الثورة كان الموقف الأمريكي هو دعم نظام علي عبدالله صالح، خصوصاً مع توافقه مع السياسة الأمريكية المعلنة في الحرب على الإرهاب، والتزامه بشنّ الحرب على تنظيم القاعدة في اليمن، وكانت الولايات المتحدة قد نسقت مع النظام اليمني السابق استخدامها الطائرات بدون الطيار في استهداف مواقع التنظيم في اليمن بداية من عام 2002م. مع اندلاع حركات الاحتجاج في الدول العربية عام 2011م وامتدادها إلى اليمن، أعلن السفير الأمريكي في اليمن عند بدء ثورة الشباب، أنه لا يوجد حلّ إلا ببقاء الرئيس صالح في السلطة والتفاوض معه من أجل تحقيق المطالب الشعبية المنادية بالإصلاح. وكان الاعتبار الأول في حين بالنسبة للإدارة الأمريكية متمثلاً في الاهتمام والتركيز على مكافحة الإرهاب. اتسم الموقف الأمريكي بتفضيل الاستقرار والتدرج في عملية الانتقال السلمي للسلطة في اليمن، وعلى هذا، جاءت تحركات السفير الأمريكي وسعيه نحو تقريب وجهات النظر بين نظام الرئيس صالح وأحزاب المعارضة خلال فترة صياغة المبادرة الخليجيّة وخطوات المرحلة الانتقالية ما بين عامي 2011م و2014م (الخلايلة، 2014: 141).

وتمثل الفوضى في اليمن من المنظور الأمريكي تهديداً للمصالح الأمريكية في منطقة استراتيجية، وتؤدي لزيادة نشاط تنظيم القاعدة في اليمن، وزيادة حركات القرصنة وتهديدات حركة التجارة ونقل

إمدادات النفط في المياه الدولية، خلق إمكانية لفسح المجال أمام تمدد النفوذ الإيراني على مستوى الإقليم. بالعموم، فضّلت الولايات المتحدة الأمريكية التقليل من ممارسة الدور المباشر في الأزمة اليمنية مع إيكال مهمة إدارتها إلى السعودية، باعتبارها طرف فاعل ومؤثر في الشأن اليمني ولها نفوذها وعلاقاتها في اليمن، وكذلك لكونها تحمل الأعباء المالية للأزمة (الخلايلة، 2014: 142). وفي أحيان أخرى، كان الدور الأمريكي يكتفي بالتأييد والوقوف خلف التحركات الدولية التي يقودها مجلس الأمن والمبعوثين الدوليين.

في عام 2019م، وعقب الاشتباكات في عدن بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة الشرعية، نشطت الجهود الأمريكية للدفع باتجاه تسوية الأزمة في اليمن، والترتيب لإجراء محادثات بين السعودية والحوثيين. واثّر هذه الجهود بدأت بالفعل مشاورات غير مباشرة بين الحوثيين في سلطنة عُمان، وترأسها السفير الأمريكي في اليمن، كريستوفر هنزل. وفي إطار هذه الجهود، جاءت زيارة الأمير خالد بن سلمان، مسؤول الملف اليمني ونائب وزير الدفاع السعودي، إلى واشنطن، في السابع والعشرين من آب (أغسطس) 2019م، ولقائه وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو. وعقب اللقاء صرّح بومبيو: "لقد عقدت اجتماعاً مثيراً مع خالد بن سلمان اليوم لمناقشة استقرار اليمن والأمن البحري" (الجزيرة نت، 2019/8/28).

إلا انه وبالرغم أن مثل هذه المحاولات والتحركات، ظلّ الدور الأمريكي غائباً بالعموم، وظل بعيداً عن إحداث أي تدخل حاسم، بحيث يكون مساهماً في تغيير الأزمة بشكل جذري، كما كان في حالة أزمات دولية أخرى، قادت الولايات المتحدة الأمريكية فيها تدخلات حاسمة، كما حصل في حالة الأزمة مع العراق منذ العام 1991م وحتى العام 2003م، أو في تدخلها بأفغانستان عام

2001م، وهو ما جاء متفقاً بالعموم مع التوجه الأمريكي منذ تولي الرئيس أوباما الرئاسة في العام 2008م باتجاه عدم التورط بتدخلات عسكرية واسعة ومباشرة والاكتفاء بالقيام بتحركات من الخلف. أما عن دور الأمم المتحدة، ودور مجلس الأمن تحديداً، في الأزمة اليمنية، فقد تأخر حتى تشرين الأول (أكتوبر) 2011، حين صدر القرار رقم (2014) عن مجلس الأمن، الذي اكتفى بالإعراب عن القلق إزاء الأوضاع في اليمن، والدعوة إلى زيادة الدعم الإنساني لليمن، ووضع حدّ للعنف، ووقف كامل لإطلاق نار. بعد إقرار المبادرة الخليجية وما تلاها من تشكيل حكومة وإجراء انتخابات رئاسية، صدر في حزيران (يونيو) عام 2012 القرار رقم (2051)، وجاء فيه التأكيد على ضرورة التنفيذ الكامل للمبادرة وآلياتها التنفيذية، وتضمن النص على دعوة الأطراف إلى الامتناع عن استخدام العنف، والإصلاح الدستوري والانتخابي، وإعادة هيكلة القوات الأمنية والمسلحة تحت قيادة موحدة، وإطلاق الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر الحوار الوطني (القدمي، 2015: 52).

في عام 2012م برزت جهود جمال بن عمر، أول مبعوث خاص للأمن العام للأمم المتحدة إلى اليمن، الذي كان له دور في التحضير للمؤتمر الوطني العام، ودعوة الأطراف اليمنية إليه، وبسبب جهوده تمت دعوة كل من الحوثيين والحراك الجنوبي. وفي عام 2014م، إثر سيطرة الحوثيين على صنعاء، رعى جمال بن عمر توقيع اتفاق "السلم والشراكة" مع الحوثيين (الدهيسات، 2016: 123)، وسيأتي تفصيل هذه الجهود وتحليلها في الفصل القادم من الدراسة.

بعد انطلاق عمليات التحالف العربي في آذار (مارس) 2015م، صدر قرار مجلس الأمن (2216) في الرابع عشر من نيسان (أبريل) 2015م، ونصّ على فرض عقوبات تمثلت في تجميد أرصدة وحظر السفر للخارج، طالت زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي، وأحمد علي عبد الله صالح

نجل الرئيس السابق، والقائد السابق للحرس الجمهوري اليمني، باعتبارهم متهمين بتقويض السلام والأمن والاستقرار في اليمن، وفقاً لنصّ القرار.

بعد صدور القرار بيومين، قدم جمال بن عمر استقالته من المنصب، وكان بن عمر قد تعرض لانتقادات حادة من قبل الحكومة الشرعية والسعودية منذ إشرافه على توقيع اتفاق "السلم والشراكة"، وفي الخامس والعشرين من نيسان (أبريل) 2015م، عُيّن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ليكون المبعوث الثاني من قبل أمين عام الأمم المتحدة إلى اليمن. أشرف ولد الشيخ أحمد على إجراء مشاورات بين الأطراف المتنازعة في الكويت، انتهت في آب (أغسطس) عام 2016م، بعدما استمرت ثلاثة أشهر. حددت محاور رئيسية لهذه المشاورات هي: وقف إطلاق النار، والانسحاب من المدن، وتسليم السلاح، بالإضافة إلى ملف الأسرى والمعتقلين. لكن المشاورات انتهت بالفشل، لاحقاً، أفصح ولد الشيخ أحمد أن سبب الفشل كان عدم قبول الحوثيين الدخول في التفاصيل الأمنية، وعدم استعدادهم للتنازل وترك السلاح، وإصرارهم على الاحتفاظ بقوة عسكرية خارج إطار الدولة (أخبار الأمم المتحدة، 2018/3/1).

في كانون الثاني (يناير) 2018م، طلب ولد الشيخ أحمد اعفائه من منصبه، بسبب ما وصف حينه بـ "تعنت الحوثيين". وعُيّن خلفاً له البريطاني مارتين غريفيث، الذي كان أهم ما قام به هو الإشراف على عقد مشاورات ستوكهولم في كانون الأول (ديسمبر) 2018م، وتمخّضت عن التوصل إلى اتفاق بين الحكومة اليمنية والحوثيين، حول محافظة الحديدة وموانئها، شمل اتفاقاً على وقف إطلاق النار، وتأمين الموانئ، ودعوة لرفع الحصار الحوثي عن مدينة تعز. وستأتي مناقشة وتحليل هذا الاتفاق في المبحث الثالث من الفصل القادم.

وبالعموم، ظلت جهود مجلس الأمن دون المطلوب منها ودون دورها المأمول لحسم وتسوية الصراع، وكان أبرز مأخذ عليه هو التراجع وعدم الضغط الكافي وعدم تفعيل الأدوات اللازمة لإجبار الحوثيين على تطبيق القرار (2216) والتوجه من ثم نحو تجزئة ملفات الأزمة اليمنية وعقد اتفاقات على مستوى نطاقات ومحافظات محددة، كما الحديدة، دون الضغط باتجاه إيجاد حل شامل، وهو ما عكس وعبر عن غياب مصلحة دولية للدفع باتجاه مثل هذا الحل.

تجد الدراسة أن الأطراف المحليّة وخلافاتها وسعيها لإقامة العلاقات وتلقي مختلف أشكال الدعم من قبل أطراف خارجية كان هو الدافع والرافعة التي تصاعد بسببها التدخل الخارجي في الأزمة اليمنية، وهو ما أدى إلى تعقيد الأزمة وإضافة مستوى جديد من الخلافات الإقليمية والدولية في الأزمة، أضيفت إلى الخلافات المحلية الداخليّة، وبحيث تحولّت الأزمة إلى أزمة إقليمية. وبأن التدخلات الإقليمية ساهمت في تعقيد الأزمة وإطالة أمدها، وتعقيد مساراتها، فالدعم الإيراني للحوثيين مثلاً أسهم في تعنت وتصليب مواقفهم، في حين تسبب الدعم الإماراتي للمجلس الانتقالي الجنوبي في إضعاف موقف وقدرة الحكومة الشرعية على استعادة سيطرتها على الأراضي التي احتلّها الحوثيين.

الفصل الثالث

القوى المحليّة والإقليميّة والدوليّة المتحركة في الأزمة اليمنيّة وطرائق إدارتها

تتعدد الأطراف الفاعلة والمؤثرة في الأزمة اليمنيّة، ويمكن توزيعها على مستويات ثلاث: المحليّة، والإقليميّة، والدوليّة، ما يزيد من تعقيدها ويكسبها طابعاً مركباً متداخلاً؛ إذ هي ليست مقتصرة على مواجهة بين طرفين، بحيث يمكن التوصل إلى الحسم أو إلى تسوية ما، عبر رجحان كفة أيّ منهما. والأزمة اليمنيّة ليست مقتصرة على أطراف محليّة وإنما تكتسب تأجيلاً وتعقيداً متزايداً بسبب من التدخلات والتوجيه الخارجيّ، إذ أن تعدد الأطراف الفاعلة وكثرتها يعني تعدد المصالح وتضاربها، وبالتالي الدخول في سلسلة ممتدة من الخلافات والمواجهات، كل ذلك زاد من صعوبة التسوية للأزمة وأسهم في إطالة في أمدها، وبخاصة في ظلّ إدارة دوليّة مترددة وبطيئة الاستجابة.

في هذا الفصل سوف يعتمد الباحث منهج إدارة الأزمة عبر البحث في السبل والطرائق التي اتبعتها الأطراف المحليّة والإقليميّة والدوليّة لمعالجة الأزمة؛ ما يعني البحث في الكيفيّة التي سعت كل منها لتحقيق مصالحها المنشودة، والتي تبدو في جانب كبير منها، متعارضة مع مصالح الأطراف الأخرى؛ أيّ هل أنّ كلّ الأطراف كانت تسعى نحو التوفيق، عبر تقديم التنازلات؟ أم كان الاتجاه باستمرار يسير نحو التصعيد وتبني مقاربة صفرية للصراع؛ بحيث لا يكون أيّ مستعداً لتقديم أيّ تنازلات؟ ويحاول تحقيق أعلى مكاسب؟ وكيف أسهمت هذه التوجهات في التوصل إلى حلول وتسويات جزئيّة، إن تمت؟ أو كيف انتهت إلى مزيد من التعقيد وإطالة أمد الأزمة؟

المبحث الأول

منهج القوى المحليّة في إدارة الأزمة اليمنيّة

كان لكل من القوى المحليّة منهجاً وطريقة ورؤية في إدارة الأزمة اتبعتها للوصول إلى مصالحه، بدايةً من الحزب الحاكم، متمثلاً بالرئيس علي عبدالله صالح وأقربائه، وجاءت بداية تفاعل صالح مع الأزمة إثر تصاعد الحراك الشعبيّ - نهايات شهر كانون الثاني (يناير) 2011م - المندد بالأوضاع الاقتصاديّة والسياسية، وكاستجابة أولى من قبله وبهدف تهدئة الوضع، بدأ الرئيس علي عبدالله صالح تقديم التنازلات، ومنها ما جاء في خطابه في الثاني من شباط (فبراير) 2011م، أنه لن يرشح نفسه في الانتخابات الرئاسية القادمة، وكذلك لن يرث الحكم لابنه أحمد، مبدياً بذلك شيئاً من المرونة في التعامل مع الحدث المتصاعد (عرفات مديش، 2011/2/3).

بداية من "جمعة الغضب"، في الحادي عشر من شباط (فبراير) 2011م، تصاعدت حدّة المظاهرات وتضاعفت أعداد المتظاهرين في الشوارع والساحات، وبدأ سقف المطالبات يرتفع، وبدأت المطالبات للرئيس علي عبدالله صالح بالرحيل عن الحكم، كما وبدأت مختلف القوى السياسية البارزة في الانخراط بهذا التصعيد، بداية من حزب التجمع اليمني للإصلاح وأحزاب اللقاء المشترك، إلى الحوثيين في الشمال، والحراك الجنوبيّ في محافظات الجنوب (عيسى، 2012: 54)، إذ وجدت هذه القوى في المظاهرات الشعبية فرصة مناسبة للضغط على النظام الحاكم في إطار المواجهة الممتدة معه منذ سنوات، وفرصةً لتحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسيّة لها، خصوصاً في حال الإطاحة بالنظام كما حصل في حاليّ مصر وتونس، وما يعنيه ذلك من فرص للوصول إلى السلطة في النظام الجديد المنتظر تشكيله.

في المقابل، قابل حزب المؤتمر الحاكم ذلك بالتصلب، وبدأت قوات الأمن باستعمال العنف ضد المتظاهرين، وتكررت حوادث إطلاق النار وسقوط القتلى في ساحات التظاهر والاعتصام، وهو ما لم يجد نفعاً في كبح المظاهرات. وفي العاشر من آذار (مارس) 2011م، اضطر الرئيس صالح لتقديم المزيد من التنازلات واتخاذ خطوات توفيقية، منها: إعلان تقديم مبادرة لحل الأزمة في البلاد تدعو إلى الانتقال من النظام الرئاسي إلى نظام برلماني، بحيث تنتقل كافة الصلاحيات التنفيذية إلى الحكومة المنتخبة برلمانياً، والاستفتاء على دستور جديد للبلاد، وتوسيع نظام الحكم المحلي كخطوة أولى نحو الفدرالية، إلا أن أحزاب المعارضة والمجموعات الشبابية الثائرة قابلت ذلك بموقف تصعيدي، تمثل برفض والمطالبة برحيل الرئيس (عوض، 2019: 174).

قابل الرئيس صالح مطلب التنحي بالرفض؛ إذ إن قبول ذلك يعني التنازل التام والتسليم من قبله للثوار، واستمر الصدام بين نظام الحكم والثوار، وفي الحادي والعشرين من آذار (مارس) جاءت جملة من الانشقاقات عن النظام في الجيش لتغيّر من ميزان القوى وترجعّ من كفة الثوار، وذلك مع إعلان قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية وقائد الفرقة "الأولى مدرع"، اللواء علي محسن الأحمر، تأييده ودعمه لثورة الشباب، وكذلك كان موقف قائد المنطقة العسكرية الشرقية، اللواء محمد علي محسن الأحمر، وقائد اللواء (310) في محافظة عمران، العميد حميد القشبي، وفي حضرموت، أعلن العميد ناصر علي الشعبي انضمامه مع ستين ضابطاً من قواته إلى ثورة الشباب. وكذلك، توالى الانشقاقات السياسية، حيث أعلن عدد من سفراء اليمن الانشقاق عن النظام، كما ازدادت أعداد المسؤولين المطالبين بتنحي الرئيس اليمني، حيث انضم إلى الثوار النائب العام اليمني، وثلاثون نائباً، ومستشار رئيس الوزراء، كما أعلن كل من محافظ عدن ووكيل محافظة لحج استقالتهما وانضمامهما إلى الثورة (هنية، 2020: 200).

كلّ ذلك زاد من زخم التظاهرات، وجعل نظام الرئيس صالح في موقف أصعب وزاد من الضغوطات عليه، وجعل من الاستجابة الأمنية قاصرة وغير كافية للتعامل مع الحدث المتصاعد. ومع هذه التطوّرات، وفي الثالث من نيسان (أبريل) جاءت مبادرة توفيقية إقليمية، تمثلت في دعوة وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي للحكومة اليمنية والمعارضة إلى إجراء حوار في السعودية لإنهاء الأزمة في اليمن، وبذلك بدأت صياغة الاتفاقية التي عرفت بـ "المبادرة الخليجية"، وقابلت الحكومة اليمنية الدعوة بالترحيب مباشرة، واعتبرتها بمثابة المخرج الآمن لها، في حين ترددت قوى الثورة بانتظار معرفة تفاصيل المبادرة (عوض، 2019: 168).

في الثالث والعشرين من نيسان (أبريل)، أعلن حزب المؤتمر الشعبي الحاكم الموافقة على المبادرة الخليجية، والتي نصّت على تنحي الرئيس صالح عن الرئاسة، وانتقالها إلى نائبه بعد شهر من توقيع الاتفاق، مقابل منحه وأسرته الحصانة من المقاضاة، وتشكيل حكومة وفاق وطني بالمناصفة بين حزب المؤتمر وأحزاب اللقاء المشترك. وبذلك فإن المبادرة الخليجية حملت قدراً من التسوية والتوفيق بين مواقف كل من النظام الحاكم وجزء من القوى المشاركة في الثورة، وبالتحديد أحزاب اللقاء المشترك المعارضة؛ إذ أبدى كل منهما تنازلاً عن مطالبه السابقة.

في ضوء المبادرة، وما تلاها من ردود فعل واستجابات، بدأ الانقسام يظهر بين قوى المعارضة التقليدية، متمثلةً بحزب الإصلاح وأحزاب اللقاء المشترك، التي اتجهت للقبول بالمبادرة، وبين المعارضة المستجدة المتمثلة بالقوى الشبابية الثائرة، والتي رفضت بشكل قاطع ما تضمنته المبادرة من منح صالح وعائلته الحصانة، وتمسكت بمطلب مقاضاتهم، حيث أن مثل هذه الحركات بحكم حداثة وقلة تجربتها تميل إلى منطق الصراع الصفريّ وتتمسك بتحقيق جميع المطالب دون إبداء استعداد لنيل جزء من المكاسب دون أخرى.

من ناحية أخرى، حملت المبادرة قدراً من الخلل بسبب من عدم شمولها كافة الأطراف الفاعلة، بما في ذلك قوى بارزة على الساحة اليمينية، مثل الحوثيين الذين يمتلكون قوة ونفوذ في محافظات الشمال، وخصوصاً صعدة وعمران، والحراك الجنوبي، صاحب النفوذ والحضور الواسع في محافظات الجنوب، هذا بالإضافة إلى تجاوزها القوى الشبابية. في الواقع، بالإمكان قراءة اتفاق المبادرة باعتباره كان اتفاقاً لمنع تدهور البلاد نحو حالة حرب مسلحة بين القوات الموالية لعلي عبد الله صالح، وتحديداً ألوية الحرس الجمهوري والأمن الخاص، من جهة، وبين قوات علي محسن الأحمر، وتحديداً ألوية الفرقة "الأولى مدرع"، من جهة أخرى (عوض، 2019: 169).

كانت النتيجة النهائية لاتفاق المبادرة وما تبعه من خطوات تنفيذية تنازل الرئيس صالح وتنازله عن الرئاسة، بعد أكثر من ثلاثة عقود من الحكم، وكان من أهم أسباب الوصول لهذه النتيجة اطمئنان صالح التام لتركيبة تحالفاته المحلية والإقليمية، والتي كانت تعتمد على توزيع منافع للقوى المحلية وجعلها مستفيدة من الحكم. إلا أن مثل هذه العلاقات البعيدة عن المشاركة الفاعلة في الحكم تبقى هشّة ومعرضة للانهايار عند تبدل المصالح، وبالتالي تعرض النظام حينها لخطر النهاية والزوال، وهو ما كان. أما العلاقات الإقليمية، فهي كذلك غير دائمة، وحتى أكثر الدول قرباً من النظام، مثل المملكة العربية السعودية، هي مستعدة لاستبداله في حال لم يعد قادراً على ضمان مصالحها، وهو ما تحقق عندما قادت السعودية حليفة صالح طيلة ثلاثة عقود المبادرة التي انتهت بإزاحته عن الحكم.

جرى التوقيع على المبادرة في الثالث من نيسان (أبريل) 2011م، وفي المرحلة التالية، ومع تكليف محمد باسندوة في العشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) 2011م بتشكيل حكومة الوفاق الوطنية، وانتخاب عبد ربه منصور هادي، المنتمي لحزب المؤتمر الحاكم، رئيساً للبلاد، في الحادي والعشرين من شباط (فبراير) 2012م، بات يتحكم بالمشهد السياسي في البلاد، الحزبين: المؤتمر الشعبي،

والإصلاح، وبالتحديد ثلاثة شخصيات رئيسية هي: الرئيس عبد ربه منصور هادي، وعلي محسن الأحمر، المنتمي لحزب التجمع اليمني للإصلاح، والممثل الأبرز لقوة الحزب ونفوذه، وعلي عبد الله صالح. وبدا أن التوازنات بين هذه الشخصيات الثلاثة وما تمتلكه من قوة وأوراق ضغط هو الذي سيتحكم بمجرى الأحداث وفرص التحول والانتقال السياسي في البلاد خلال المرحلة التالية.

في آذار (مارس) 2012م، وفي خطوة توفيقية تنطوي على قدر من التنازل، بدأ الرئيس عبد ربه منصور هادي بعملية إعادة هيكلة الجيش اليمني، التي كانت مطلباً رئيسياً من مطالب الثورة، وشرع بإقالة العديد من القادة العسكريين المرتبطين بالرئيس السابق علي عبدالله صالح، إلا أن القرارات لم تطل علي محسن الأحمر، وهو ما اعتبره الرئيس صالح بمثابة خطوات تصعيدية من قبل هادي تتضمن توجيه ضربة لنفوذه، وبالتالي بدأ بتعميق الشرخ بينه وبين الرئيس هادي وجناحه من حزب المؤتمر، ومجمل مسار العملية الانتقالية، مصعداً من جهته هو أيضاً (الشرجي، 2013: 55).

على صعيد آخر، وفي مسعى للاستدراك وتجاوز الثغرات في المرحلة الانتقالية، حاول المبعوث الدولي جمال بن عمر، تعزيز المسار التوفيقي في إدارة الأزمة بين كافة الأطراف من خلال دمج واحتواء كل من الحوثيين والحراك الجنوبي، وهو ما كان عبر منحهم مقاعد في مؤتمر الحوار الوطني اليمني. إلا أن ذلك لم يكن كافياً لإنهاء الانقسامات، حيث ناقش المؤتمر قضايا خلافية، أبرزها خطة تقسيم فيدرالي مقترحة للبلاد، والتي رفضها الحوثيين؛ إذ وجدوا أنه سيتم بموجبها حرمان الإقليم الشمالي "أزال" من الموارد والمنافذ البحرية، وهو ما قابلوه بالرفض، ليبدأوا بالاتجاه نحو التصعيد من قبلهم كذلك (المولى، 2015: 244).

مع شعور كل من الحوثيين وعلي عبدالله صالح بالإقصاء والتهميش؛ إذ وجد الحوثيين أن مشروع التقسيم الفيدرالي المطروح في مؤتمر الحوار سيفضي إلى منحهم إقليم محدود الإمكانيات ومعزول عن الساحل، بينما وجد صالح أنه قد تم اقصاؤه وجميع أقرائه من المؤسسات العسكرية والأمنية، في حين لم تستهدف إجراءات إعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية اللواء علي محسن الأحمر. نتيجة لذلك، اتجه كل من الحوثيين وصالح إلى التصعيد وبدأوا استغلال حالة الإحباط الشعبي من ضعف وعدم فعالية حكومة الوفاق الوطني، وبدأوا بمحاولة توظيفها لخلق حراك معارض ومناهض للمسار الانتقالي. وبينما كان ممثلو الحوثيين يشاركون في جلسات مؤتمر الحوار الوطني، كانت القيادة العسكرية في الميدان تحضّر لبدء معركة جديدة بعد توقف إطلاق النار منذ العام 2010م، وهذه المرة جاء التحرك باتجاه السيطرة على محافظة عمران.

في هذه المرحلة بدأ الحوثيين بالتنسيق مع جناح علي عبدالله صالح من حزب المؤتمر الشعبي، وتجاوز ما كان بينهم من خلافات وحروب في مرحلة ما قبل العام 2011م، وذلك بهدف ملاحقة عائلة عبد الله الأحمر والسيطرة على مراكز نفوذهم في محافظة عمران. وفي شباط (فبراير) بدأ التصعيد المباشر من قبل هذا التحالف الجديد عبر إطلاقه المعارك والمواجهات مع قوات "اللواء 310" المتمركزة في المحافظة، وهي قوات تابعة لعلي محسن الأحمر، وموالية لحزب التجمع الإصلاح، وفي تموز (يوليو) تمكنوا من اجتياح مدينة عمران وقاموا بقتل قائد اللواء، حميد القشبي، كما قاموا بتفجير عدد من منازل شخصيات إصلاحية، وبذلك سيطروا على المحافظة وانتزعوها من غرماهم الإصلاحيين، وتقدموا باتجاه صنعاء (المولى، 2015: 213).

في أيلول (سبتمبر) 2014م، قام الحوثيين بالتصعيد مستغلين تصاعد الاحتجاجات المناهضة للحكومة إثر قرار رفع الدعم عن المحروقات، وتوجهوا إلى صنعاء بهدف السيطرة عليها، وهناك

خاضوا مواجهات مع الفرقة "الأولى مدرع" التي يقودها علي محسن الأحمر، وفي الحادي والعشرين من أيلول (سبتمبر) تمكنوا من السيطرة بالكامل على المدينة، بعد سيطرتهم على المؤسسات الحكومية والأمنية والمقرات العسكرية، بما في ذلك مقرات القيادة العليا للقوات المسلحة، وقيادة الفرقة السادسة، والفرقة "الأولى مدرع"، وقيادة اللواء الرابع للحرس الرئاسي.

انضم صالح ومؤيدوه للحوثيين في معركة السيطرة على العاصمة، وبالتحديد قوات الحرس الجمهوري الموالية له، وكان هدف صالح من التحالف مع الحوثيين هو الانتقام من خصومه حزب الإصلاح. وبسبب الحصانة التي تمتع بها بموجب المبادرة الخليجية، تمكن صالح من لعب دور هام في تأمين التحالفات القبليّة والعسكريّة التي سمحت للحوثيين بالسيطرة على عمران ومن ثم صنعاء، حيث استمرّ ولاء عدد كبير من القادة العسكريين لصالح. وساعدت القيادات العسكرية الموالية له الحوثيين في السيطرة على مؤسسات الدولة بصنعاء بعد اقناعهم أن الهدف هو التأسيس لمرحلة جديدة يتم فيها إزاحة حزب الإصلاح.

وكانت خطوة السيطرة على صنعاء من قبل كل من صالح والحوثيين، خطوة تصعيدية، أكدت منطق اللعبة الصفريّة لديهم. وقد راهن صالح أيضاً على توفر دعم خارجي لهذه الخطوة، حيث سادت الرغبة الإقليمية بعد إزاحة الإخوان المسلمين عن الحكم في مصر عام 2013م، بازاحة التيارات الإسلامية من مواقع الحكم في كل دول المنطقة، حيث يعتبر حزب الإصلاح منذ تأسيسه على يد الشيخ عبدالله الأحمر عام 1990م بمثابة الممثل والامتداد للإخوان المسلمين في اليمن (البيضان، 2019: 95).

بعد فرض السيطرة على صنعاء، اتجه الحوثيين وحليفهم صالح إلى التهدة ووقف إطلاق النار وأعمال العنف المسلح، واتجهوا نحو التهدة والتفويق، عوضاً عن الاكتفاء بانتزاع السلطة بقوه السلاح

والاستحواد على الحكم بشكل مطلق، وذلك عبر عقد اتفاق مع الرئيس هادي والأحزاب المشاركة في حكومة الوفاق الوطني، في الحادي والعشرين من أيلول (سبتمبر) 2014م، عُرف باتفاق "السلم والشراكة الوطنية"، وبرعاية دولية تمثلت بحضور ومتابعة من المبعوث الدولي، جمال بن عمر. وتضمن الاتفاق النصّ على ((وقف جميع أعمال العنف، وبسط سلطة الدولة واستعادة سيطرتها على أراضيها كافة. وإجراء الرئيس مشاورات من أجل تشكيل حكومة كفاءات بديلة عن حكومة الوفاق الوطني، تضمن مشاركة واسعة لكافة المكونات السياسية، مع تعيين رئيس حكومة جديد يكون محايداً وغير حزبي. وتشكيل لجنة مخصصة بإعادة صياغة الدستور، ومراجعة عضوية "الهيئة الوطنية" بحيث تضمن تمثيل عادل لجميع المكونات، إضافة إلى النصّ على "وقف التصعيد السياسي والجماهيري والإعلامي ورفع مظاهر التهديد والقوة)) (الدهيسات، 2016: 123).

انخرط هادي في الاتفاق رغبةً منه في إعادة الاحتواء والسيطرة لجناح صالح من حزب المؤتمر العام، أما احزاب اللقاء المشترك فقد هدفت إلى تحقيق نهج الإدارة الرشيدة عبر تجنب البلاد مخاطر الانزلاق إلى صراع مسلح، وقبلت بالاتفاق رغم ما قدمت فيه من تنازلات أهمها حلّ حكومة محمد باسندوة، التي كانت تحظى بنصف الحقائق فيها، حيث قضى الاتفاق بتشكيل حكومة كفاءات جديدة خلفاً لحكومة الوفاق الوطني، إضافة إلى الموافقة على إعادة صياغة الدستور، وإعادة تشكيل الهيئة الوطنية.

إلا أنّ هذا التوجّه التوفيقيّ في إدارة الأزمة للأخذ بها نحو التهدئة لم يستمر طويلاً؛ فمع شعور الحوثيين بأنهم الفصيل الأقوى والمسيطر عسكرياً في صنعاء، تراجعوا عن التزامهم باتفاق "السلم والشراكة"، وأخذوا يديرون الأزمة عبر أسلوب التصعيد والضغط بقوة السلاح لتحقيق أقصى قدر من المطالب، واتجهوا لفرض إرادتهم بقوة السلاح. وقد تمثل هذا التصعيد باقتحام الحوثيين مقرّات وسائل

الإعلام الحكوميّة وتسخيرها لبثّ خطابات قائدهم عبدالملك الحوثي وبتّ الدعايات ضد الرئيس هادي، وضغطوا على الرئيس هادي لتعيين نائباً للرئيس منهم، وتعيين شخص منهم في منصب نائب وزير في جميع الوزارات، إضافة إلى دائرتي المالية والرقابة عن كل وزارة، وجميع إدارات الرقابة والتفتيش في جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات والبنوك الحكوميّة (بهاء الدين، 2020: 115).

من جهته، وكاستجابة منه لهذه الضغوطات، قرر الرئيس هادي اتخاذ خطوة تصعيدية أيضاً، تمثلت في تقديمه استقالته هو ورئيس الوزراء، خالد بحاح، في الثاني والعشرين من كانون الثاني (يناير) 2015م، وكانت هذه الخطوة تصعيدية لأنها تسببت في خلق حالة من الفراغ الدستوري في البلاد، وبالتالي أفقدت الحوثيين أي إطار شرعيّ. ورداً منهم على هذه الخطوة، وفي خطوة تصعيدية من قبلهم، أصدر الحوثيون بياناً أسموه بـ "الإعلان الدستوري" في السادس من شباط (فبراير) 2015م، وقاموا بحلّ البرلمان، وتمكين "اللجنة الثورية"، بقيادة محمد علي الحوثي، من قيادة البلاد، كما وضعوا الرئيس هادي تحت الإقامة الجبرية، لتتحول بذلك عملية السيطرة على صنعاء عسكرياً إلى انقلاب سياسي مكتمل الأركان (بهاء الدين، 2020: 116).

واجه الانقلاب الحوثييّ رفضاً داخلياً ودولياً واسعاً، وبدأت الدول بسحب بعثاتها الدبلوماسية من صنعاء، في حين قابلت معظم الأحزاب والقوى اليمينية إعلان تشكيل اللجنة الثورية بالرفض، وفي مقدمتها حزب التجمع اليمني للإصلاح، والحراك الجنوبيّ، وجناح الرئيس هادي في حزب المؤتمر الشعبي العام.

في مقابل هذا التصعيد والتصعيد المقابل من قبل الأطراف المعنية بالأزمة، وعجز أيّ منها عن الوصول إلى حلول توفيقية مشتركة، بادر المبعوث الدوليّ، جمال بن عمر، للتحرك لمعالجة الوضع المتأزم؛ ففي التاسع من شباط (فبراير) أعلن إستئناف المفاوضات لحل أزمة الفراغ الدستوريّ. أما

الرئيس هادي، وفي رد فعل من قبله على خطوات الحوثيين التصعيدية، اتجه نحو التصعيد أيضاً وتمكن من مغادرة الإقامة الجبرية وغادر صنعاء متجهاً إلى عدن في الحادي والعشرين من شباط (فبراير) 2015م. وهناك تراجع عن الاستقالة وأعلن نفسه رئيساً من جديد للبلاد، مع جعل عدن عاصمة مؤقتة له إلى أن يتم استعادة صنعاء من الحوثيين، وأعلن أن انقلاب الحوثيين غير شرعي، وأن جميع القرارات التي أتخذت منذ احتلالهم صنعاء باطلة لا صفة شرعية لها. في المقابل، رفض كل من الحوثيين، وجناح علي عبدالله صالح من حزب المؤتمر الشعبي العام تراجع هادي عن الاستقالة (الجارات، 2018: 80). وفي هذه المرحلة، يمكن إن نلمس إن كلاً من الطرفين كان يدير الأزمة باتجاه التصعيد رافضاً مشاركة الآخر والقبول به، ما يعني أن الأطراف المعنية كانت تدير إدارة الأزمة وفق قواعد اللعبة الصفرية.

مع دخول شهر آذار (مارس) 2015م، استمر التصعيد بين الطرفين، وانتقلت المواجهات المسلحة إلى عدن، بعدما اتخذ هادي قراراً بإقالة عبد الحافظ السقاف، قائد فرع قوات الأمن الخاصة في عدن، المرتبط بصالح والحوثيين، وهو ما رفضه السقاف، واندلعت الاشتباكات بين قوات الأمن وبين وحدات عسكرية من الجيش اليمني التابع للحكومة الشرعية، مسنودة باللجان الشعبية الموالية للرئيس هادي، وبعد تضيق الخناق عليه، تمكن الرئيس هادي من المغادرة إلى سلطنة عُمان ومن ثم انتقل من هناك إلى السعودية. وهناك، قرر هادي الاعتماد على الدعم الخارجي لاستعادة حكمه، فقام بطلب مساعدة من دول مجلس التعاون لإعادة الحكومة الشرعية. وهو ما كان، ففي السادس والعشرين من آذار (مارس) 2015م، أعلنت السعودية بدء عمليات "عاصفة الحزم" لاستعادة الشرعية، (الجارات، 2018: 81)، وهكذا بسبب من الانقسام الحاد والتشدد في إدارة الأزمة بين الأطراف المحلية، انتقلت الأزمة اليمنية من دائرتها المحلية إلى الدائرة الإقليمية.

إثر ذلك اتجه الحوثيين وصالح إلى التصلّب والتمسك بما حققوه بالقوة على الأرض، ففي الرابع عشر من نيسان (أبريل) 2015م صدر عن مجلس الأمن القرار رقم (2216) الذي نصّ على ((مطالبة الحوثيين بالكف عن استخدام العنف، وسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، والتخلي عن الأسلحة التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية)). كما تضمن فرض عقوبات اقتصادية على كل من عبدالملك الحوثي، وأحمد علي عبدالله صالح، وذلك عملاً بالبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتيح اتخاذ تدابير لا تتطوي على استعمال القوة المسلحة (ميثاق الأمم المتحدة، 2015: 27). وكان علي عبدالله صالح قد وضع تحت العقوبات قبل ذلك منذ شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2014م. وجاء هذا القرار من قبل المجتمع الدوليّ بهدف إجبار الحوثيين على التنازل والتراجع، وهو ما قابله الحوثيين بالتصلّب والرفض، وسوف يتم التوسع بالبعد الدولي من الأزمة في المبحث الثالث من هذا الفصل.

وفي العشرين من أيار (مايو) 2015م دعا الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، إلى بدء محادثات في جنيف بشأن اليمن، لكن الحوثيين رفضوا الدخول في حوار مع الرئيس هادي وحكومته، وطالبوا بالتحاور مع السعودية مباشرة، في حين أعلن الرئيس هادي أن النقاش مع الحوثيين سوف ينحصر في القرار الدولي (2216) الداعي إلى انسحابهم من المناطق التي سيطروا عليها، ولم يبد استعداداً من جهته للتنازل عن ذلك. ونتيجة لتصلّب الطرفين وعدم استعداد أيّ منهما لتقديم التنازلات، أعلنت الحكومة اليمنية فشل المفاوضات بالتوصل لاتفاق. تزامن ذلك على الأرض مع تشكيل قوات شعبية ونظامية مسلحة باسم "المقاومة اليمنية"، لتقوم بالتنسيق مع التحالف العربي، وقاتل الحوثيين على الأرض. في تموز (يوليو) 2015م، أعلنت هذه القوات إطلاق عملية "السهم الذهبي" لتحرير

عدن"، وفي السابع عشر من تموز (يوليو) 2015م أعلنت حكومة هادي تحرير عدن بالكامل (البيضان، 2019: 144).

بعد فشل الجولة الأولى من المشاورات في جنيف، رعت الأمم المتحدة مشاورات ثنائية مباشرة بين الأطراف اليمنية في جنيف مجدداً، عقدت في منتصف كانون الأول (ديسمبر) 2015م، تم فيها الاكتفاء بتقديم إجراءات لبناء الثقة، شملت إطلاق الحوثيين للمعتقلين السياسيين، والسماح بدخول الإمدادات إلى المدن المحاصرة. تبع ذلك إجراء سلسلة من المفاوضات، من جولات مسقط التفاوضية (2015-2016م)، التي عقدت أول جولة منها في الثلاثين من أيار (مايو) 2015م، وجاء عقدها بطلب من الأمريكيين وبحضور وفد أمريكي، ودار التفاوض فيها حول إمكانية تسوية النزاع المسلح في اليمن، وذلك في إطار الجهود لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي (2216)، الذي نص على انسحاب الحوثيين من المدن التي سيطروا عليها بقوة السلاح، ومحاولة وضع آليات عملية لتطبيق القرار، وسيتم التطرق لهذه المشاورات بمزيد من التحليل في المبحث الثالث الخاص بطرائق المؤسسات الدولية في إدارة الأزمة.

تلا ذلك الحوار السعودي - الحوثي المباشر، في آذار (مارس) ونيسان (أبريل) 2016م، بعد مرور نحو سنة على انطلاق عملية "عاصفة الحزم" دون إسهامها في تحقيق الحسم على الأرض، في ظلّ تصاعد الإدانات الدولية للعملية، واعتبرت الخطوة بمثابة تنازل وتوفيق من قبل المملكة العربية السعودية بعد أن كانت ترفض خوض أيّ محادثات مباشرة مع الحوثيين وتصرّ على أن يكون التفاوض بين حكومة هادي الشرعية وبين الحوثيين. وقد شهدت هذه الجولة الاتفاق على تفاهات أولية بغرض إثبات حسن النوايا المتبادلة بين الطرفين، وبالتحديد فيما يتعلق بالتفاهم حول متطلبات الوضع الإنساني، بما في ذلك التفاهات حول البدء بتبادل الأسرى، ونزع الألغام، وانتشال الجثامين،

وإرسال قوافل مساعدات إلى صعدة. لكنها لم تتجاوز ذلك إلى التفاهم حول التوصل إلى انسحاب الحوثيين من المدن وتسليمهم السلاح. ومن ثم جاءت مشاورات الكويت، برعاية دولية، بداية من نيسان (أبريل) وحتى آب (أغسطس) 2016م. وسعى فيها المبعوث الدولي للدفع باتجاه الدخول في التفاصيل الأمنية، وفي مقدمة ذلك انسحاب الحوثيين وتسليمهم السلاح، إلا أن تمسك الحوثيين بالسلاح وعدم استعدادهم لتقديم أي تنازل، وإصرارهم على الاحتفاظ بقوة عسكرية خارج إطار الدولة، ما أدى إلى افشال هذه المحادثات أيضاً. وسيتم التطرق لهذه الجولات بمزيد من التحليل في المبحث الثاني الخاص بدور وطرائق القوى الإقليمية في إدارة الأزمة اليمنية.

كانت المحاور المشتركة في جولات المشاورات هي: وقف إطلاق النار، والانسحاب من المدن، وتسليم السلاح، بالإضافة إلى ملف الأسرى والمعتقلين. لكنها كانت دائماً تتعثر وتنتهي بالفشل، والسبب هو استمرار تمسك جانب الرئيس عبد ربه منصور هادي بتنفيذ القرار (2216) الداعي لانسحاب الحوثيين من المدن، مقابل استمرار رفض الحوثيين للقرار ومطالبتهم بالبدء بإجراء التعديلات السياسية قبل الانسحاب من المدن وتسليم السلاح للدولة، واستمرّ الحوثيين في التأكيد على رفض أي حل سياسي يتضمن وجود الرئيس هادي في السلطة، مطالبين بتشكيل سلطة انتقالية جديدة تحل محل الحكومة، وتأسيس مؤسسات عسكرية وأمنية جديدة تتبع لها، وبالتالي فإن هذه الفجوة في المطالبات بين الجانبين وتمسك كل منهم بمواقفه دون إبداء مرونة أو شيء من التنازل، كل ذلك كان سبباً في استمرار فشل التوصل إلى التسوية.

ميدانياً ومع نهاية العام 2016م، تمكّن الجيش اليمني مسنوداً بقوات المقاومة الشعبية، ومدعوماً من التحالف العربي، من فرض سيطرته على محافظات الجنوب اليمني، مثل عدن، ولحج، والضالع، وأبين، وأجزاء من محافظات مأرب، والجوف، وتعز، في الشمال، قبل أن يشهد الوضع الميداني جموداً نسبياً خلال الأعوام (2017-2019م)، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الحوثيين فضلوا الحفاظ

على محافظات شمال اليمن وتبنوا سياسة الدفاع عنها، وتحول هجومهم نحو توجيه ضربات صاروخية داخل العمق السعودي، دون محاولة استعادة ما فقده من محافظات في الجنوب، وقد مثلت هذه الاستراتيجية الدفاعية التي تبناها الحوثيين سبباً مهماً في عدم تقديم أي تنازلات من جانبهم (...). كانت الجبهة الأبرز في هذه الفترة هي الصراع على محافظة الحديدة وموانئها الاستراتيجية على ساحل البحر الأحمر، والذي اندلع في حزيران (يونيو) 2018م، وهدفت القوات الموالية للحكومة والتحالف فيه من منع الحوثيين من السيطرة على المحافظة ومينائها بهدف منع إمدادات السلاح والدعم اللوجستي الآتي من إيران عنهم. إضافة إلى ما يترتب من طرد الحوثيين من كامل مناطق الساحل المطل على خليج عدن ومضيق باب المندب من نزع ورقة تهديدهم للملاحة الدولية. وبسبب من جهود المبعوث الدولي، مارتن غريفيث، وما نتج عنها من عقد جولة مشاورات في ستوكهولم والتوصل بموجبها لاتفاق تهدئة في الثالث عشر من كانون الأول (ديسمبر) 2017م، تم إيقاف القتال وتجميده على جبهة الحديدة، كما سيأتي معالجته في المبحث الثالث من هذا الفصل الخاص بطرائق المؤسسات الدولية في معالجة الأزمة (الشاعري، 2019: 37).

في العام 2017م، برز تحول جديد على مستوى التحالفات، تمثل في استعداد ومباشرة الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، التواصل سرّاً مع دول التحالف بشكل مباشر دوناً عن الحوثيين، وهو ما اعتبره الحوثيون محاولة صريحة للانقلاب عليهم وتصعيد في الموقف للعمل بالضدّ منهم، وخاصة بعد كشفهم اتصالات بين علي عبدالله صالح والإمارات العربية المتحدة من خلال رسائل مشفرة، وفقاً لما كشف عنه لاحقاً محمد عبد السلام، المتحدث باسم الحوثيين، في حديث له لقناة الجزيرة (الجزيرة نت، 2017/12/4). فكانت النتيجة انهيار التحالف بين صالح والحوثيين، ووقوع اشتباكات بين الجانبين في صنعاء، في تشرين الثاني (نوفمبر) 2017م، وقد مثل ذلك عودة إلى سياسة التصعيد، ما عقد من الجهود الرامية لمعالجتها.

تلا ذلك، سياسة تصعيدية جديدة جاءت من قبل علي عبدالله صالح إثر إعلانه الانشقاق عن الحوثيين في بيان متلفز بُثَّ في الثاني من كانون الأول (ديسمبر)، دعا فيه أنصاره لاستعادة البلاد بقوة السلاح (دي دبليو، 2017/12/2). وجاء الرد الحوثيّ سريعاً بعدها ببومين، بالتصعيد كذلك، عبر اغتياله في الرابع من كانون الأول (ديسمبر) 2017م وهو في طريقه متوجهاً إلى مدينة مأرب. ورداً على الاغتيال، ومواصلةً منه للمسار الذي اتخذه صالح، قام ابن أخيه، طارق صالح، بمواصلة مسار صالح التصعيديّ، عبر تشكيل ألوية "حراس الجمهوريّة"، لمتابعة خوض المواجهات مع الحوثيين بالتنسيق مع التحالف العربي (البيضانّي، 2019: 192).

وفي جنوب اليمن، بدأت دولة الإمارات في العام 2016م مشروعاً جديداً مغايراً للأهداف التي جاء بها التحالف المتمثلة بإعادة الحكومة الشرعيّة، وذلك مع دعم الإمارات تأسيس تشكيلات عسكرية في المحافظات الجنوبيّة بعد إخراج الحوثيين منها، وبهدف معلن هو مواجهة تنظيم القاعدة هناك، فأنشأت القوّات المعروفة بـ "الحزام الأمني" في عدن، وقوات "النخبة الحضرميّة" في حضرموت، و"النخبة الشبوانيّة" في شبوة، وبدأت بتقديم الدعم بالمال والسلاح لهذه التشكيلات (مركز أبعاد للدراسات والبحوث، 2018: 20)، والملاحظ أن موقف الإمارات هذا أريد به حلّ الأزمة وفق الخيار العسكريّ بغية إضعاف الخصم، ومن ثمّ فرض الإرادة السياسة عليه.

وضمن هذا المسار، تطوّر الدور والمشروع الإماراتيّ في الجنوب منذ العام 2017م، إلا أنه زواج بين الجهد العسكريّ والعمل السياسي عن طريق تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبيّ، والذي أصبحت القوات الجنوبيّة التي دعمتها الإمارات موالية له، وترأسه عيروس الزبيدي محافظ عدن، وتشكل أعضائه والمنتمين له بالأساس من ناشطي الحراك الجنوبيّ، والذي مثل تطوراً سياسياً باتجاه التصعيد من قبل الحراك الجنوبيّ؛ وتأكّد أيضاً مع رفع هذا المجلس مطالب انفصاليّة. وقد بادر الرئيس هادي للاعتراض على تأسيس المجلس، ورفض القبول به، واعتبره مخالفاً للمرجعيّات القانونية

المحليّة والدوليّة، متمثلة في ما جاء بنصّ المبادرة الخليجيّة ومخرجات الحوار الوطنيّ، وكذلك القرارات الدوليّة الخاصة باليمن (البيضانّي، 2019: 105).

إذاً، كان هناك تصعيد في الإجراءات المتعلقة بإدارة الأزمة، وقد اتخذت مظاهر عسكريّة على أرض الواقع بهدف تعزيز المواقف السياسيّة للأطراف المعنيّة. ففي آب (أغسطس) 2019م تطوّر الصراع بين الحكومة الشرعيّة والمجلس الانتقالي الجنوبيّ، وانتقل إلى الأرض، مع حدوث مواجهات مسلحة بين القوات الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبيّ مع القوّات المواليّة للشرعية، انتهت بسيطرة المجلس عسكرياً على أجزاء هامّة من محافظات الجنوب. واستمرت الصدمات حتى جاء التدخّل من قبل المملكة العربيّة السعوديّة، في خطوة توفيقية منها؛ إذ دعت الطرفين للتهدئة والدخول في مفاوضات انتهت بالتوقيع على الاتفاق الذي عُرف بـ "اتفاق الرياض" في الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م، والذي نصّ على تشكيل حكومة كفاءات سياسيّة على أن تكون الحقائق الوزاريّة مناصفة بين المحافظات الجنوبية والشمالية، وعودة جميع القوات إلى مواقعها السابقة، وأن تحلّ محلها قوات الأمن التابعة للسلطة المحليّة في كل محافظة، وتوحيد القوات العسكريّة وضمها لوزارة الدفاع.

إلا أن تنفيذ بنود الاتفاق بقي متعثراً، إذ في الخامس من شباط (فبراير) 2020م انتهت المدة المحددة لتنفيذ الاتفاق، ما عناه فشله من الناحية العمليّة، إذ لم يبد أيّ من الطرفين استعداداً لإعادة هيكلة القوات المسلحة والأمنيّة، كما لم يبد مقاتلي المجلس الانتقالي استعداداً للانسحاب من المناطق التي سيطروا عليها، وبالتالي استمر المسار التصعيدي بين كل من حكومة هادي والحراك الجنوبيّ؛ إذ تجددت المواجهات والاشتباكات المسلحة بينهما بداية من شهر نيسان (أبريل) 2020م.

من ناحية أخرى، وعلى صعيد العلاقة مع الحوثيين، عاد التصعيد بينهم وبين الحكومة الشرعيّة منذ بداية عام 2020م وعلى أكثر من جبهة، بدايةً من فتح الحوثيين جبهة نهم، بين صنعاء ومأرب،

في كانون الثاني (يناير) 2020م، ليبدأ بعدها في شباط (فبراير) بالتقدم عسكرياً نحو محافظتي مأرب والجوف. وفي آذار (مارس) 2020م، تمكن الحوثيين من اقتحام مدينة الحزم، عاصمة محافظة الجوف اليمنية. أما عن دوافع فتح هذه الجبهات فمن جهة يسعى الحوثيون للسيطرة على المحافظتين لما فيها من ثروات، وخصوصاً النفط الصخري، فضلاً عن التأثيرات السياسيّة المنتظرة لهذه السيطرة على فُرص الحلّ السياسيّ، حيث يهدف الحوثيين لامتلاك أكبر قدر ممكن من الأوراق في أيّ جولة قادمة من المفاوضات، تمكنهم من فرض وتحقيق مطالبهم.

وفي الثامن من نيسان (أبريل) 2020م أعلن التحالف عن وقف إطلاق النار لمدة أسبوعين قابلة للتمديد، وتزامن ذلك مع توجه الحوثيين لاتخاذ خطوة بدت أنها توفيقية تمثلت بتقديم ما أسموه بـ "مقترح وثيقة الحل الشامل لإنهاء الحرب على الجمهورية اليمنية"، وجرى فيه الدعوة لوقف إطلاق النار ورفع الحصار عن المنافذ البرية والبحري والجوية، والدعوة لقيام الأمم المتحدة بإطلاق محادثات من أجل التوصل إلى تسوية سياسية، بشرط أن يكون التشاور فيها بين الجانبين اليمنيين، مع عدم تدخل أي دولة خارجية في مجريات الحوار، في إشارة إلى التأثير السعودي على الحكومة اليمنية (روسيا اليوم، 2020/4/8)، وهو ما يصعب قبوله من قبل الحكومة الشرعية والتحالف، حيث أنّ هناك وحدة وتداخل كبير بينهما، وبالتالي فإن المقترح كان تصعيدياً في حقيقته؛ إذ انه لم يؤدّ إلى تقريب وجهات النظر.

تجد الدراسة أن تعنت بعض الأطراف المحليّة، وغياب وجود إدارة رشيدة للأزمة، وسيطرة منطق الصراع الصفري، مع عدم استعداد أيّ من الأطراف المحليّة لتقديم تنازلات هامّة، هذا إذا أضفنا عدم قدرة أيّ منها أيضاً على حسم الصراع، كلّ ذلك أدى إلى إطالة أمد الأزمة، وأتاح الفرصة لمزيد من التدخل فيها من قبل الأطراف الخارجية، وهو ما أدى إلى تداخل المواقف وتعقيدها.

المبحث الثاني

دور القوى الإقليمية في إدارة الأزمة اليمنية

بسبب من موقع اليمن الحساس والهام بالنسبة لدول الإقليم والجوار بالدرجة الأولى؛ باعتباره يقع في الجزء الجنوبي لشبه الجزيرة العربية والحد الجنوبي لدول مجلس التعاون الخليجي، ومطلّ على بحار وممرات مائيّة استراتيجية بالنسبة لحركة الملاحة والشحن وامدادات النفط العالميّة، وهي بحر العرب، وخليج عدن، ومضيق باب المندب، والبحر الأحمر، الأمر الذي استدعى ذلك تدخلات من دول الإقليم، وذلك بهدف ضمان توجيه الأمور بما يخدم تحقيق مصالحها، ويبدد أيّ مخاطر محليّة قد تترتب في حالة حدوث انهيار للدولة وحالة الفوضى والانفلات الأمنيّ، أو سيطرة جماعات متشددة ومناوئة لدول الجوار، ما يستدعي تأثيرات وتهديدات مباشرة على الأمن القومي لدول الجوار وكذلك على حركة الملاحة في المياه الدوليّة التي تطلّ عليها السواحل اليمنيّة (الرابعة، 2011: 22).

جاءت الاستجابة الرسميّة الأولى من الدول الاقليمية للثورة اليمنيّة عبر مسعى توفيقيّ تمثل في تقديم دول مجلس التعاون الخليجي المبادرة التي عرفت باسم "المبادرة الخليجية"، في الثالث من نيسان (أبريل) 2011م، والتي قادتها المملكة العربية السعودية تحديداً، في مسعى توفيقيّ حميد منها لحل الأزمة. من المنظور السعوديّ كان الهدف من المبادرة هو تجنب اليمن سيناريو الصدام والنزاع الأهلي، وتحديدأ بعد تشبث الرئيس صالح بمنصبه في الرئاسة، وانشقاق القوات التابعة للواء علي محسن الأحمر عن الجيش اليمنيّ وإعلانها الانضمام للثورة (البكري، 2015: 104) .

تم التوقيع على المبادرة الخليجيّة بصيغتها النهائية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2011م، وبدأت مخرجاتها بالتنفيذ مباشرة، فقام علي عبدالله صالح بتسليم منصب الرئاسة لنائبه عبديره منصور

هادي، وجرى تشكيل حكومة الوفاق الوطني في كانون الثاني (يناير) 2012م، ومن ثم تم إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخاب هادي رئيساً في شباط (فبراير) 2012م.

جاء الحدث الأخطر في المرحلة الانتقالية في شباط (فبراير) عام 2014م عندما بدأ الحوثيون بشن هجوم على محافظة عمران المجاورة لمعقلهم في محافظة صعدة، واستهدفوا الفصائل التابعة لحسين بن عبد الله الأحمر. لتتدلع بعد ذلك المواجهات بين الحوثيين من جهة وقوات اللواء (310) مدرع بقيادة العميد حميد القشبي، ومسلحي التجمع اليمني للإصلاح من جهة أخرى (هنية، 2020: 200). بالنسبة للسعودية والإمارات كان التمدد الحوثي في الشمال يعني توفير فرصة مناسبة لإعادة تشكيل المشهد والخارطة السياسية في اليمن، بحيث يتم إخراج أولاد عبدالله الأحمر وحزب الإصلاح ويتم تحجيم نفوذهم؛ إذ كانت كل منهما تخوضان مواجهة على مستوى الإقليم مع الأحزاب والحركات الإسلامية، وكان الصدام بين الإمارات وحزب الإصلاح قد ظهر جلياً، بعد الدور الذي قام به الأخير عام 2012م في منع إقرار اتفاقية تسمح لشركة موانئ دبي العالمية بالاستثمار في ميناء عدن، وبالتالي فإنه كان هناك عدم التقاء في المصالح بينها وبين حزب الإصلاح (مركز أبعاد للدراسات والبحوث، 2018: 42).

لعبت الإمارات والسعودية دوراً غير مباشر في عملية التصعيد من حدة الأزمة، وهو ما جاء عبر العلاقة مع أحمد علي عبدالله صالح، القائد السابق لقوات الحرس الجمهوري، ونجل الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وكان قد عُيّن سفيراً لليمن في الإمارات منذ نيسان (أبريل) 2013م، وبقي في منصبه حتى كانون الأول (ديسمبر) 2015م، وقد سمحت الحصانة الممنوحة له بلعب دور حيوي وحاسم في تأمين التحالفات القبلية والعسكرية التي سمحت للحوثيين بالسيطرة على صنعاء (البيضان، 2019: 94) وبالتالي فإن دخول الحوثيين إلى صنعاء لم يكن بمعزل عن قبول وتفاهم

سعودي - إماراتي، بحيث كان التخطيط هو أن تكون خطوتهم بالسيطرة على صنعاء إعادة بعثة وترتيب للأوراق وفرصة لتأسيس مسار جديد في اليمن يتم فيه تشكيل توافق وحكم جديد يستعيد منه حزب التجمع اليمني للإصلاح بالأساس ويقلص نفوذه وحضوره فيه، هو والقوى الموالية له. وهو ما تم عبر التنسيق مع أحمد علي عبدالله صالح، وذلك بهدف ضرب حزب التجمع اليمني للإصلاح، وهو ما يعتبر بمثابة خطوة تصعيدية غير مباشرة من قبل الدولتين؛ تم الاعتماد فيها على أطراف محلية لتكون في الواجهة؛ إذ كان الهدف منها هو وقف السيطرة والنفوذ الذي كان يتمتع بها الحزب في حكومة الوفاق الوطني اليمنية ومؤتمر الحوار الوطني اليمني (فتحي شمس الدين، 2014/9/26).

منها إجبار الرئيس هادي على إصدار قرارات بتعيين أسماء قيادات حوثية في مناصب حكومية عليا، وإحلال مقاتلي الجماعة بدلاً من رجال الأمن. وتلا ذلك إعلان الرئيس هادي استقالته، في الثاني والعشرين من كانون الثاني (أيار) 2015م، ما تسبب في خلق حالة من الفراغ الدستوري في البلاد. ورداً منهم على هذه الخطوة اتجه الحوثيين نحو مزيد من التصعيد.

رداً على انقلاب الحوثيين، وما تلا ذلك من خطوات تصعيدية، بما في ذلك إصدارهم بيان "الإعلان الدستوري"، وقيامهم بحل البرلمان، وتمكين "اللجنة الثورية" من قيادة البلاد، كما تقدم في المبحث السابق. قام الرئيس هادي بالتصعيد من جهته أيضاً، فغادر متجهاً إلى عدن، وهناك تراجع عن الاستقالة وأعلن نفسه رئيساً من جديد للبلاد، وبعد تضيق الخناق عليه، خرج إلى سلطنة عُمان ومن ثم انتقل من هناك إلى السعودية. وهناك، طلب مساعدة من دول مجلس التعاون لإعادة الحكومة الشرعية. وبذلك أصبح السعودية مدعوة بشكل رسمي لتكون في واجهة الأحداث (لعروسي، 2020:

في السادس والعشرين من آذار (مارس) 2015م، اتجهت السعودية نحو التصعيد والضغط المباشر على الحوثيين، وذلك بعد ثبوت تمردهم وتوجههم نحو فرض الانقلاب على السلطة والحكم ومحاولتهم إنهاء مسار المبادرة الخليجية بقوة السلاح. وجاء الرد السعودي التصعيدي عبر إطلاق عملية "عاصفة الحزم" لاستعادة الشرعية، وذلك بمشاركة تحالف عربي مكون من تسع دول، هي: السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، والبحرين، ومصر، والأردن، والمغرب، والسودان. وهدفت العملية إلى الضغط مباشرة على الحوثيين واستعادة المناطق التي سيطروا عليها، عبر توجيه غارات جوية مكثفة، وفرض حصار شامل، بري وبحري وجوي، كل ذلك بهدف إيصال الحوثيين إلى نزيف بشري وعسكري واقتصادي، وإجبارهم على القبول بأي حلّ دون شروط وتعنت، وذلك تزامناً مع انطلاق العمليات العسكرية على الأرض لاستعادة الأراضي، بدءاً من المحافظات الجنوبية (صالح، 2016: 176).

ومن العوامل الإقليمية التي صعدت من الأزمة اليمنية هو الدور الإيراني المساند للطرف الحوثي، وقد عملت إيران من جانبها على اتباع سياسات أدت إلى المزيد من التصعيد في الأزمة، وذلك عبر تقديم أشكال مختلفة من الدعم المباشر وغير المباشر للحوثيين، بدءاً من الدعم العسكري، الذي تم إثبات أدلة متواترة عليه؛ بدءاً من اعتراض سفينة "جيهان - 1" الإيرانية في كانون الثاني (يناير) 2013م التي كانت محملة بالأسلحة وهي في طريقها للحوثيين، ثم بعدها بشهرين أعلنت السلطات اليمنية ضبط سفينة إيرانية أخرى باسم "جيهان - 2" بالقرب من باب المندب كانت أيضاً تحمل أسلحة متجهة للحوثيين. ثم تكررت خلال السنوات اللاحقة عمليات الاعتراض المستمرة للسفن المتجهة إلى الحوثيين، وفي السابع والعشرين من كانون الثاني (يناير) 2020م أصدرت لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية باليمن تقريرها السنوي الخاص بالعام 2019م، وكشفت فيه عن تلقي الحوثيين

أجزاء جاهزة لطائراتهم بدون طيار وصواريخهم عبر شبكة من الوسطاء، تمرّ عبر عُمان وعن طريق البحر على طول الساحل الجنوبي لليمن.

وعلى مستويات أخرى، كانت إيران الدولة الوحيدة بعد الانقلاب الحوثي التي تعاملت مع الحوثيين كسلطة تمثل اليمن، واستقبلتهم في طهران كمسؤولين وممثلين رسميين عن اليمن، وأبرمت الاتفاقيات الثنائية معهم، وقامت بتسيير خطوط جوية مباشرة بين صنعاء وطهران (هاشم، 2016: 119).

بالنتيجة، كان الدعم الإيراني للحوثيين من بين العوامل التي أدت إلى تصعيد الأزمة؛ بحيث أدى إلى تصلّب الموقف الحوثي، وتعتته عن الاستجابة للمبادرات التوفيقية المقترحة، واتجاهه نحو التمسك بتسوية صفرية للصراع يكون فيها هو الطرف الذي يفرض سيطرته على الحكم في اليمن. ومن جهتها، فإن إيران عملت على إدارة الأزمة بطريقة تخدم مصالحها؛ إذ أن التصور الإيراني كان يرى أن دعم الحوثيين من شأنه أن يضعف القوى اليمنية المناهضة لهم، ويمكن حلفائهم الحوثيين من الاستئثار بالسلطة في اليمن، وبالتالي قيام دولة يمنية حليفة لإيران.

هدفت إيران من دعم الحوثيين لإقامة نظام ديني موالٍ لها مذهبياً لتطويق السعودية والتحكّم بمضيق باب المندب والبحر الأحمر والدول العربية الساحلية المطلّة عليه، مثل منطقة القرن الإفريقي، والسودان، ومصر لإحكام قبضتها على المنطقة العربية؛ لذا لم يكن من مصلحة إيران تسوية الأزمة سلمياً، إنما إخضاعها لمنطق اللعبة الصفرية، والذي يعني الهيمنة الكاملة على اليمن وتحويلها إلى دولة تابعة لها مذهبياً. وهي بذلك تهدف إلى استنزاف وإضعاف الدول الخليجية وخلق تهديد دائم لأمنها القومي، عبر إيجاد نظام حليف لها على حدودها الجنوبية، وذلك كجزء من استراتيجيتها التوسعية في المنطقة العربية، والقائمة على خلق صلات مع عدد من الميليشيات، كما هو الحال مع ميليشيات الحشد الشعبي في العراق وحزب الله في لبنان.

ولكن، وبالمقابل، كان للضربات الجوية التي شنتها دول التحالف العربي، والعمليات العسكرية على الأرض أثرها المباشر في إيقاف تقدم الحوثيين واستعادة أجزاء من المناطق التي سيطروا عليها وإفشال محاولاتهم للخروج والتوسع من المناطق التي تحصنوا فيها. وبالتوازي مع العمليات العسكرية، أبدت السعودية قدراً من التنازل وعززت من التوجه نحو تبني سياسات توفيقية، وهو ما جاء عبر قبولها الدخول في حوار مباشر مع الحوثيين، وذلك في آذار (مارس) 2016م. وقد شهدت هذه الجولة الاتفاق على تفاهات أولية بغرض إثبات حسن النوايا المتبادلة بين الطرفين، بما في ذلك التفاهات حول تبادل الأسرى، وانتشار الجثامين، لكنها لم تتجاوز ذلك إلى التفاهات حول التوصل إلى انسحاب الحوثيين من المدن وتسليمهم السلاح، بسبب استمرار التعنت الحوثي ورفضهم التخلي عما تمكنوا من تحقيقه بقوة السلاح.

بعد استكمال تحرير المحافظات الجنوبية، تولت الإمارات تدريب وتمويل القوات العسكرية الجنوبية المرتبطة بالأساس بالحراك الجنوبي وتتبنى مطالب انفصالية. في عام 2016م، بدأت هذه القوات مواجهة أخرى، لم يكن الحوثيين طرفاً فيها، وإنما مع تنظيم القاعدة والمجموعات المبايعة لتنظيم الدولة الإسلامية، واستمرت حتى العام 2018م. وتركزت العمليات في محافظات عدن وحضرموت وشبوة وأبين. أعطت الإمارات أولوية لمحاربة تنظيم القاعدة في الجنوب بدلاً من الحوثيين في الشمال. وكان الهدف من هذه العمليات إقامة وإحكام منظومة الحكم والأمن التي تقودها الإمارات بطرق وأدوات مباشرة وغير مباشرة في المحافظات الجنوبية. وقد استطاعت من خلال هذه العمليات تحقيق مصالحها عبر تأمين السيطرة على المرفأء الكبرى في الجنوب، وعلى محطات الغاز، وحقول النفط (مركز أبعاد للدراسات والبحوث، 2018: 19).

أسهم هذا التوجه من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة في بدء مسار تصعيديّ جديد في الأزمة اليمنية، ضمن صراع جديد لم يكن الحوثيين طرفاً فيه، وإنما كان طرفي الصراع هما المجلس الانتقالي الجنوبي، والحكومة الشرعية، والقوّات الموالية لكل منهما. وبدلاً من إن تسهم الإمارات في دعم وتقوية الحكومة الشرعيّة والقوّات التابعة لها، ساهمت في عرقلة ذلك؛ عبر خلق ودعم قوّات تعمل ضد الحكومة الشرعيّة التي من المفترض أن التحالف جاء لمساندتها وإعادتها للحكم.

وفي سياق هذا التوجّه، وفي الرابع من نيسان (أبريل) 2017م، خطت الإمارات خطوة أخرى في سبيل تعزيز وتثبيت سلطتها في جنوب اليمن، عبر الإعلان عن تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي، في خطوة تصعيديّة هدفت منها إلى زيادة الضغط على الحكومة الشرعيّة والدفع باتجاه إحداث التغييرات فيها. وقد وجدت الإمارات في هذا المجلس والمطالب التي يتبناها ذات الشعبية والقبول بين الجنوبيين شريكاً محلياً راسخاً يكون بمثابة الضامن الأفضل لتحقيق مصالحها في الجنوب؛ إذ اكتسبت عبر تقديم هذا الدعم مشروعية مجتمعيّة في الجنوب، في حين وجد المجلس فيها داعماً سياسياً ومالياً وعسكرياً هاماً، ما وثق علاقة الاستفادة المتبادلة بينهم (الشاعري، 2019: 32).

من جهتهم، ومع جمود معظم الجبهات، اتجه الحوثيون إلى تصعيد من نوع آخر بداية من عام 2017م، تمثّل في توجيه ضربات صاروخيّة داخل العمق السعودي. وفي عام 2018م، وبعد انسحاب الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، من الاتفاق النووي الموقع بين مجموعة (1+5) الدوليّة وإيران، وما تبع ذلك من تفاقم حدّة الأزمة بين إيران من جهة والولايات المتحدة الأمريكيّة وحلفائها في المنطقة من جهة أخرى، سعت إيران إلى استغلال ورقة الحوثيين في هذا الصراع الإقليمي، والاستفادة منهم في توجيه ضغط مباشر، تمثّل في ضرب أهداف حيويّة داخل السعودية، كما في استهداف مطار أبها في حزيران (يونيو) 2019م، واستهداف منشآت نفطية شرق المملكة في أيلول (سبتمبر) 2019م.

جاء التطور النوعي في الهجمات الحوثية بسبب حضور الحرس الثوري الإيراني في اليمن، بما في ذلك خبراء ومدربين قدموا العون للتنظيم ليصبح متمكناً من صناعة وإطلاق الطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية، وقد أقرّ بذلك مسؤولين إيرانيين، بما في ذلك تصريح لقائد الحرس الثوري الإيراني الأسبق، محمد علي جعفري في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2017م، الذي أعلن في مؤتمر صحفي أن "دعم إيران لأنصار الله استشاري معنوي" (المنبر، 2017/11/23). وهو ما أكدّه مجدداً رئيس الأركان الإيراني، محمد باقري، في تشرين الأول (أكتوبر) 2019م، في حوار مع قناة "فونيكس" الصينية، حين قال بأن إيران تقدم "الدعم الاستشاري والفكري للحوثيين". موضعاً أن المسؤول عن ذلك هو الحرس الثوري (الشرق الأوسط، 2019/10/2).

من جهتها، فتحت السعودية جبهة جديدة من المواجهات في اليمن، وذلك عندما دخلت القوات السعودية في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2017م، محافظة المهرة، شرق اليمن، وفرضت سيطرتها على المطارات والموانئ والمنافذ حدودية. قبل أن تشرع ببناء خمس قواعد عسكرية في المحافظة. وكان الهدف المعلن هو ضمان ضبط الحدود مع عُمان، في حين أن التوجه السعودي لم يكن بمعزل عن مصالح متمثلة بالتخطيط لبناء خط أنابيب نفط يمر عبر المحافظة باتجاه بحر العرب، وبما يضمن تجنب صادرات النفط السعودية الحجة للمرور حصراً عبر مضيق هرمز الخاضع للتهديدات الإيرانية. وسعت سلطنة عُمان لمواجهة هذا الحضور السعودي عبر دعم محراك ومظاهرات قادتها العشائر المحلية في المحافظة المعروفة بعلاقتها الوثيقة مع سلطنة عُمان (ناجي، 2020: 2).

تحول آخر في إدارة الأطراف الإقليمية للصراع برز خلال عام 2017م، تمثل في توجه تصعيدي آخر لدولة الإمارات العربية المتحدة في المواجهة مع الحكومة الشرعية والقوات الموالية لها وفي مقدمتها حزب الإصلاح، جاء عبر التوجه نحو إقامة علاقات وتوفير دعم للرئيس اليمني السابق

علي عبدالله صالح، والمراهنة عليه باعتباره قد يكون قادراً على تغيير المشهد، وذلك عبر التنسيق مع أحمد صالح، نجل علي عبدالله صالح، وهو سفير اليمن في الإمارات والقائد السابق لقوات الحرس الجمهوري (البيضاني، 2019: 95).

وجدت الإمارات في صالح وعائلته نقاط قوة عديدة ترشحهم لأداء هذا الدور التصعيدي في مواجهة الحكومة الشرعية وحزب الإصلاح. فمن وجهة نظرها، هم قادرون على تشكيل كتل حاسم من القوى والفصائل القبليّة، بحيث يكون قادراً على مواجهة القبائل المساندة لحزب الإصلاح. في حين أن الرئيس هادي هو مجرد واجهة دوليّة للشرعيّة، لكن من دون سيطرة عسكرية فعلية تابعة له على الأرض. وقد انتهى هذا التوجه الإماراتي إلى مقتل صالح على يد الحوثيين في الرابع من كانون الأول (ديسمبر) 2017م. لكن المراهنة الإماراتيّة على عائلة صالح استمرت رغم ذلك، حيث دعمت ابن شقيقه، طارق محمد عبدالله صالح، في تشكيله ألية "حُرّاس الجمهوريّة"، والتي باشرت في العام 2018م خوض المعارك على الساحل الغربي، وفي محافظة الحديدة تحديداً، في مواجهة الحوثيين. وبذلك فإن دولة الإمارات واصلت اتجاهها نحو خلق ودعم تشكيلات سياسية وعسكريّة مناوئة للحكومة الشرعيّة، وبالتالي ساهمت في زيادة تعقيد الأزمة وتأجيل الحسم فيها، وإضعاف فرص الحكومة الشرعيّة لفرض سيطرتها على الأرض وخلق معيقات دون ذلك.

على صعيد المواجهة في الجنوب، بين المجلس الانتقالي المدعوم من الإمارات، والحكومة الشرعيّة المدعومة من السعوديّة، وفي سبيل مواجهة المجلس الانتقالي، شجعت السعودية في نيسان (أبريل) 2018م الرئيس هادي، على تأسيس كيان جنوبي منافس للمجلس الانتقالي، فكان تأسيس الائتلاف الوطني الجنوبي، برئاسة أحمد العيسي، في مطلع أيار (مايو) 2018م، وذلك كرسالة

مفادها أن القضية الجنوبية لا يحتكر تمثيلها المجلس الانتقالي، بل هناك الكثير من الجنوبيين ممن يُعارضون قياداته، ويحملون رؤى سياسية مختلفة عنهم (الجزيرة نت، 2018/5/4).

تطوّر الخلاف في الجنوب بين الشرعية والانتقالي، إلى مزيد من التصعيد عبر حدوث سلسلة من المواجهات والصدامات المسلّحة في المحافظات الجنوبيّة، وفي آب (أغسطس) 2019م حصلت المواجهات الأوسع بين الطرفين، حين اندلعت اشتباكات في عدن بعد تصعيد من قوات الحزام الأمنيّ التابعة للانتقالي بهدف السيطرة على المحافظة. إثر المواجهات، وجهت حكومة هادي هجوماً مباشراً لدولة الإمارات متهمَةً إياها بتنفيذ انقلاب عسكري في الجنوب، وكانت الإمارات قد تدخلت بشكل مباشر في المواجهات عبر قصف الطيران الإماراتي للقوات الموالية للشرعية على مشارف عدن (بهاء الدين، 2020: 121).

تمكّن المجلس الانتقالي من فرض سيطرته على معظم المحافظات الجنوبيّة إثر المواجهات. ورغم أن السعودية تتبنى موقف الدعم والمساندة لحكومة هادي، إلا أن الأمر ظهر وكأنها متواطئة مع الخسارة الميدانية لقوات الشرعية؛ إذ لم تتدخل السعودية عسكرياً لمساعدة ألوية الحرس الرئاسي، واكتفت بإصدار بيان طالب الجميع بالعمل على حلّ الخلافات عبر الحوار، وبذلك بدت وكأنها تراجعت خطوةً إلى الخلف بغية استرضاء الإمارات وضمان استمرارها بالعمل في إطار التحالف، مع الاعتقاد بأن خروج الإمارات من التحالف سيعقّد مهمة إدارة السعودية للشأن اليمني، ويزيد من الضغوط الإقليمية والدولية عليها. ويعود جانب من التواطؤ أيضاً إلى أن السعودية مقتنعة بفكرة إعادة النظر في الحكومة الشرعية، وتحديدًا فيما يتعلق بإزاحة القيادات الإصلاحية، التي تشارك السعودية الإمارات العداء لها، والتي وجّهت انتقادات للسعودية أيضاً (ناجي، 2019: 3).

بالرغم من مساعي التوفيق والتهدئة التي قادتها السعودية عبر إشرافها على عقد اتفاق الرياض في الخامس من شباط (فبراير) 2019م، إلا إن الاتفاق بقي على الورق ولم يجري تطبيقه على الأرض، وبالتالي استمرت المواقف التصعيدية في الجنوب بين كل من الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي، وكان آخرها في السادس والعشرين من نيسان (أبريل) 2020م، مع إعلان المجلس الانتقالي من العاصمة الإماراتية، أبو ظبي، حكماً ذاتياً في الجنوب (القدس العربي، 2020/4/26).

وهو ما أعقبه المزيد من التوترات والمواجهات كما حصل في أبين وسقطرى خلال شهري أيار (مايو) وحزيران (يونيو) 2020م. ويشار إلى أن هناك أطماع إماراتية للسيطرة على جزيرة سقطرى بغرض استغلال الموانئ وإقامة قاعدة عسكرية فيها، وهو ما وجدت طريقها إليه عبر المجلس الانتقالي الجنوبي الذي سيطر فعلاً على المحافظة في العشرين من حزيران (يونيو) 2020م، وتم إخراج محافظ المحافظة المعين من قبل الشرعية، رمزي محروس (فرانس 24، 2020/6/21).

تجد الدراسة بأن الأطراف الإقليمية كان لها دور وتأثير كبير في مجرى الأحداث بالأزمة اليمنية، وأنها في تدخلاتها اعتمدت على وجود أطراف محلية منخرطة في الأزمة، بحيث سعت لدعمها سياسياً وعسكرياً بغية الاعتماد عليها وتوظيفها كأدوات لتحقيق أهدافها ومصالحها دون التدخل المباشر من قبلها قدر الإمكان. وتجد الدراسة بأن هذه التدخلات الإقليمية ساهمت في تعقيد الأزمة وإطالة أمدها، خصوصاً في ظلّ تعارض المصالح والمواقف التي تتبناها الدول الإقليمية، وبخاصة دول التحالف العربي، التي افتقرت في دعمها لأطراف محلية متباينة، ما أدى لإضعاف فرص إعادة السيادة للشرعية على كامل البلاد.

وقد تركّز سعي دول التحالف في مرحلة ما بعد انطلاق عاصفة الحزم على البحث عن طرف محليّ بديل عن الشرعيّة كما كانت في مرحلة ما قبل الانقلاب الحوثيي. بحيث يكون هذا البديل منقاداً لها وغير متعارض مع مصالحها وأطماعها في اليمن.

هكذا، فإن دولة الإمارات المشاركة ضمن التحالف دعمت جماعات معارضة للشرعيّة، مثل ألوية حراس الجمهوريّة بقيادة طارق صالح، وقوات المقاومة التهاميّة، والقوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبيّ، واتجهت لتبني سياسات دعم الحراك الانفصالي في الجنوب، وبذلك دعمت مشروعاً متصادماً مع هدف إعادة السيادة للحكومة الشرعيّة على كامل البلاد. في حين أنّ السعوديّة من جهتها، لم تبادر لاتخاذ خطوات ومواقف حاسمة تجاه هذه السياسات، وهو ما فهم في جانب منه باعتباره قبولاً من قبلها لإحداث نوع من الضغط على الحكومة الشرعية وتحديداً حزب الإصلاح والجنرال علي محسن الأحمر.

ويجد الباحث بأن الاختلاف بين السعودية والإمارات يعتبر من سياسات التصعيد الضمنيّة غير المعلنة. وقد أدى إلى تعقيد الأزمة وإضعاف الحلول التي يمكن أن تقود الأطراف المعنيّة للتفاهم تحت إطار الحكومة الشرعيّة. ومع أن هذا الخلاف لم يظهر على العلن، إلا أنه كان على حساب الأزمة وعلى حساب الحكومة الشرعيّة، وأدى إلى إضعافها. وهذا الاختلاف يتمحور بالأساس حول خلاف أطماع والمكاسب المرجوة، ففي حين تريد الإمارات تعزيز سيطرتها على السواحل الجنوبية الغربية وإدارة الموانئ فيها، فإن السعودية تهتم بالمناطق الشرقية مثل حضرموت والمهرة وتطمح لتكرير أنابيب نפט عبرها باتجاه بحر العرب، وتسعى كذلك لضمان أمنها وعرقلة أيّ تمركز للحوثيين في المناطق الشمالية من اليمن.

كانت نتيجة كل ذلك هي التأخر في حسم المواجهات وعرقلة مساعي استعادة الحكومة الشرعية، وإتاحة الفرصة للحوثيين للتمدد والتمسك بمواقعهم في المحافظات الشمالية، ومن ثم انطلاقهم في جبهات جديدة، كما حصل في محافظتي الجوف ومأرب عام 2020م.

للخروج من سيناريو الاستنزاف والاطالة المستمرة لأمد الأزمة، ترى الدراسة أنه لا بد من تشكيل توافق محلي بين القوى اليمنية المحلية الفاعلة على الأرض، بما في ذلك أولاد أقارب علي عبدالله صالح، وأولاد الشيخ عبدالله الأحمر، والحزب التجمع اليمني للإصلاح، والمقاومة الشعبية اليمنية، والحراك الجنوبي، بحيث تتشكل هيئة سياسية واحدة معبرة عن مطالب وطنية جامعة وتكون لها السيطرة الفعلية على الأرض، وتكون قادرة على تنفيذ سياسات غير خاضعة للإرادات الخارجية وصراعاتها.

المبحث الثالث

دور القوى والمؤسسات الدولية في إدارة الأزمة اليمنية

يعيش اليمن أزمة وحرب ومستمرة منذ نحو عشر سنوات أدت لأسوأ أزمة إنسانية في عالمنا اليوم. جاءت بداية الأزمة اليمنية مع اندلاع ثورة الشباب في الحادي عشر من شباط (فبراير) 2011م، وما تبعها من حدوث التعارض ما بين موقف نظام علي عبدالله صالح المتمسك بالحكم، وبين مطالب أحزاب المعارضة والمجموعات الشبابية الثائرة التي تسمكت بمطلب تنحي الرئيس علي عبدالله صالح ومحاسبة الفاسدين.

بعد نحو شهرين من اندلاعها، بدأت الأزمة تكتسب طابعاً إقليمياً ودولياً، وجاء ذلك مع مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي للنقدّم بحلّ للأزمة؛ إثر إدراكها التبعات المحتملة في حال استمرار الأزمة وانحدار اليمن نحو حالة من الفوضى، وتأثيرات ذلك على أمنها القومي، وعلى حركة الملاحة عبر بحر العرب وخليج عدن ومضيق باب المندب والبحر الأحمر، فتقدمت بناءً على ذلك، وكما سبقت الإشارة، بمبادرة للتوفيق بين الأطراف اليمنية المتنازعة، عرفت بـ "المبادرة الخليجية"، والتي تضمنت حلاً توفيقياً شمل تنحي الرئيس علي عبدالله صالح وانتقال السلطة إلى نائبه، ومن ثم تحديد موعد لانتخابات رئاسية، والنصّ على تشكيل حكومة وطنية بالمناصفة، بين أحزاب المعارضة وحزب المؤتمر الوطني الحاكم، مع ضمان الحصانة للرئيس صالح. وبناءً على ذلك، بدأت المبادرة بالسريان، وبادرت أحزاب المعارضة الرئيسية للانخراط في مراحلها التنفيذية، في حين استمرت حركة الاحتجاجات في الشارع وخاصة من قبل القوى الشبابية التي تمسكت بمطالب أكثر جذرية، وفي مقدمتها عدم منح الحصانة للرئيس وأقربائه.

كانت المبادرة الخليجية مرتبطة بالدول الإقليمية المجاورة لليمن ومعبرة عن موقفها ورؤيتها، أما الموقف الدولي المتمثل بالمؤسسات والقوى الدولية، ممثلةً بمجلس الأمن والولايات المتحدة الأمريكية، فقد تأخر حتى شهر تشرين الأول (أكتوبر) من العام 2011م؛ وذلك عندما أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم (2014) في الحادي والعشرين من ذلك الشهر، الخاص باليمن، والذي تضمن تأييداً وتبنياً للمبادرة الخليجية بكافة بنودها، دون أيّ تعديل، مع الحثّ والدعوة للتوقيع في أسرع وقت على اتفاق تسوية قائم على مبادرة مجلس التعاون الخليجي، كما تضمن القرار مطالبة لكافة الأطراف بالامتناع الفوري عن استخدام العنف لغايات سياسية، وفق نصّ القرار، وبذلك فإن موقف مجلس الأمن اتجه منذ البداية نحو دعم الجهود التوفيقية في الأزمة (الجارات، 2018: 70).

مع بدء الآليات التنفيذية للمبادرة، متمثلةً في انتقال الرئاسة من علي عبدالله صالح إلى نائبه، عبدربه منصور هادي، ومن ثم انعقاد الانتخابات الرئاسية في الحادي والعشرين من شباط (فبراير) 2012م، وتشكيل الحكومة اليمنية من قبل الرئيس هادي المنتخب، صدر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (2051)، في الثاني عشر من حزيران (يونيو) 2012م، وجاء فيه التأكيد على ضرورة المواصلة في المسار التوفيقى عبر "التنفيذ الكامل وبموجب الأزمنة المحددة في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية". وأكدّ القرار بالتحديد على الالتزام بالفترة الثانية للعملية الانتقالية، والمتمثلة بعقد "مؤتمر حوار وطني شامل للكل"، و"إعادة هيكلة القوات الأمنية والمسلحة" (UN, Resolution 2051).

وبناءً على هذا القرار وما تضمنه، بدأت فعلياً جهود وتحركات جمال بن عمر، أول مبعوث خاص للأمم العام للأمم المتحدة إلى اليمن، والتي تمثلت في المشاركة بالتحضير وتشكيل مؤتمر الحوار الوطني اليمنيّ الشامل، في محاولة من مجلس الأمن لإدماج جميع الأطراف والقوى اليمنية

في العملية السياسية الانتقالية وإبعادها عن الانخراط في أي ممارسات تصعيدية تسعى لتعويق المسار الانتقالي (بويوش، 2013: 118).

كانت المبادرة الخليجية، وكما تقدمت الإشارة في المبحث السابق، قد استثنت عدداً من القوى اليمنية، أهمها جماعة أنصار الله (الحوثيين) والحراك الجنوبي، وهنا جاءت جهود المبعوث الدولي، جمال بن عمر لتركز على ضمان وجود هاتين القوتين ضمن مؤتمر الحوار الوطني، انطلاقاً من اعتبار أن ضمان عملية انتقالية ناجحة يتطلب مشاركة كافة القوى اليمنية البارزة دون استثناء، وبناءً على ذلك وبسبب جهوده تمت دعوة كل من الحوثيين والحراك الجنوبي للمشاركة، وقد اعتبر بن عمر أن جهوده تأتي في إطار تعزيز وتقوية المبادرة الخليجية وتلافي أي ثغرات فيها، من خلال جعلها تشمل كافة القوى الفاعلة على الأرض في اليمن (حزام، 2017: 62).

بعد تصاعد الصراع المسلح في اليمن واندلاع معركة عمران في شباط (فبراير) 2014م، بين الحوثيين من جهة واللواء (310) مدرع والقوى الموالية لحزب التجمع اليمني للإصلاح من جهة أخرى، إثر توجه الحوثيين للتصعيد وتقدمهم من الشمال جنوباً باتجاه العاصمة صنعاء، تحرك مجلس الأمن مجدداً، وأصدر في السادس والعشرين من شباط (فبراير) 2014م، القرار رقم (2140)، والذي جاء فيه النص على إنشاء لجنة متخصصة تتولى مهمة فرض عقوبات على "الأفراد أو الكيانات الذين تقرر اللجنة أنهم يشاركون في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال" (UN, Resolution 2140)، وتشمل العقوبات إجراءات منع السفر، وتجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية، وذلك وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتيح اتخاذ تدابير لا تتطوي على استعمال القوة المسلحة (ميثاق الأمم المتحدة، 2015: 27).

جاء هذا القرار من قبل مجلس الأمن كوسيلة وخطوة من قبله لمنع تصاعد الصراع المسلح وإلزام كافة الأطراف بالالتزام بالمسار الانتقالي السلمي الذي جاءت به المبادرة الخليجية. إلا أنّ اللجنة المنشأة لم تبادر إلى تحديد الجهات المشمولة بالعقوبات حتى شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 2014م، ما أظهر ضعفاً في الحزم تجاه الأطراف التي بدأت تصعد من الخيار العسكري، وخصوصاً الحوثيين.

هذا التراخي من قبل مجلس الأمن، مع غياب أيّة إجراءات رادعة متخذة من قبله، من قبيل المبادرة لتصنيف الحوثيين جماعة إرهابية والنصّ على فرض العقوبات عليها، أو المبادرة لإرسال قوّات دولية تحول دون تقدم الحوثيين وتصاعد الصراع المسلح، سمح باستمرار تقدم الحوثيين وتصعيدهم إلى أن تمكنوا في الحادي والعشرين من أيلول (سبتمبر) 2014م من دخول العاصمة صنعاء وإحكام سيطرتهم عليها.

بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء، واستيلائهم على المؤسسات الحكومية والمقرّات العسكرية فيها، وما مثّله ذلك من انقلاب صريح على مسار الثورة والعملية الانتقالية السلمية، وبدلاً من مبادرة مجلس الأمن لاتخاذ خطوات صارمة تضغط على الحوثيين وتجبرهم على الخضوع والانسحاب والتراجع عن التحرك الانقلابي، بدلاً من ذلك، قام جمال بن عمر، باتخاذ خطوات مهادنة، تمثلت في رعايته وإشرافه على توقيع اتفاق "السلم والشراكة" مع الحوثيين، والذي شمل قبولاً ضمنياً بالتحرك الحوثي مع النصّ على تشكيل حكومة كفاءات وطنية من جميع القوى والمكونات السياسية، وتحقيق توافق على دستور جديد. وهو ما ترتب عليه ضمناً إسقاط المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني (الدهيسات، 2016: 123).

وبالرغم من إقرار مجلس الأمن، في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) 2014م، عقوبات على الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح؛ باعتباره كان حليفاً لجماعة الحوثيين في انقلابهم، استمر الإحجام من قبل المجلس عن فرض أية عقوبات على الجماعة. وبدأت الإدانة الدولية الرسمية لجماعة الحوثيين وتحركها الانقلابي في الخامس عشر من شباط (فبراير) من العام 2015م، وذلك بعد انقلابهم على اتفاق "السلم والشراكة" وممارستهم ضغوطات على الرئيس هادي وإجبارهم له على الاستقالة، وإصدارهم بياناً أسموه بـ "الإعلان الدستوري"، وقيامهم بحلّ البرلمان، وتمكين "اللجنة الثورية"، بقيادة محمد علي الحوثي، من قيادة البلاد، فجاءت الإدانة الدولية مع إصدار مجلس الأمن القرار رقم (2201)، الذي تضمن مطالبة جماعة الحوثيين بسحب مسلحيها من المؤسسات الحكومية، واستتكر تحركات الحوثيين المتمثلة بحلّ البرلمان والسيطرة على المؤسسات الحكومية و"استخدام أعمال العنف لتحقيق الأهداف السياسية"، و"الاستيلاء على المنابر الإعلامية للدولة ووسائل الإعلام للتحريض على العنف"، وفق ما جاء في نصّه. وتضمن القرار دعوة الحوثيين للعودة إلى المفاوضات التي يقودها جمال بن عمر (علي، 2019: 189).

وهكذا، فإن موقف مجلس الأمن تجاه الحوثيين تراوح بين المطالبة والمناشدة والاستتكار، ولم يكن هناك موقف حاسم وجادّ تجاه الجماعة، وهو ما ينبئ عن عدم توقّر الإرادة الدولية لذلك، بحيث لم تقتضِ مصالح أي من القوى الدولية المؤثرة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو روسيا، أو الصين، أو بريطانيا، أو فرنسا، للدفع باتجاه إنهاء الصراع في اليمن، طالما أنه لا يؤثر بشكل مباشر على مصالحها، خصوصاً في حال اقتصر نشاط الجماعة الحوثية ونطاق سيطرتها على المناطق الشمالية الداخلية من اليمن بعيداً عن السواحل والموانئ المهمة.

من جهتها، رفضت دول مجلس التعاون الخليجيّ الاستجابة المهادنة لتحركات الحوثيين، وبادرت، كما سبقّت الإشارة، بقيادة المملكة العربية السعودية لتشكيل تحالف عربي للمباشرة في القيام بعمليات عسكرية تهدف لإعادة الرئيس والحكومة الشرعية للحكم، وانطلقت عمليات التحالف العربي في الخامس والعشرين من آذار (مارس) 2015م، وبعد ذلك بنحو عشرة أيام صدر قرار مجلس الأمن رقم (2216)، في الرابع عشر من نيسان (أبريل) 2015م، والذي نصّ على فرض عقوبات تمثلت في تجميد أرصدة وحظر السفر للخارج، طالبت زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي، وأحمد علي عبد الله صالح نجل الرئيس السابق، والقائد السابق للحرس الجمهوري اليمني، باعتبارهم متهمين بتقويض السلام والأمن والاستقرار في اليمن، وفقاً لنصّ القرار، وذلك عملاً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. كما طالب القرار الحوثيين بالكف عن استخدام العنف، وسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، والتخلي عن جميع الأسلحة التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية. واعتبر هذا القرار بمثابة أول خطوة تصعيد فعلية من قبل مجلس الأمن الدوليّ تجاه الحوثيين.

بعد صدور قرار مجلس الأمن بيوميّن، قدم جمال بن عمر استقالته من المنصب. وهكذا انتهت جهود بن عمر بالفشل مع دخول البلاد في حرب أهلية وبدء عمليات عسكرية دولية فيها. وقد تعرّض بن عمر لانتقادات حادة من قبل الحكومة الشرعية، والسعودية، وتحديداً منذ اشرافه على توقيع اتفاق "السلام والشراكة"، الذي اعتبر اتفاقاً مهادناً للحوثيين منح انقلابهم صفة الشرعية.

إثر استقالة بن عمر، تم تعيين المبعوث الأمميّ الثاني وهو الموريتانيّ إسماعيل ولد شيخ أحمد، الذي جاء في مهمة أكثر صعوبة مع دخول البلاد حالة حرب أهلية ودولية. سعت الأمم المتحدة للتحرك هذه المرة على صعيد جديد في الأزمة اليمنية مع توجيهها نحو عقد جولات مفاوضات تشاورية

تشرف عليها بشكل مباشر، وفي العشرين من أيار (مايو) 2015م أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، عن بدء التحضير لعقد جولة محادثات بشأن اليمن في جنيف، نهاية ذلك الشهر. الحكومة اليمنية الشرعية من جهتها رفضت المشاركة في المحادثات؛ إذ رأت فيها شرعنة دولية للانقلاب الحوثي، ورأت أن هذه الخطوات التوفيقية المهادنة لا تصلح في التعامل مع الحوثيين، وإنما ينبغي اتخاذ خطوات تصعيدية حازمة تجاههم، وعبرت عن ذلك عبر إعلان تمسكها بضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (2216) الذي طالب الحوثيين بالانسحاب من جميع المناطق التي استولوا إليها بقوة السلاح. أما الحوثيون فقد تعنتوا من جهتهم، ورفضوا الدخول في المفاوضات مطالبين بوقف الحرب وعمليات التحالف العربي ضدهم كشرط للانخراط في أي عملية تفاوض. وبعد جهود وتحركات من ولد الشيخ عُقد المؤتمر في السادس عشر من حزيران (يونيو)، وفي التاسع عشر من حزيران (يونيو) أعلن وزير الخارجية اليمني، رياض ياسين، أن المفاوضات انتهت دون التوصل لأي اتفاق، مُرجعاً السبب في ذلك إلى تعنت الحوثيين ورفضهم الانسحاب من المدن والمناطق التي سيطروا عليها بقوة السلاح (سي إن إن، 2015/6/19).

استمر الطرفان، الحكومة الشرعية والحوثيين، في رفض الانخراط في أية مفاوضات مباشرة برعاية دولية، مع استمرار تمسك الرئيس هادي وحكومته بضرورة تنفيذ القرار (2216)، الداعي إلى انسحابهم من المناطق التي سيطروا عليها، مقابل استمرار التعنت والتصلب الحوثي ورفضهم تنفيذ ذلك، وبالتالي فإن كلا من الطرفين اتجه إلى تبني لعبة الصراع الصفريّة وعدم الاستعداد لإبداء أي تنازلات، إذ كان هادي والحكومة الشرعية في تلك المرحلة يراهنون على انطلاق عمليات عاصفة الحزم وما رافقها من عمليات على الأرض بقيادة الجيش الوطني اليمني والقوات الموالية للشرعية والتي بدأت بتحرير عدد من المحافظات اليمنية، وبالتالي فكان التعويل على استمرار هذه النتائج

على الأرض، في حين كان الحوثيون متمسكين بما انتزعه على الأرض بقوة السلاح وغير مستعدين للتخلي عنه بالمفاوضات.

بعد نحو عام، تمكن ولد الشيخ من جمع الطرفين المتنازعين مجدداً في حزيران (يونيو) 2016م في جولات من المشاورات، عقدت في الكويت، وحددت محاور رئيسية لهذه المشاورات هي: وقف إطلاق النار، والانسحاب من المدن، وتسليم السلاح، بالإضافة إلى ملف الأسرى والمعتقلين. استمرت المشاورات مدة ثلاثة أشهر، لكنها انتهت بالفشل، وفي أعقابها أفصح ولد الشيخ أحمد أن سبب الفشل كان عدم قبول الحوثيين الدخول في التفاصيل الأمنية، وعدم استعدادهم للتنازل وترك السلاح، وإصرارهم على الاحتفاظ بقوة عسكرية خارج إطار الدولة (بهاء الدين، 2020: 126).

بعد فشل ولد الشيخ في مفاوضات الكويت، حتى قرّر الاستقالة من المهمة الموكولة له في شباط (فبراير) 2018م. عزا ولد الشيخ استقالته إلى ما وصفه بـ "تعتت الحوثيين". وفي المجمل، لم يتمكن ولد الشيخ من تقديم أيّ تقدم على مسار حل الصراع في اليمن سوى جولات محادثات لم تقدم ولم تؤخر، دون الدفع باتجاه أيّ حلول وتحركات أممية حاسمة؛ من قبيل اتخاذ خطوات تصعيدية فاعلة في مواجهة جماعة الحوثيين الانقلابية مثل إرسال قوات دولية إلى اليمن، على سبيل المثال، بحيث تلزمهم للعودة عن المسار الانقلابي الذي فرضوه بقوة السلاح، أو إيجاد صيغة توفيقية يتفق عليها الطرفين المتصارعين لحلّ الأزمة عن طريق تقديم تنازلات متبادلة، الأمر الذي يعني أنّ مجلس الأمن استمر في عهده بممارسة دور مهادن أسهم في استمرار وإطالة أمد الصراع باليمن.

في السادس عشر من شباط (فبراير) 2018م، تم تعيين البريطاني مارتن غريفيث مبعوثاً دولياً إلى اليمن، وبدأ غريفيث مباشرة بالتحضير لإجراء جولة مفاوضات جديدة، كان من المفترض أن تجري في جنيف في أيلول (سبتمبر) 2018م، وأن تناقش ملف الأسرى والمعتقلين، إضافة إلى

مناقشة وضع مدينة وميناء الحديد، خصوصاً بعد اندلاع المعارك فيها في حزيران (يونيو) 2018م، بعد الهجوم الذي شنته قوات الجيش اليمني وقوات المقاومة الشعبىة الموالية للحكومة الشرعية بهدف استعادتها من السيطرة الحوثية. وبالتالي فإن جهود غريفيث مثلت منذ انطلاقتها تحولاً نحو مرحلة جديدة في المسار التفاوضي الذي ترعاه الأمم المتحدة؛ إذ بات المسار يتخذ طابع تجزئة ملقات الأزمة، وبدأت المؤسسة الدولية تتراجع عن دفع الحوثيين باتجاه التخلي عن تحركهم الانقلابي على الشرعية، حتى وإن كان ذلك في إطار المطالبات والمفاوضات، وبدأت بذلك تمنح انقلابهم شرعيةً ضمنيةً.

فشلت جهود غريفيث في عقد المشاورات في الموعد المُزَمَع، وصرح أن السبب هو عدم تمكّن الحوثيين من الحضور بسبب عراقيل، قصد بها وجود مضايقات على سفر وفد الحوثيين، في حين وصفت الحكومة الشرعية تصريحاته وقوله بوجود عراقيل بالمتحيزة لصالح الحوثيين (فرانس 24، 2018/9/8). استمرت مساعي غريفيث لدعم جهود التفاوض، وفي السادس من كانون الأول (ديسمبر) 2018م، تمكّن من عقد مشاورات ستوكهولم في السويد، والتي تمخّضت عن التوصل إلى اتفاق بين الحكومة اليمنية والحوثيين، تركّز حول محافظة الحُدَيْدَة وموانئها على البحر الأحمر تحديداً، وهي موانئ: الحُدَيْدَة، والصّليف، ورأس عيسى. ونصّ الاتفاق على وقف كامل لإطلاق النار وانسحاب عسكريّ لكافة الأطراف من الموانئ والمدينة، إضافة إلى فكّ الحصار الحوثي المفروض على تعز منذ تموز (يوليو) 2015م، وتفعيل اتفاقية تبادل الأسرى. وترتب على الاتفاق إنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديد (تعرف اختصاراً بـ: "أونمها") من خلال قرار مجلس الأمن رقم (2452) الذي اعتمد في السادس عشر من كانون الثاني (يناير) 2019م، والتي وصلت إلى الحديد في الحادي والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) 2018م (بهاء الدين، 2020: 127).

مثّلت سيطرة الحوثيين على محافظة الحُدَيْدَة أحد أهم مصادر قوتها، باعتبارها منفذاً بحرياً هاماً على البحر الأحمر، وبسبب ذلك كان القوات الموالية للشرعية مدعومة من التحالف العربي قد أعلنت في أيلول (سبتمبر) 2018م، عن عملية عسكرية لاستعادتها، وكانت قد اقتربت من حسم المعركة، إلا أن التدخّل الدولي أفضل ذلك وأنقذ الحوثيين، وهو ما أثار علامات تساؤل حول النية الدولية بعدم التوجه نحو الحسم لصالح الحكومة الشرعية في اليمن. وتعتبر اتفاقية ستوكهولم أول اتفاق يتم التوصل له بين أطراف النزاع في اليمن منذ الانقلاب الحوثي في ايلول (سبتمبر) من العام 2014م، وقد جاء هذا الاتفاق نتيجة لتوفّر الإرادة والضغط الدوليّة التي دفعت باتجاه إقراره، وجاء معبراً عن رغبة ونفوذ المجتمع الدوليّ.

عبّر اتفاق ستوكهولم عن الرؤية التي يمتلكها المجتمع الدولي تجاه الأزمة في اليمن؛ والمتمثلة أساساً في إبقاء التوازن العسكري القائم بين أطراف الصراع وإرجاء أيّ حسم عسكريّ. كما مثّل توجهاً نحو تجزئة الملفات، والكفّ عن التعامل مع أساس الأزمة المتمثل في الانقلاب الحوثي والسيطرة على المدن بقوة السلاح؛ إذ تم التراجع في هذا الاتفاق عن مطلب انسحاب الحوثيين من المدن التي احتلّوها. واتجه التركيز والاهتمام الدوليّ نحو معالجة قضايا محددة من الأزمة وتحديداً ما يتعلق بموقع اليمن الاستراتيجي. فنجد أنّ الغاية من هذا الاتفاق هي تأمين الموانئ وحركة الملاحة الدولية عبر بحر العرب ومضيق باب المندب والبحر الأحمر، وبالتالي جاء تركيز الاهتمام على ضمان الاستقرار في المحافظات الساحلية: تعز، والحديدة، بما يضمن تحقيق المصالح الدولية، مع غضّ النظرة عن تحقيق المصلحة الوطنية اليمنية، التي تراجعت إلى مراتب أدنى على سلم الأولويات الدولية وهو ما ينبىء، كما تقدمت الإشارة، عن عدم توفّر الإرادة من قبل القوى الدولية ذات الفعالية والتأثير للدفع باتجاه حسم الصراع في اليمن طالما أنه لا يؤثر بشكل مباشر على مصالحها،

وخصوصاً ما يتعلق منها بحركة الملاحة الدولية، وحركة النفط عبر المياه الدولية التي يطلّ عليها اليمن (الشاعري، 2019: 38).

في المرحلة التالية لعقد الاتفاق، وخلال العامين 2019م و2020م، استمرّ تعرّث الحوثيين وتأخرهم عن تنفيذ بنود الاتفاق، إذ لم يباشروا بفكّ الحصار عن تعز، ووفقاً لما جاء في تقرير فريق الخبراء الدوليين المكلف من قبل مجلس الأمن، الصادر في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) 2019م، فإن الحوثيين استمروا في فرض حصار وعقاب جماعي لسكان مدينة تعز منذ طردهم منها في تموز (يوليو) عام 2015م، كما استمرت عرقلة الحوثيين لتنفيذ اتفاقيات تبادل الأسرى، وحتى هذه الساعة لا تزال الحكومة اليمنية توجه الاتهام للحوثيين بعدم الجدية وعرقلة تنفيذ اتفاقيات ومساعي عمليات تبادل الأسرى (الجزيرة نت، 2020/4/3)، ويظهر من ذلك جلياً أنّ الحوثيين لم يشعروا بوجود ضغط دولي كافي يلزمهم على تنفيذ بنود الاتفاق.

أدى تأخر تطبيق بنود الاتفاق إلى تصاعد الأزمة بين المبعوث الأممي، مارتن غريفيث، ومسؤولي الحكومة الشرعية، الذين باتوا ينظرون إليه باعتباره وسيطاً "غير محايد"، وفي مقدمتهم الرئيس هادي، الذي رفض استقبال غريفيث أكثر من مرة، بل وتقدم بطلب الاستغناء عن غريفيث كمبعوث أممي، قبل أن تعلن الأمم المتحدة تمسكها به، وأرسلت وساطة للرئيس اليمني للقبول باستمراره. وكان هادي قد اتهم غريفيث أنه يتعامل مع الحوثيين الانقلابيين كحكومة أمر واقع، وأنه تسبب في إطالة أمد الصراع في الحديدة عبر تجزئة اتفاق ستوكهولم، وعدم تنفيذه دفعة واحدة، وإيقافه العمل على بندين أساسيين في الاتفاق، المتعلقين بالأسرى والمخفيين قسراً ورفع الحصار عن مدينة تعز. كما اتهم هادي المبعوث بمحاولة التوافق مع الحوثيين على تعزيز شكل من أشكال الإدارة الدولية في الحديدة، وهو ما اعتبره تجاوزاً صريحاً لسيادة الحكومة الشرعية اليمنية، ومخالفةً للقرار

الدولي رقم (2216). وكان أبرز موقف أغضب الحكومة الشرعيّة من غريفيث هو تجاهله وصمته عن انقلاب قوات "المجلس الانتقالي الجنوبيّ" على الشرعيّة، والسيطرة على عدن، في آب (أغسطس) 2019م.

لم تتنّ جهود غريفيث ومساعيه الحوثيين عن تصعيد عملياتهم بما في ذلك مواصلتهم استهداف الأراضي السعوديّة، بل إنّ موقفه يوحي أنّه كان متعاطفاً مع الحوثيين. وفي حزيران (يونيو) 2019م، وبعد الهجمات التي قام الحوثيين بشنها على الأراضي السعوديّة واستهدافهم أهدافاً مدنيّة داخلها طالت منشآت حيويّة مثل مطار أبها. إثر ذلك، عقد البرلمان العربي اجتماعاً طارئاً في القاهرة، في العشرين من حزيران (يونيو) 2019م، جاء في بيانه الختاميّ الإعلان عن تصنيف جماعة الحوثيين "جماعة إرهابيّة"، وطالب البرلمان العربي الأمم المتحدة ومجلس الأمن باتخاذ موقف حازم والقيام كذلك بتصنيف الحوثيين "جماعة إرهابيّة"، وجاءت خطوة البرلمان العربي بدعم من دول التحالف العربيّ، وذلك كمحاولة للدفع باتجاه المزيد من التصعيد والضغط على الحوثيين بعد تيقّن من التلكؤ والتباطؤ الدوليّ في ذلك. ولكن لم تحدث أيّ استجابة دولية حتى تاريخ أعداد هذه الدراسة بهذا الخصوص، وذلك بالرغم من اتخاذ الحوثيين خطوات تصعيديّة خطيرة، من قبيل ضرب واستهداف المنشآت النفطية لشركة أرامكو في السعوديّة، في أيلول (سبتمبر) 2019م، وهو ما يعتبر بمثابة تهديد مباشر للمصالح الدولية المتمثلة بمعدلات صادرات النفط وأسعار النفط العالمية.

في شباط (فبراير) 2020م، تكررت المطالبة على لسان وزير الإعلام في الحكومة اليمنيّة الشرعيّة، معمر الإرياني، الذي طالب مجلس الأمن بتصنيف جماعة أنصار الله الحوثيّة منظمة إرهابيّة وتجميد أصولها وأرصدها وفرض حظر السفر على جميع قادتها. إلا أن مجلس الأمن لم تستجِب لأيّ من هذه المطالبات، بل إنها عبر جهود مبعوثيها كانت تسهم في منح المزيد من

المشروعية للحوثيين وانقلابهم، عبر التعامل معهم كسلطة قائمة يتم التفاوض معها بدلاً من التصعيد تجاهها، وهو الطابع العام الذي تبنته مقاربة الأمم المتحدة إزاء الحوثيين. إذ أن كثير من أوراق التصعيد المُتّاحة في مواجهة الحوثيين لم يتم اللجوء لها، بما في ذلك إجراءات مثل إحالة ما ارتكبه من جرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما يعكس ما تقدمت الإشارة إليه من عدم توفر الإرادة الدولية باتجاه الضغط بشكل حاسم على الحوثيين.

تعليقاً على هذا الموقف الدولي المتراخي، وفيما يتعلق تحديداً بنقطة تصنيف الحوثيين "جماعة إرهابية"، يشير جيسون بلازكيز، الخبير السابق في وزارة الخارجية الأمريكية، إلى أن مثل هذه الخطوة بتصنيف الحوثيين "جماعة إرهابية"، وما يترتب على ذلك من عقوبات، ستكون بشكل كبير رمزية أكثر منها ذات تأثير واعي على الأرض، وفقاً له؛ إذ أن مسلحي الجماعة وقياداتها لا يستخدمون النظام المالي العالمي، كما أنهم لا يعتمدون على السفر والتنقل بين البلدان حول العالم. وبالتالي، ووفقاً له، فإنهم لن يتأثروا بتبعات مثل هكذا قرار، وبذلك لن يكون بمثابة خطوة ضغط في مواجهة الجماعة، وهو ما صرف التفكير الدولي عنه (الجزيرة نت، 2018/11/9).

وعلى صلة بالمواقف الدولية، وفيما يخصّ المقاربة التي تتبناها القوة الدولية الأولى، الولايات المتحدة الأمريكية، للصراع في اليمن، فهي تنطلق من رؤيتها لموقع اليمن باعتباره موقفاً استراتيجياً مهماً وحيوياً لمصالحها، والتي يأتي في مقدمتها إشراف اليمن على خليج عدن ومضيق باب المندب الذي يمرّ عبره يومياً ما يقدر بـ (4.8) مليون برميل من النفط الخام، وبالتالي، فإن أيّ تعطلّ أو إضرار في حركة الملاحة عبره يؤدي إلى تهديد مباشر لإمدادات الطاقة وأسعار النفط العالمية. كما إن الأزمة في اليمن تندرج ضمن ملفات الشرق الأوسط، وهو الإقليم الذي تعتني به السياسة الخارجية الأمريكية، لما فيه من أولويات تتمثل في ضمان أمن حلفائها من دول الخليج و"إسرائيل"، وكذلك

تتضمن الأولويات المواجهة مع إيران ومخاطر توسعها في الإقليم عبر أدواتها ووكلائها بما في ذلك الحوثيين الذين قادوا الانقلاب في اليمن.

مع بداية الأزمة جاءت مواقف إدارة الرئيس أوباما متناغمة مع مواقف مجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة وأعلنت دعمها وتأييدها للمسار التوفيقي الذي جاءت به المبادرة الخليجيّة، كخطوة عمليّة في سبيل ذلك. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) 2012م، أصدر مكتب العقوبات التابع لوزارة الخزانة الأمريكيّة برنامجاً خاصاً بفرض العقوبات على الأفراد والكيانات التي تهدد السلم والأمن الإقليميّ والدوليّ في اليمن (حسن، 2018: 155).

توافقت مواقف الإدارة الأمريكيّة، في عهديّ أوباما وترامب مع القرارات الدوليّة، بما في ذلك تحديد الشخصيات التي يتم فرض العقوبات عليها. وعلى الرغم من رفع الحوثيين شعار "الموت لأمريكا وإسرائيل" وتحريضهم الإعلاميّ ضدها، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكيّة لم تصنّف الحوثيين كجماعة إرهابيّة، ولم تفرض عقوبات على قياداتها خارج إطار العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن. بل إنّ الولايات المتحدة توافقت مع الجهود الدوليّة التي سعت لشمول الحوثيين في مسار العمليّة الانتقاليّة، حتى إن السفير الأمريكي السابق في اليمن، جيرالد فايرستين، وصف جماعة الحوثيين آنذاك بأنها: "فصيل سياسي يمني ولا بد من مشاركتها في الحياة السياسيّة كأبيّ تيار سلميّ" (حسن، 2018: 158). وبالتالي، فإن الموقف الأمريكي لم يكن يتجه نحو أيّ تصعيد مع جماعة الحوثيين رغم ما يرفعونه من شعارات ورغم تهديدهم لأمن حليفهم السعوديّ وارتباطهم بإيران التي تعلن الولايات المتحدة الأمريكيّة عن معاداتها.

ساهمت سياسة إدارة أوباما المهادنة تجاه الحوثيين في تعزيز مكانتهم، مما انتهى إلى انقلابهم على السلطة والسيطرة على مناطق الشمال اليمنيّ، بما فيها العاصمة صنعاء. وفي الوقت الذي

كانت فيه طائرات الدرونز الأمريكية تنشن الضربات ضد معاقل ومقرات وقيادات تنظيم القاعدة في جنوب اليمن فإنها لم تقم بتوجيه أيّ ضربة للحوثيين حتى بعد شروعهم في التمدد عسكرياً باتجاه الجنوب إنطلاقاً من صعدة. ومن ثم جاءت المواقف الأمريكية المؤيدة لجهود التفاوض بقيادة المبعوثين الدوليين، بما في ذلك اتفاق "الشراكة والسلم"، ومحادثات جنيف والكويت، التي ساهمت في منح الحوثيين الشرعية حتى بعد الانقلاب. وجاء موقف إدارة أوباما المهادن تجاه الحوثيين في جانب منه منسجماً مع مواقفها التي اتجهت نحو التهدة مع إيران وعدم التصعيد معها ومع وكلائها في المنطقة، مع وجود الرغبة الأمريكية والأوروبية آنذاك في إتمام الاتفاق النووي الإيراني.

خلفاً لسابقتها، شرعت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باتخاذ سياسات تصعيدية مع إيران في مختلف ساحات المواجهة بما في ذلك الصراع في اليمن، وقد انعكس ذلك على صياغة القرارات الدولية في مجلس الأمن؛ ففي السابع والعشرين من شباط (فبراير) دفعت الولايات المتحدة باتجاه تبني مشروع قانون يدين إيران بخرق حظر توريد السلاح إلى اليمن وبتهمها باستمرار تزويد الحوثيين بالسلاح، إلا أن روسيا استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار. وقد تعاملت روسيا مع الإدانة باعتبارها جزءاً من التجاذبات دولية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحرص على إثبات تبنيتها توجهات متباينة فيما يخص الموقف من إيران.

مع نهاية العام 2018م، وبعد مرور نحو ثلاثة سنوات ونصف من إنطلاق عمليات التحالف العربي في اليمن، بدأت واشنطن بسحب دعمها لعمليات التحالف تدريجياً، وبدأت بوضع ثقل أكبر باتجاه دعم عمليات التفاوض مع الحوثيين، وإنهاء العمليات العسكرية ضدهم، وهو ما مثل توجهاً جديداً نحو التقبل الضمني للانقلاب والهيمنة الحوثية في اليمن. ففي السابع والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) 2018م، جاءت دعوة وزير الدفاع الأمريكي، جيم ماتيس، لما وصفها بـ "الأطراف

المتحاربة في اليمن"، إلى وقف القتال والدخول في مفاوضات بغرض التوصل إلى تسوية نهائية للصراع، ثم تبعه بعدها بأيام، في الحادي والثلاثين من تشرين الأول (أكتوبر) 2018م، تصريح لوزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، لوقف غارات التحالف التي يشنها التحالف العربي في اليمن ضد الحوثيين (فرانس 24، 2018/11/1). هكذا، يظهر جلياً بأن الموقف الأمريكيّ تمثّل بإبداء المرونة حيال الحوثيين بعيداً عن اتخاذ مواقف متشددة ومتصلبة منهم.

جاءت هذه الدعوات الأمريكية متزامنة مع تحضيرات المبعوث الدوليّ إلى اليمن، مارتن غريفيث، لعقد مؤتمر ستوكهولم الذي انعقد في كانون الأول (ديسمبر) 2018م، وكان الهدف منه مقتصرًا على تحقيق التهدئة في المناطق الساحلية، والذي جاء وفق رؤية تجزئية ومرحلية لتسوية الصراع، تهدف بالدرجة الأولى لحفظ المصالح الدولية الممتثلة أساساً في تأمين حركة الملاحة دون التوصل لحلّ شامل للصراع والنهوض بمسار الانتقال الديمقراطيّ في اليمن، وبالتالي تجاوز قرار مجلس الأمن رقم (2216). وبذلك، كان التوجه الأمريكيّ الجديد متفقاً مع هذا التوجّه الدوليّ.

وتبع ذلك دعوات من قوى دولية أخرى في ذات الاتجاه، كما جاء على لسان وزير الخارجية الفرنسيّ، جان إيف لو دريان، الذي طالب في الثامن والعشرين من أيار (مايو) 2019م، السعودية والإمارات بإنهاء الصراع الدائر في اليمن واصفاً إياه بأنه "حرب قذرة"، وكانت النتيجة هي تعزيز الموقف الدولي المتراخي تجاه الانقلاب الحوثي ومزيد من الابتعاد عن أيّ خيارات تصعيدية تجاههم وهو ما ساعد على ترسيخ هيمنتهم على الأرض، طالما إن حركة الملاحة الدولية ستبقى في مأمن، وهو ما تأكّد مؤخراً، في نهاية حزيران (يونيو) 2020م، مع إرسال قوّة بريطانية برية إلى عدن، لتشكل طليعة قوّة بريطانية - أميركية خاصة، مهمتها ضمان السيطرة على المحافظة ذات الأهمية

الاستراتيجية، في حين غابت النية والعزم عن إرسال قوات تقاقل في مناطق الحوثيين وتعمل على تقويض سيطرتهم غير الشرعية.

وإن كان التصعيد على مستوى الخطاب والتصريحات قد استمر، إلا أنه على مستوى السياسات الإجرائية على أرض الواقع لم تكن له أي نتائج مؤثرة. ففي الحادي عشر من حزيران (يونيو) 2020م، أكد المبعوث الأمريكي إلى إيران، براين هوك، أن أمريكا "لا تريد أن ترى نسخة من حزب الله على حدود السعودية". وذلك أثناء زيارة له إلى العاصمة السعودية الرياض (العربية، 2020/6/11). بالرغم من ذلك، فإن مثل هذا التصريح لم ينعكس عبر اتخاذ خطوات تصعيدية حاسمة تجاه الحوثيين على الأرض، وهو ما تتعدد أسبابه، ومنها أن الولايات المتحدة تفضل إدارة هذه الأزمة عبر توكيل الدول الإقليمية بها دون أي تدخلات مباشرة من قبلها قد تتسبب بدفع تكاليف من قبلها دون تحقيق نتائج ومكاسب هامة بالنسبة للمصالح الأمريكية. إضافة إلى الاستفادة الأمريكية من استمرار حالة التوتر والصراع في الشرق الأوسط، واستفادتها من ذلك تحديداً عبر زيادة مبيعات شركات السلاح الأمريكية لدول الخليج.

تجد الدراسة بأن الإدارة الدولية للأزمة في اليمن لم تثبت وجود حزم دولي لوقف الحرب في اليمن، بل لإدارة استمرارها بعيداً عن المصالح الدولية، المتمثلة أساساً في حركة الملاحة الدولية. وقد انعكس ذلك في عدم تطبيق القرارات التي تلزم الحوثيين بالعودة عن المسار الانقلابي وفي مقدمتها القرار رقم (2216)، وبقائها بعيدة عن التطبيق نتيجة عدم اتخاذ خطوات تصعيدية تضغط على الحوثيين وتلزمهم بذلك. وتجد الدراسة أيضاً بأن جولات التشاور المتكررة دون اقترانها بالزام الحوثيين على التنازل، وصولاً حتى تحولها إلى مناقشة قضايا جزئية كما في اتفاق ستوكهولم، فإنها باتت بذلك تمنح شرعنة وقبول ضمنى لانقلاب الحوثيين. في حين غابت أي جهود تصعيدية تجاههم

كان يتطلبها واقع الأمر المتمثل بقيامهم بتحريك انقلابي على الحكومة التي تملك صفة الشرعية الدولية. ويأتي من ضمن ذلك عدم تصنيفها جماعة إرهابية بالرغم من قيامها بتنفيذ أعمال إرهابية حتى خارج الحدود، كما حصل في حوادث الاعتداء المتكررة من قبلها على أهداف مدنية داخل الأراضي السعودية. وتجد الدراسة أن التركيز والاهتمام الدولي في اليمن يتجه بالدرجة الأولى نحو قضايا محددة من الأزمة وتحديداً ما يتعلق بموقع اليمن الاستراتيجي وتأمين حركة الملاحة الدولية، دون البحث عن حل شامل يسهم في النهوض في الاستقرار وعملية الانتقال الديمقراطي باليمن.

الفصل الرابع

السيناريوهات المستقبلية للأزمة اليمنية

بعد مرور أكثر من تسع سنوات على بدء أحداث الأزمة اليمنية مع انطلاق ثورة الشباب في شباط (فبراير) من العام 2011م، ومرور أكثر من خمس سنوات على تصاعد الأزمة والتدخل الإقليمي العسكري فيها، بعد انطلاق عملية عاصفة الحزم في آذار (مارس) 2015م، يبدو للمراقبين بأن الأزمة والحرب في اليمن قد أخذت مسارات معقدة لم يكن من المتوقع أن تسلكها؛ إذ كانت أغلب التوقعات تتجه إلى أن التحالف العربي سيتمكن من الحسم خلال فترة قصيرة. إلا أنّ تطوّرات الأحداث وبروز انقسامات متعددة، وتحديداً داخل الجبهة الداعمة للشرعية، تسبب في إطالة أمد الأزمة، وأسهم في إطالة أمد السيطرة الحوثية في الشمال، كما برزت قضايا وصراعات جديدة، مثلما ظهر في حالة المجلس الانتقالي الجنوبي، وسيطرته على أجزاء من محافظات الجنوب.

في هذا الفصل سوف نطرح أهم أربعة مسارات وسيناريوهات متوقعة لمستقبل الأزمة اليمنية، مع استعراض لأهم النقاط التي قد تدفع باتجاه ترجيح أو استبعاد كل منها. وفي هذا الفصل سوف يتم اعتماد المنهج الاستشراقي.

المبحث الأول سيناريو انتصار الحكومة الشرعية ودول التحالف

السيناريو الأول المتوقع لمستقبل الأزمة اليمنية هو انتصار الحكومة الشرعية ودول التحالف العربيّ الداعمة لها سياسياً وعسكرياً، وما يتضمنه ذلك من هزيمة لجماعة أنصار الله الحوثية وامتثالها إلى قرارات الأمم المتحدة وفي مقدمتها القرار (2216) القاضي بانسحاب الحوثيين من المدن اليمنية التي احتلّوها، وتسليمهم السلاح والمقرّات العسكريّة التي سيطروا عليها.

هناك إشكاليّات وتحديات عدّة أمام نجاح هذا السيناريو، تتمثل بدايةً في إشكاليّة الانقسام الحاصل داخل الصفوف والمكوّنات المحليّة المشكّلة للحكومة الشرعيّة، ما بين حزب المؤتمر الشعبيّ العام اليمنيّ، حزب الرئيس اليمنيّ عبد ربه منصور هادي، المتمسكين بشرعيّة الرئيس هادي، والمجلس الانتقالي الجنوبيّ ذو المطالب والمسااعي الانفصاليّة، الذي تأسس عام 2017م، واتجه نحو التصعيد السياسي، ومن ثمّ التصعيد الميداني المسلح منذ آب (أغسطس) 2019م، وبالتالي بات يخوض صراعاً على المستوى السياسي والعسكري مع الشرعيّة، ومن ثمّ هناك حزب التجمع اليمنيّ للإصلاح، ومن يرتبط به من قيادات وفي مقدمتهم الجنرال علي محسن الأحمر، واللذين يشكلون تحالفاً وقوّة مناوئة للطرف الرابع، أقرباء علي عبدالله صالح، وفي مقدمتهم طارق صالح، قائد ألويّة حراس الجمهوريّة، الذين يسعون لإعادة تأسيس الجمهوريّة السابقة، بحيث يتم إعادة فرض التحالفات القبليّة التي كانت تسود إبّان حكم الرئيس.

كما يُتهم حزب التجمع اليمنيّ للإصلاح، والذي يعتبر بمثابة الممثل الأبرز لتيار "الإسلام السياسي" في اليمن، من قبل دول التحالف الداعم للشرعيّة، وتحديداً السعودية والإمارات، بإقامته

علاقات تحالف خارجية مناوئة لدول التحالف، وفي مقدمتها علاقاته مع كل من قطر وتركيا. إذ تعتبرانه على ارتباط بالدولتين وممثلاً لمصالحهما، وهما الدولتين الخصميين لهما على مستوى الإقليم. وبسبب هذا الخلاف فإن دولة الإمارات اختارت دعم قوة بديلة عن الجيش الوطني والقوات الموالية للحكومة الشرعية، فقامت، بتشكيل ودعم مجموعة من التنظيمات المسلحة المرتبطة بالمجلس الانتقالي الجنوبي، إضافة إلى دعمها علي عبد الله صالح قبل مقتله، ودعمها ابن شقيقه، طارق صالح، قائد "ألوية حراس الجمهورية" بعد ذلك، وذلك باعتبار أن عدداً كبيراً من قادة الجيش الوطني، وفي مقدمتهم علي محسن الاحمر، هم موالين وحلفاء لحزب التجمع اليمني للإصلاح.

وتتشارك السعودية مع الإمارات في الموقف من حزب الإصلاح، إلا إنها أبقت على دعمها للجيش اليمني الوطني، وذلك كخيار وحيد متاح لمواجهة الحوثيين، العدو الأول بالنسبة للمملكة العربية السعودية في اليمن، والمهدد الأول لأمنها القومي.

هكذا، يبرز تحدي أمام سيناريو انتصار الشرعية متمثل في وجود تنظيمات عسكرية منازعة للجيش الوطني والقوات الموالية للشرعية، ما يسهم في إضعاف موقف الشرعية ويؤخر من حسم المعارك في مواجهة الحوثيين لصالحها، ما يضعف من إمكانية ضغطها على الحوثيين وإجبارهم على تقديم التنازلات والانسحاب من المدن التي احتلّوها.

هنا، ومن أجل أن يكتب النجاح لهذا السيناريو، فإنه يُفترض على كل الأطراف التي تتحدث عن الشرعية التوافق والاصطفاف خلف الرئيس هادي، فيتوجب على أبناء الرئيس علي عبدالله صالح وأبناء أخوته وعشيرته، الذين يتوجب عليهم أن يرتضوا بعبد ربه منصور هادي الممثل للشرعية، وأن لا يسعوا لأن تكون الرئاسة في الجمهورية اليمنية توارثية من الآباء إلى الأبناء.

ومن ثم ينبغي على المجلس الانتقالي الجنوبي التراجع عن المطالب الانفصالية. وفي سبيل تعزيز موقف الشرعية وتعزيز فرص انتصارها، لا بُدَّ من توحيد وضمّ القوات الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي، وألوية حُرّاس الجمهورية، في إطار واحد وتحت مظلة الجيش الوطني اليمني والقوات المساندة له. وحيث أن هذه التنظيمات مدعومة من قبل دول منضوية في التحالف العربي الداعم للشرعية فإنها قادرة على إلزامها، أن توفّرت الإرادة لذلك.

وبالرغم من استمرار التعرّث في تطبيق اتفاق الرياض، الذي جرى التوقيع عليه، بين الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي في تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م إثر صدامات مسلحة حصلت بين القوات الموالية لكل منهما في عدن، ومن ثم استمرار التصعيد من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي، في العام الحالي 2020م، وذلك مع إقدامه على خطوة إعلان الحكم الذاتي في نيسان (أبريل) 2020م، ومن ثم تجدد لجوئه للعمل المسلح وسيطرة القوات الموالية له في حزيران (يونيو) 2020م على أرخبيل سقطرى، كل ذلك عزز من الانقسام بين الطرفين وأضعف من فرص التوحّد داخل إطار الشرعية.

إلا أن بوادر العودة باتجاه مسار التنسيق وتوحيد الجهود عادت مع إعلان وقف إطلاق النار بين الشرعية والمجلس الانتقالي في الثاني والعشرين من حزيران (يونيو) 2020م. ومن ثم قيام السعودية بتوجيه دعوات وحثّ مساعيها لتفعيل اتفاق الرياض في نهاية يوليو (تموز) 2020م، وذلك عبر الدعوة لتشكيل حكومة وطنية تضمّ وزراء من شمال وجنوب اليمن، خلال مدة ثلاثين يوماً، وبالرغم من مضي الفترة المنصوص عليها، إلا أن الدعوات من قبل الحكومة الشرعية لا تزال تؤكد على ضرورة التسريع في تنفيذ اتفاق الرياض.

وفي حال نجاح مساعي تشكيل الحكومة الوطنية وتفعيل اتفاق الرياض فإنّ دول التحالف، وبالتحديد السعودية والإمارات، سوف تكون ضامنة لتحقيق مصالحها عبر هذه الحكومة، وستكون الإمارات ضامنة لنفوذها وتأمين مصالحها في الجنوب والتمثلة أساساً في إدارة الموانئ وموارد الطاقة هناك.

ويرتبط تعزيز فرص هذا السيناريو بتحقيق التوافق على حلّ فيدراليّ لامركزيّ، وذلك بالانطلاق من مخرجات مؤتمر الحوار الوطنيّ اليمنيّ، ومقرّرات اتفاق الرياض، وانطلاقاً من إدراك حقيقة كَوْن اليمن لا يمكن أن يحكم إلا بالشراكة واللامركزيّة، بسبب من الواقع القبلي والمذهبي المنقسم، وعدم امكان تحقيق نموذج مركزيّ للحكم كما كان في زمن الرئيس السابق، علي عبدالله صالح. ويقوم سيناريو التقسيم الفيدرالي لليمن على تقسيم البلاد إلى ستة أقاليم هي: إقليم آزال، ويشمل محافظات صنعاء، وعمران، وذمار، وصعدة، وإقليم الجند، ويشمل محافظات تعز، وإب، وإقليم تهامة، ويشمل محافظات الحُدَيْدَة، وريمة، والمحويت، وحجة، وإقليم حضرموت، ويشمل محافظات حضرموت، وأرخبيل سقطرى، وشبوة، والمهرة، وإقليم سبأ، ويشمل محافظات مأرب، والبيضاء، والجوف، وإقليم عدن، ويشمل محافظات عدن وأبين ولحج، والضالع.

أما سيناريو الانفصال للجنوب عن الشمال فيجد الباحث بأنه مستبعد، إذ أنّ هناك كتلاً شعبية محافظات جنوبيّة عدّة، وفي شبوة وأبين تحديداً رافضة للانفصال عن شمال اليمن. ويبرز الائتلاف الوطني الجنوبي كتكتل سياسي مناهض للمجلس الانتقالي الجنوبي وسياساته في الجنوب يعد "الائتلاف الجنوبي"، وهو واحد من المكونات الجنوبيّة المؤيدة لشرعية الرئيس هادي، وبضم في صفوفه عدد كبير من القادة السياسيين والعسكريين وشيوخ قبائل في المحافظات الجنوبية. وقد انعقد مؤتمره الأول في نيسان (أبريل) 2019م، في مدينة عدن، كما قام بتنظيم مظاهرات كبرى في نهاية

تموز (يوليو) 2020م في محافظة أبين، مؤيدة للشرعية ومنددة بسياسات الانتقالي، وبالتالي فإنه لا يمكن الحديث عن سيطرة واسعة للمجلس الانتقالي في المحافظات الجنوبية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الانفصال يمثل خطورة دائمة على أمن السعودية، إذ سيؤدي إلى تحويل اليمن الشمالي إلى دولة دائمة الضعف والفسل، بحيث تتحول إلى مصدر دائم للتهديدات، ومن غير الممكن إن يأتي تدخل السعودية العسكري وقيادتها للتحالف العربي منذ آذار (مارس) 2015م، تحت شعار إعادة الشرعية للحكم، ومن ثم ينتهي التدخل إلى ترك اليمن بلداً مقسماً ومهو ما يعني فشلاً صريحاً في جهود إعادة حكم الشرعية على كامل اليمن، وبالتالي يمثل ذلك ضربة لمُجمل سياساتها ومواقفها على مستوى الإقليم، وهي الدولة التي تطمح للاحتفاظ بدور قيادي على مستوى الإقليم.

إنّ ما يعزز فرص هذا السيناريو، تفهم الأطراف الإقليمية والدولية لمفهوم السلطة الشرعية في اليمن (هادي) وأن تعمل على ضوء ما عملت عليه عند بداية الأزمة. وبالتالي، وفي سبيل نجاح هذا السيناريو المتمثل بانتصار الشرعية والتمسك بالوحدة اليمنية، لا بد من توفر توافقات سعودية إماراتية حول دعم الشرعية، وتحديدًا فيما يتعلق بالضغط من قبل الإمارات على حليفها، المجلس الانتقالي الجنوبي، للتخلي عن المطالب الانفصالية والإنصاء ضمن الحكومة الشرعية، وتوحيد الجهود العسكرية مع القوات الموالية للشرعية في سبيل مواجهة الحوثيين في المحافظات الشمالية.

ومن المتوقع أن تتحرك السعودية بدافع الحاجة للحفاظ على أمنها القومي من التهديد الحوثيّ وارتباطاته بالمشروع الإيراني باتجاه تعزيز الدعم للقوات الموالية للشرعية وتزويدها بالسلاح النوعي اللازم للحسم العسكري، وذلك بالتزامن مع تجاوز أيّ خلافات مع حزب التجمع اليمني للإصلاح، وتسوية الخلافات مع القيادات الموالية له، وفي مقدمتهم الجنرال علي محسن الأحمر.

ويعتمد نجاح هذا السيناريو بشكل أساسي على توحيد الجهود وإحاق هزيمة عسكرية بالحوثيين، بالتزامن مع تعرضهم لحالة من الحصار والاستنزاف المستمر، ما يجبرهم بالتالي على التراجع عن تعنتهم وتقديم التنازلات. ويتعزز ذلك، مع تراجع الدعم الإيراني العسكري لهم، وتشديد الحظر والرقابة على أيّ عمليات توريد للسلاح أو المواد أو الخبرات العسكريّة الإيرانيّة إلى اليمن، وهو ما تظهر بوادر متزايدة عليه، وذلك مع دخول مرحلة جديدة من التشدد والمواجهة المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، بعد مقتل قائد فيلق القدس الإيراني، قاسم سليمانى في الخامس من كانون الثاني (يناير) 2020م، خاصّة إذ ما أُخذ بالحسبان أن اليمن أحد أبرز وأهم ساحات المواجهة مع إيران وأدواتها في إقليم الشرق الأوسط.

المبحث الثاني سيناريو التوافقات والتسوية السياسية

أما السيناريو الثاني المتوقع أن تسير باتجاهه الأزمة اليمينية فهو حدوث نوع من التوافقات والتسوية السياسية، بحيث يقدم جميع الأطراف تنازلات دون الحديث عن انتصار طرف بعينه وهزيمة طرف آخر. ويقوم هذا السيناريو، في حالة الأزمة اليمينية الراهنة، على عدم الحسم العسكري من قبل أي من الأطراف، والاستمرار في المراوحة على الجبهات دون حدوث أي تقدم حاسم لأي من أطراف الصراع.

وإضافة إلى عدم الحسم، يترافق ذلك مع استمرار تفاقم الوضع الإنساني بما في ذلك انتشار الأوبئة والمجاعات، واستمرار حالة الانهيار الاقتصادي في البلاد، ما يدفع جميع الأطراف ويضغط عليها باتجاه الاقتناع بضرورة التوصل إلى تسوية سياسية سلمية للأزمة، مع تعزز القناعة بعدم إمكان استمرار الأوضاع على ما هي عليه وعدم إمكان الحسم العسكري في الميدان.

ويرى الباحث بأن مثل هذا السيناريو هو سيناريو مُرَجَّح، إلا في حالة استمرار تعنت وتصلب جماعة الحوثيين في مواقفها، واستمرار رفضها للقرارات والمبادرات الأممية والإقليمية. وتتعرز فرص هذا السيناريو في حال وجود إرادة وجهود دولية حثيثة وجادة باتجاه الدفع قدماً بالمسار التوفيقى القائم على أساس إجراء مفاوضات شاملة، تعالج أصل الأزمة ولا تكتفي بمعالجة قضايا جزئية، أو الانتصار على إرساء التهدئة في جبهات محددة دون أخرى. وبحيث يتم إجبار كافة الأطراف على تقديم التنازلات اللازمة، بما في ذلك وجود تحركات دولية تضغط على الحوثيين وتُجبرهم على التراجع عن الموقف المتعنت والمتصلب، بما في ذلك دفعهم لقبول الانسحاب من المدن وتسليم مؤسسات الدولة،

مع إيقاف الدعم الإيراني للحوثيين. وقد يسهم طرح مقترحات توفيقية، مثل التقسيم الفيدرالي بتعزيز قبول الأطراف وتوجهها لهذا المسار.

وبحسب المسار الحالي للأزمة فإن مثل هذا السيناريو سوف يكون بمثابة مواصلة وتطوير على مسار مشاورات استوكهولم، التي أجريت بالعاصمة السويدية في كانون الأول (ديسمبر) 2018م، وما تمخّض عنها من اتفاق حول مدينة الحديدة وموانئ الحديدة، والصليف، ورأس عيسى، وكذلك الاتفاق على آلية تنفيذية حول تفعيل اتفاقية تبادل الأسرى، إضافة إلى إعلان تفاهات حول تعز. وبناءً عليه تم تأمين الموانئ المنصوص عليها. وبخصوص الاتفاق حول الأسرى فإنه تحقق جزئياً في المحادثات اللاحقة في العاصمة الأردنية عمان، وما تم التوصل فيها إليه من تفاهات حول عمليات تبادل الأسرى، إلا أن هذا المسار ما زال بحاجة للمزيد من الجهود والضغط الدولية، إذ انه لا زال متأخراً بسبب من العرقلة الحوثية، كما ظهر في الامتناع الحوثي عن تنفيذ اتفاق فكّ الحصار عن مدينة تعز.

وبالعموم، يمكن ملاحظة مؤشرات وبيادر على توجه إقليمي للسير في هذا الاتجاه، وهو ما بدأ مع مسارعة السعودية منذ ايلول (سبتمبر) 2019م باتجاه تقديم عروض وتنازلات للحوثيين، وذلك إثر تواصل الضربات الحوثية لأهداف ومنشآت داخل الأراضي السعودية، سواء بالاعتماد على الصواريخ الباليستية أو الطائرات المسيّرة، وتحديدًا بعد استهداف منشآت أرامكو. وهو ما دفع السعودية للتحرك باتجاه فتح قنوات اتصال مباشرة وغير مباشرة مع الحوثيين. وذلك بهدف ضمان أمنها الحدودي وحماية أراضيها من الهجمات. وكان من ضمن ذلك لقاء الأمير خالد بن سلمان، نائب وزير الدفاع السعودي، بوفد حوثي، في العاصمة العمانية مسقط، في الثاني عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2019م.

وكذلك، تتعزز فرص هذا السيناريو بفضل جهود وتحركات قادة دول عربية تقف على قدر من الحياد في الصراع مثل، أمير الكويت، أو سلطان عُمان. وقد شهدت العاصمتين، الكويت، ومسقط، بالفعل جولات عدّة للتشاور، بالإمكان المواصلة عليها وتكثيفها، من أجل الدفع قدماً بهذا السيناريو. وتجدر الإشارة إلى التطور الإيجابي الأخير في نهاية أيلول (سبتمبر) 2020م، حين تم التوصل إلى اتفاق على أكبر عملية تبادل أسرى منذ العام 2014م، حيث توصلت الحكومة اليمنية والحوثيين إلى اتفاق لتبادل أكثر من ألف أسير، خلال محادثات جرت برعاية دولية في سويسرا (فرانس 24، 2020/9/27).

المبحث الثالث سيناريو انتصار الحركة الحوثية

أما السيناريو الثالث، فهو سيناريو انتصار الحوثيين وتمكنهم من فرض إرادتهم وسيطرتهم على المناطق التي احتلّوها، وعلى المقرّات العسكريّة ومؤسسات الدولة التي أخضعوها لهم واستولوا عليها، وفرض ذلك من خلال صيغة معلنة يتمّ تبنيها من قبل الأطراف المحليّة اليمنيّة، وكذلك من قبل الدول الإقليمية والمجتمع الدوليّ.

ومن وجهة نظر الباحث، فإنّ مثل هذا السيناريو مستبعد وهو الأضعف من بين السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الأزمة، وينطلق الباحث من حقيقة ضعف الحوثيين من ناحية موازين القوى السياسية والاجتماعيّة داخل اليمن وخارجها، إذ أنّهم يمثلون أقلّيّة في النسيج اليمنيّ ولا يوجد لديهم القبول ضمن حاضنة اجتماعيّة واسعة. وبالتالي، لا يمكن للحوثيين أن يحكموا كامل اليمن ووفق صيغة معلنة، كونهم يمثلون أقلّيّة في التركيبة السياسية والاجتماعيّة.

في الواقع، فإنّه لولا تحالف الحوثيين مع الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، لما أمكنهم السيطرة على العاصمة صنعاء والوصول إلى ما وصلوا إليه من تغلغل وسيطرة في الدولة اليمنيّة. إضافة إلى أن الانقسامات داخل إطار الحكومة الشرعيّة هي التي جعلتهم يتوسّعون، وبالتالي، فإنّ توسعهم في السيطرة على الأرض لا يعكس قوّة فعليّة لديهم.

كذلك يزيد من ترجيح استبعاد هذا السيناريو حقيقة عدم الرضا واستحالة القبول الإقليميّ والدوليّ بوجود الحوثيين على رأس الحكم والسلطة في اليمن، وذلك تحديداً بسبب من كونهم يمثلون أجندة خارجيّة، ويرتبطون بخدمة مشاريع إقليميّة إيرانيّة. لذا فإنّ الدول الإقليمية، وفي مقدمتها المملكة

العربية السعودية يستحيل أن تقبل بمثل هذا المصير لليمن لما يمثله من تهديدات مباشرة لأمنها القومي، ومن المحتمل جداً إنها سوف تضع ثقلها في سبيل عرقلة هذا السيناريو.

يُضاف إلى ذلك، الرفض الأمريكي لهذا السيناريو، ودعمها للمخاوف السعودية والتزامها بضمان أمن حليفتها السعودية ومصالحها. وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن اليمن مقترن بأمن حليفتها السعودية. هذا إضافة إلى الرفض الأمريكي لتمدد النفوذ الإيراني على مستوى الإقليم، وما ينجم عن ذلك من منح الجانب الإيراني أوراق ونقاط قوة جديدة يستغلها في الصراع على مستوى الإقليم، ويعزز بها تهديداته للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي. وأيضاً فإن سيناريو الحكم الحوثي لليمن يعني صعوبة التعامل مع هكذا دولة تسيطر على حكمها ميليشيا في المستقبل. وبالتالي، فإن هذا السيناريو يتعارض ويتناقض مع المصالح الأمريكية على المستوى الأبعد في الإقليم، خصوصاً إذا ما أخذ بالاعتبار الموقع المهم لليمن، وتأثيره المباشر على حركة النفط والتجارة العالمية، وما ينبني على ذلك من الاقتران بين ضرورة التأمين لها، لتجنب التأثير على أسعار النفط العالمية.

المبحث الرابع استمرارية الأزمة

المقصود بهذا السيناريو إن تستمر الأزمة اليمينية على المدى المنظور، بم يشمل مدة العشر سنوات القادمة، وذلك ضمن معادلات وحسابات الصراع الراهنة، مع عدم حدوث تغييرات جوهرية عليها، واستمرارها كذلك طوال هذا المدّة، ما لم تحصل تطورات حاسمة تغير الحسابات وموازين القوى على المستوى المحلي والإقليمي.

ينطلق افتراض سيناريو استمرارية الأزمة من اعتبار أن التوصل إلى حل يرضي جميع أطراف الصراع في اليمن هو تصوّر طموح للغاية. وذلك بسبب تمسك كل طرف بمكاسبه التي تمكّن من تحقيقها وعدم الاستعداد لتقديم التنازلات، مع استمرار السعي لجني المزيد. مع الأخذ بالاعتبار أن القيادات الحالية المتمتعة بالقوة والنفوذ مستفيدة من استمرار الوضع القائم. وهو ما يعرقل باستمرار أي مساعي للتوفيق، خاصة مع عدم تمكّن أي طرف من فرض سيطرة كاملة وإخضاع باقي الأطراف بالقوة.

ولا يعني استمرار حالة الصراع والأزمة بالضرورة الاستمرار في اشتعال الجبهات على أعلى وتيرة، وإنما قد يكون مترافقاً مع انخفاض عام في حدة القتال وهدوء نسبي على الجبهات مع عدم تمكن أيّ طرف من تحقيق اختراقات هامة.

وبالتالي، ووفقاً لهذا السيناريو، يكون هناك استمرار لحالة من تشطي القوى والتقسيم الواقعي على الأرض خارج إطار أي تقسيم توافقي تتبناه جميع الأطراف ضمن حلول تسوية شاملة. وبحيث تتوزع مناطق السيطرة، بين الأطراف المتنازعة، فتكون محافظات مأرب، والجوف، والمهرة، وشبوة، والجزء الصحراوي من حضرموت مع الحكومة الشرعية والجيش الوطني اليمني، أي الطرف المرتبط

بالسعودية والمدعوم من قبلها. بينما تكون عدن، والقسم الساحلي من حضرموت المعروف بـ "حضرموت الوادي"، تابعة لسيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي، وحليفهم الإقليمي المتمثل بدولة الإمارات، وتكون المناطق الساحلية على البحر الأحمر، تحت سيطرة ألوية حراس الجمهورية، وحليفها كذلك الإمارات. وتستمر السيطرة الحوثية على المحافظات التي يسيطر عليها في الشمال، أما محافظة تعز فتبقى محلّ صراع بين الحوثيين والقوات الموالية للحكومة الشرعية.

ويقترن هذا السيناريو باستمرارية التدخلات والصراعات الخارجية على الساحة اليمنية، واستمرارية التصعيد والصراع على مستوى الإقليم وبقاء اليمن ساحة من ساحات المواجهة، مع محاولة فاعلين خارجيين مثل إيران استنزاف السعودية والضغط إليها في اليمن عن طريق تمديد وإطالة الحرب، عبر الاستمرار في دعم حلفائهم الحوثيين.

ووفقاً لهذا السيناريو، فإن الحوثيون قد يتجهون للتوقف عن شن هجمات باتجاه الأراضي السعودية والإمارات والسفن الدولية، في مقابل تراجع السعودية عن شنّ الضربات الجوية. وهو ما يوقّر بالتالي حلاً مرحلياً للسعودية التي تسعى للخروج والتخفيف من أعباء الحرب اليمنية المكلفة.

ومن أهم ما يدفع باتجاه سيناريو استمرارية الأزمة هو عدم توقّر الجدية الدولية من أجل الحسم في اليمن، وبحيث يكون الحسم فقط في المناطق الهامة للمصالح الدولية، والمتمثلة تحديداً في المناطق الساحلية، كما حصل في اتفاق محافظة الحديدة، باعتبارها مناطق حساسة وهامة بالنسبة لحركة الملاحة والتجارة ونقل إمدادات النفط الدولية. بل إنّ هناك من الدول الكبرى من تحرص على استمرار الحرب في اليمن، باعتبارها مستفيدة منها، وفي مقدمة ذلك بيعها السلاح لكل من السعودية والإمارات، بما في ذلك دول الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا.

لكن، ومن وجهة نظر الباحث فإنّ هذا السيناريو غير مرجح، إذ أنه قد يتضمن بعض التوافقات والتهديدات المرحليّة المؤقتة، لكنه سوف يتضمن أيضاً تنبيهاً للحوثيين في مناطق سيطرتهم، وسوف يمكن الحوثيين من الاستمرار في بناء قوتهم، ما يجعلهم مصدر تهديد دائم في المنطقة، ولأمن السعودية تحديداً.

الفصل الخامس

الخاتمة، الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الخاتمة

تداخلت مستويات وأطراف الصراع في الأزمة اليمنية، ما بين الداخل والخارج، وما بين المحليّة والإقليميّة والدوليّة، ما أكسبها طابعاً مركّباً وأسهم في تعقيد مسار الأحداث فيها، ودفع بالتالي لإطالة أمدّها وتأجيل الحسم فيها.

فعلى مستوى الأطراف المحليّة الفاعلة في اليمن، كان لاختلاف مطالبها دور كبير في اتساع فجوة الخلاف فيما بينها، وجعل من الصعب الحديث عن جبهة يمنيّة موحدة تواجه خصم مشترك، فهناك بدايةً النظام الحاكم السابق وما تبقى منه من قيادات عسكريّة وأمنيّة استمر حضورها ونفوذها، وبخاصّة الرئيس علي عبدالله صالح - قبل مقتله - وأبنائه وأقربائه، الذين اتجهوا للمهادنة بدايةً مع بدء تفعيل الآليات التنفيذيّة للمبادرة الخليجية، إلا أنهم اختاروا الانقلاب على هذا المسار والعودة للتصعيد عبر التحالف مع الحوثيين والسيطرة على العاصمة صنعاء عام 2014م، إثر شعورهم بفقدان قوتهم ونفوذهم مع توفر الفرصة لاستعادتها خصوصاً مع استمرار قوّته العسكريّة.

ومن ثم برز حزب التجمع اليمني للإصلاح والقيادات العسكريّة المتحالف معها وبخاصّة الجنرال علي محسن الأحمر، كطرف ثاني فاعل في الأزمة، وقد شكّل الحزب عماد أساسي للحكومة الشرعيّة والقوّات المساندة لها، إلا أنه كان غير مرغوب به من قبل بعض دول التحالف العربي المساندة للشرعيّة، ما أدى إلى تشتيت جانب كبير من الجهود الساعية لإعادة الحكومة الشرعيّة إلى الحكم.

وتمثّل الطرف الثالث في الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية اليمنية، ومعه التيار المؤيّد للحكومة الشرعيّة من المؤتمريين، إلا أنه بقي ذو وزن سياسي حصرًا، في حين تغيب سيطرته

العسكرية على الأرض وتضعف بدون وجود القوّات المرتبطة بحزب التجمع اليمني للإصلاح. ويعتبر الرئيس هادي بمثابة الواجهة الدولية الممثلة للحكومة الشرعية المتوافق عليها من قبل دول التحالف العربي، إلا إن دوره بقي محدوداً وتابعاً لإرادة السعودية ولم يمتلك القدرة للاستقلال عنها، وذلك بسبب عدم سيطرته على تحالفات قبليّة وقوّات عسكريّة على الأرض، كما كان في حالة الرئيس علي عبدالله صالح على سبيل المثال.

أما الطرف المحليّ الرابع الذي برز حضوره في الأزمة فهو المجلس الانتقالي الجنوبيّ، والذي تشكّل في العام 2017م، كامتداد وإعادة تنظيم للحراك الجنوبيّ الناشط في محافظات الجنوب منذ العام 2007م. واختلف هذا الطرف عن غيره من الأطراف بسبب رفعه مطالب انفصاليّة وتبنيه مشروعاً ينقلب على وحدة اليمن، وقد نشأ عن ذلك حدوث خلافات وصدامات مسلحة بين المجلس من جهة والحكومة الشرعيّة والقوّات الموالية لها من جهة أخرى، وهو ما كان له بالغ الأثر على تثبيت وإضعاف الجهود الداعمة لإعادة السيطرة للحكومة الشرعيّة، وأسهم في تثبيت سيطرة الحوثيين على المحافظات التي احتلّوها في شمال اليمن.

ويمثّل الحوثيون الطرف المحليّ الخامس في الأزمة، وهو الطرف الذي قاد الانقلاب على الحكومة الشرعيّة، بعد سيطرة الجماعة على مقرات المؤسسات الحكومية بالعاصمة صنعاء في أيلول (سبتمبر) عام 2014م، إثر تحالفهم في حينه مع الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، وقد ارتبط الحوثيون بتنفيذ أجندة إقليمية عبر ولأئهم للجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة وتلقيهم الدعم منها، وقيامهم بدور الوكيل عنها في أزمتها مع السعودية، بحيث سعوا لأن يكونوا ورقة ضغط في الصراع موجهة لأمن المملكة العربيّة السعوديّة. ولم يبذل الحوثيين أي استعداد لتقديم تنازلات في سبيل تسوية الأزمة

واستمروا متمسكين بموقفهم الانقلابي التصعيدي، رافضين التنازل عن أي مكتسبات انتزعوها بقوة السلاح.

على المستوى الإقليمي، برز الدور الإيراني صريحاً في أحداث الأزمة، وذلك تحديداً منذ الانقلاب الحوثي في أيلول (سبتمبر) عام 2014م، إذ وجد الإيرانيون في الحوثيين فرصة لمدّ مشروعهم للهيمنة في المنطقة إلى منطقة على قدر كبير من الأهمية في عمق الجزيرة العربية، وعند مضيق باب المندب ذي الأهمية الاستراتيجية، بحيث يكون لها ذراع عند خاصرة المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، توظفها للضغط عليها، فبادروا لتقديم مختلف أشكال الدعم لهم، من الاعتراف السياسي، إلى الدعم بالاستشارة والتدريب ودعمهم بالسلاح، كما صرح بذلك عدد من المسؤولين الإيرانيين.

وتبرز السعودية كطرف إقليمي أساسي فاعل في أحداث الأزمة اليمنية، وذلك منذ العام 2011م حين قادت تقديم مبادرة مجلس التعاون الخليجي والإشراف على الآليات التنفيذية التي أعقبتها، ومن ثم، وبعد الانقلاب الحوثي، أعلنت تشكيل التحالف العربي وإطلاق عمليات عاصفة الحزم في آذار (مارس) عام 2015م، واستمرت في قيادة العمليات العسكرية للتحالف حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة. وشمل دورها كذلك القيام بمساعي للتوفيق بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة الشرعية، منذ وقوع المواجهات بين الطرفين في آب (أغسطس) 2019م. وقد جاء تحرك السعودية بشكل أساسي بدافع من الحفاظ على أمنها القومي الذي يتأثر بشكل مباشر بالوضع في اليمن، وخاصة في حال استقرار السيطرة لصالح الحوثيين، الذين يعلنون العداء الصريح لها.

أما الدولة الإقليمية الثانية التي برز دورها في الأزمة، فهي دولة الإمارات العربية المتحدة، التي شاركت بثاني أكبر قوة في التحالف الداعم لاستعادة الشرعية عام 2015م. إلا أنها سرعان ما اتجهت

للتركيز بدرجة أكبر نحو تأمين مصالحها الخاصة في جنوب اليمن، وبالتحديد استثمار موارد الطاقة هناك وإدارة الموانئ على الساحل الجنوبيّ، وسعت لتثبيت سيطرتها عبر تشكيل ودعم قوّات موالية لها، ومن ثم دعمت تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبيّ الذي ظلّ مرتبطاً بها وبمصالحها في الجنوب. على المستوى الدوليّ، فإن دور مجلس الأمن وحركته اتسمت بالتردد وعدم الحزم إزاء الطرف الحوثيّ المنقلب على الحكم في اليمن، وقد عزف المجلس والمبعوث الدوليّ عن تفعيل أدوات ضغط حازمة تجاه الحوثيين، وبالرغم من تبني مجلس الأمن القرار (2216) الداعي إلى انسحاب الحوثيين من المدن التي احتلّوها إلا أنه لم يدفع باتجاه تطبيق القرار على الأرض، بل اتجه للتراجع تدريجياً وتوجيه الجهود نحو تحقيق منجزات على مستويات جزئية كما في اتفاق انسحاب القوّات المتقاتلة من الحديدة، واتفاق فكّ الحصار عن مدينة تعز.

نتيجة هذه الحالة من التعارضات والتجاذبات بين مختلف الأطراف، وعدم الاستعداد الكافي من قبل كل منها للسير باتجاه الدفع بتسويات توفيقية للأزمة، مع عدم قدرة أيّ من الأطراف على تحقيق الحسم الكامل للأزمة، فإن النتيجة كانت تعقيد الأزمة وإطالة أمد الصراع وبقاء اليمن في حالة أزمة مستمرة حتى تاريخ أعداد هذه الدراسة.

ثانياً: الاستنتاجات

في ضوء الإجابة عن أسئلة الدراسة والفرضية التي تضمنتها، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1. كان للظروف الاقتصادية المتراجعة في فترة ما قبل اندلاع ثورة الشباب اليمنية عام 2011م، والمتمثلة بارتفاع نسب الفقر والبطالة، دور أساسي في اندلاع الثورة. إضافة إلى عوامل سياسية متمثلة في ارتفاع مستويات الفساد في النظام السابق، وطول مدة حكم الرئيس علي عبد الله

صالح، التي امتدت إلى ثلاثة و ثلاثين عاماً. يضاف إلى ذلك توجهه لتسليم عدد من أفراد عائلته مناصب مهمة وحساسة في الدولة وبخاصة في المؤسسات الأمنية والعسكرية، كما كان قد بدأ بالتمهيد لتوريث ابنه أحمد حكم البلاد، وهذا ما أثار حفيظة القوى المعادية والمعارضة له.

2. بالحديث عن الجذور والأسباب الاجتماعية للأزمة في اليمن فإنه يبرز عامل التعليم وضعفه في اليمن من بين أهم تلك الأسباب. إذ أدى ضعف التعليم إلى استمرار سيطرة مؤسسة القبيلة في عملية التنشئة السياسية للأفراد، وبالتالي استمرار سيطرة القيم التقليدية على الثقافة السياسية لدى المواطنين، بما فيها قيم الولاء والانتماء على أسس قبلية، وهو ما أسهم في إضعاف رابطة الانتماء الوطني الجامع والانتماء للوطن، وبالتالي كان له انعكاسه في حالة التنشيط السياسي مع اندلاع أحداث الأزمة اليمنية.

3. لعلّ أبرز وأهم استنتاج يخرج به الباحث من دراسته للأزمة اليمنية هو ضعف عامل الانتماء والولاء الوطني وتغليب الانتماء القبليّ والنزعات العشائرية والطائفية والجهوية الضيقة على حساب المصلحة العليا للوطن. ويجد الباحث بأن الانتماءات القبليّة والحزبيّة في اليمن كان لها دور أساسي في تصعيد أحداث الأزمة اليمنية وإطالة أمدها، وذلك بفعل تغليب الأفراد بسببها للانتماء القبليّ أو الحزبيّ على حساب الولاء الوطنيّ الجامع. وهنا يشار إلى إن الأحزاب السياسية في اليمن لم تقم بالدور المأمول منها فيما يتعلق بالتوعية الوطنية، حيث غابت المشاريع الجديّة من قبل الأحزاب للاضطلاع بدورها في تطوير المجتمع والثقافة في اليمن.

4. هناك انقسامات على مستوى الولاء داخل المؤسسات العسكرية والأمنية في اليمن، حيث يبرز الولاء داخلها لحساب أشخاص وقيادات بعينها دوناً عن الولاء للمؤسسة. وذلك على الرغم مما نصّت عليه المبادرة الخليجية في العام 2012م، وما ترتّب عليها من إجراءات إعادة هيكلة

الجيش والمؤسسات الأمنية. فعلى سبيل المثال، بقيت ألوية الحرس الجمهوري محتفظة بولائها لأحمد علي عبدالله صالح، في حين بقيت الفرقة الأولى مدرع موالية لعلي محسن الأحمر الذي له ثقل واضح في معادلة التركيبة القبلية والعسكرية.

5. قام الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح والحوثيين بشن هجوم مشترك في العام 2014م ضد نظام الجمهورية اليمنية الجديد برئاسة عبد ربه منصور هادي، وذلك بسبب من شعورهم بالإقصاء وعدم تمثيلهم بما يعبّر عنهم ويريضهم في هذا النظام. ولم تكن سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء في أيلول (سبتمبر) عام 2014م ممكنةً دون تحالفهم مع الرئيس السابق علي عبدالله صالح، إذ جاءت نتيجة قيام ألوية الحرس الجمهوري بالتعاون معهم وتنسيق سيطرتهم على المدينة.

6. يجد الباحث بأنّ جانب أساسي من أسباب تصعيد الأزمة اليمنية جاء لعوامل وأسباب إقليمية، ويأتي في مقدمتها التدخلات الإيرانية وأطماعها ومشاريعها التوسعية على مستوى إقليم الشرق الأوسط، وتقديمهم الدعم السياسي والعسكري بناءً على ذلك لجماعة الحوثيين، ما أدى إلى تقوية وضع الجماعة وبالتالي زيادة تعنتها والتصلّب في مواقفها وعدم قبولها بتقديم تنازلات والسعي نحو التوفيق وقبول المبادرات التوفيقية ضمن جهود تسوية الأزمة، وبالتالي كان التدخل الإيراني من أهم العوامل التي أدت إلى تعقيد الأزمة.

7. كذلك، يجد الباحث بأنّ هناك عامل إقليمي آخر، أدى إلى تعقيد مسارات وأحداث الأزمة اليمنية وإطالة أمدها، وهو المتمثل في التدخل السعودي والإماراتي ضمن إطار التحالف العربي الداعم للشرعية، ومن ثم الاختلاف بينهم، وبالتحديد حول الموقف من الحكومة الشرعية ودعمها، والذي جاء بسبب من اختلافهم مع حزب التجمع اليمني للإصلاح والقوّات المرتبطة به، وما أدى له

ذلك من مواجهة دولة الإمارات العربية المتحدة تحديداً للجيش الوطني اليمني، وتوجهها نحو تأسيس ودعم أجيالٍ سياسية وقواتٍ عسكرية منفصلة عنه ومواجهة له، وفي مقدمتها المجلس الانتقالي الجنوبي، ذو المساعي الانفصالية، والقوات المرتبطة به، والذي تأسس عام 2017م، وبالتالي عزز ذلك من الانقسام بين الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، وكذلك دعم علي عبدالله صالح عام 2017م والمراهنة عليه، ومن ثم دعم ابن أخيه طارق صالح، قائد ألية "حراس الجمهورية" أيضاً. وكل ذلك أدى إلى إضعاف موقف الحكومة الشرعية والقوات الموالية لها، وتأخير بسط سيطرتها على البلاد وعودتها لممارسة سلطاتها في الحكم واستعادتها السيادة على كامل اليمن، كما كان من المفترض أن يؤدي إليه تدخل التحالف العربي عندما تشكل في العام 2015م.

8. لمَسَّ الباحث من خلال معالجته لموقف مجلس الأمن من الأزمة اليمنية، عدم جديته في التعامل مع الحوثيين، رغم قيامهم بأعمال عدوانية تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين في منطقة دولية (بحر العرب، وخليج عدن، ومضيق باب المندب)، كما تعامل مع الحالة العراقية عام 1990-1991م والسنوات اللاحقة لغزو العراق للكويت، والإدعاء أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل، ما يدل على إن مجلس الأمن جهاز سياسي أكثر منه قانوني، يعمل أحياناً وفق معايير مزدوجة.
9. انعكست عدم الجدية في التعامل الدولي تجاه الحوثيين عبر عدم وجود أي إلزام حقيقي للحوثيين بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الصادرة، وفي مقدمتها القرار رقم (2216) الذي نصّ على إلزام الحوثيين بتسليم السلاح وانسحابهم من المدن التي احتلّوها، بما في ذلك عدم استخدام وسائل ضغط فعالة وناجعة، من قبيل إرسال قوات دولية، أو تصنيف الجماعة باعتبارها "إرهابية"، وهو ما يعكس من وجهة نظر الباحث عدم وجود نية للحسم من قبل المجتمع الدولي للأزمة اليمنية،

بل إن جهود مجلس الأمن والمبعوث الدوليّ اتجهت منذ مشاورات ستوكهولم في العام 2018م نحو تجزئة ملفات الأزمة وعدم التعامل مع أساس تصاعدها، والتراجع عن جهود إلزام الحوثيين بالقرار (2216).

10. يستنتج الباحث بأنّ المصالح الدوليّة ذهبت باتجاه الدفع نحو تسوية الأوضاع في المناطق ذات الأهمية بالنسبة للمصالح الدوليّة، والمتمثلة بشكل أساسي في المناطق الساحليّة من اليمن، وتحديدًا موانئ محافظة الحديدة على ساحل البحر الأحمر، وذلك بسبب كونها سواحل وموانئ المهمة بالنسبة لحركة الملاحة والشحن والتجارة وحركة نقل النفط الدوليّة، في حين بدا أن هناك نوع من الإهمال والتجاهل الدوليّ لتسوية الأوضاع في المناطق الداخليّة من اليمن، بما في ذلك محافظة العاصمة صنعاء والمحافظات المجاورة لها في شمال اليمن، حيث تغيب المصالح الدوليّة هناك.

11. الإدارة الأمريكيّة في عهدَيّ أوباما وترامب أبدت مرونة واضحة حيال الحوثيين، وخصوصاً في موضوع تسليحهم من قبل إيران، ما أدى إلى تصعيد وتصلّب مواقفهم في أيّة مفاوضات أو محاولات لحلّ الأزمة. وكان مطلبهم الذي لم يتنازلوا عنه ولم يقدّموا بشأنه أيّ تنازلات هو فرض سيطرتهم الكاملة على اليمن، أما الأطراف اليمنيّة الأخرى فإنّ دورهم اقتصر على المشاركة وليس دور الأصيل، وحتى وإن كان ذلك وفق مبادئ وقواعد الشرعيّة.

12. يجد الباحث بأنه لا يوجد موقف أميركي واضح وصارم تجاه أحداث الأزمة اليمنيّة، حيث تغيب الاستجابة الأمريكيّة الفعّالة، على غرار ما حدث في أزمات معاصرة أخرى حول العالم، مثل التدخل في أفغانستان أو صربيا، وذلك بالرغم من أهمية موقع اليمن الجيوستراتيجي بالنسبة للمصالح الأمريكيّة وكذلك مصالح الدول الأوروبيّة، وفي مقدمتها حركة التجارة العالميّة وحركة

شحن النفط. ويرى الباحث بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد فضلت عدم الانخراط المباشر في الأزمة واكتفت غالباً بالحركة خلف الكواليس وتوكيل إدارة الأزمة الحلفاء المحليين في الإقليم. ويرى الباحث بأن ذلك قد يعكس في جانب منه مصلحة أميركية تستفيد من إدامة واستمرار الصراع في اليمن بسبب ما يؤدي إليه من إدامة حالة التوتر والصراع على مستوى إقليم الشرق الأوسط وهو ما تستفيد منه الولايات المتحدة في إدامة ارتباط دول المنطقة أمنياً وعسكرياً بها، إضافة إلى استفادة شركات السلاح الأمريكي من استمرارية هذه الصراعات.

ثالثاً: التوصيات

1. ضرورة توحيد الأطراف الداخليّة المناوئة للحوثيين تحت راية ومظلة واحدة، وهي مظلة الحكومة اليمنية الشرعية، بحيث يمكنها تكثيف جهودها على الأرض في سبيل استعادة وفرض سيطرتها على كامل البلاد، والتعجيل بما يتطلبه ذلك من توحيد للقوات العسكرية والأمنية وتنسيق جهودها بحيث تكون مساندة للجيش الوطني اليمني.
2. ضرورة الحفاظ على الوحدة اليمنية، باعتبارها ضماناً وركيزة أساسية لبقاء اليمن دولة مستقرة قادرة على تحقيق النهوض وإعادة الإعمار، وعدم بقائها دولة ضعيفة وهشة، بفعل الانقسامات والتفتت، وما قد يؤدي له ذلك من استمرار الأزمات الداخلية والاضطرابات فيها، بما يؤدي إلى تحوّلها إلى بؤرة دائمة لنشاط الجماعات المتطرّقة، وبالتالي استمرار تهديدها الأمن الإقليمي.
3. تبني حلّ التقسيم الفيدراليّ في اليمن باعتباره حلّ توافقيّ بين الأطراف المحليّة، يعزز من فرص الإبقاء على الوحدة اليمنية في مواجهة المطالب الانفصاليّة، وذلك انطلاقاً من إدراك كون اليمن بلد متعدد على مستوى المكونات الاجتماعيّة والطائفيّة والسياسيّة، بحيث يصعب فيه إعادة

فرض حكم مركزيّ فيه. ويكون تبني هذا الحلّ انطلاقةً مما تقرر في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمنيّ.

4. تفعيل الدور الإقليميّ في حل الأزمة اليمنية عبر تنسيق وتفعيل الجهود باتجاه الدفع لأن تكون الدول الإقليمية وفي مقدمتها الدول المشاركة في التحالف العربي مساندة للحكومة الشرعية والوحدة اليمنية، ويكون ذلك انطلاقةً من إدراك المخاطر والتعبات الأمنية التي تطال دول الإقليم بسبب استمرار الأزمة في اليمن، وخصوصاً ما يتعلق بخطورة تمكّن جماعة الحوثيين من تثبيت أركان حضورها في الحكم باليمن، وما يرتبط به ذلك من تمدد للمشروع الإيراني على مستوى الإقليم.

5. ضرورة تفعيل دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن بحيث يكون له دور فاعل في الدفع باتجاه تسوية الأزمة اليمنية، وتوظيف ما يلزم من أوراق في سبيل ذلك، حيث أن غياب دور مجلس الأمن يعمل على تراجع الثقة به وبالذور المنوط به في حفظ الأمن والسلم الدوليّ، ما يؤدي بالتالي إلى تعزيز الصراعات والتطرف حول العالم وسيادة منطق العنف والقوة بدلاً من الالتزام بالاطر السلمية والدبلوماسية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- ابن منظور، محمد بن مكرم (1996). لسان العرب. لبنان - بيروت: دار الكتب العلمية.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل (2009). تاج اللغة وصحاح العربية. مصر - القاهرة: دار الحديث.
- قرار الأمم المتحدة (2041) لعام 2014م. UN، 26/2/2014، Resolution 2041 (2014)،
Accessed: 24/7/2020 .At: <https://www.un.org/>.
- قرار الأمم المتحدة (2051) لعام 2012م. UN، 12/6/2012، Resolution 2051 (2012)،
Accessed: 24/7/2020. .At: <https://un.org/>
- مبادرة مجلس التعاون الخليجي. مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن. رابط
الموقع: <https://osesgy.unmissions.org>. تاريخ الزيارة: 2020/2/18.
- ميثاق الأمم المتحدة. موقع الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة. رابط الموقع:
<https://www.un.org/ar>. تاريخ الزيارة: 2020/7/5.
- نص "اتفاق الرياض" بين الحكومة اليمنية والانتقالي الجنوبي (وثيقة). وكالة أنباء الأناضول. رابط
الموقع: <https://www.aa.com.tr/ar>. تاريخ الزيارة: 2020/5/16.
- النص الكامل لاتفاق استوكهولم. مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن. رابط
الموقع: <https://osesgy.unmissions.org>. تاريخ الزيارة: 2020/5/24.

ثانياً: المراجع

العربية

- أبو زيد، أحمد (2018). العلاقات اليمنية الخليجية. الأخوة الأعداء. الطبعة الأولى. مصر -
القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.
- أبو زيد، أحمد محمد (2013). الدور السياسي للقبيلة في اليمن: مستقبل الصراع في جنوب اليمن
كدراسة حالة. الكويت - الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية.

- الأحصب، أحمد علي (2019). هوية السلطة في اليمن؛ جدل السياسة والتاريخ. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- البيضان، صالح (2019). وجوه في الحرب.. شخصيات يمنية لمعت في مرايا الأحداث. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار الآن للنشر والتوزيع.
- الجبار، محمود (2018). الجذور التاريخية للأزمة اليمنية. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: الآن للنشر والتوزيع.
- جويس، جريجوري (1993). العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل. مصر - القاهرة: مكتبة مدبولي.
- حسن، عمار علي (2004). التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية؛ حالة اليمن. الإمارات العربية المتحدة - دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- الحميري، محمد أحمد (2018). القبيلة في اليمن ودورها في الاحتجاجات الشعبية 2011 - 2012. ألمانيا - برلين: المركز الديمقراطي العربي.
- حيدر، قادري أحمد (2012). الحضور التاريخي وخصوصيته في اليمن. في: الثورة اليمنية؛ الخلفية والآفاق. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الدغشي، أحمد (2010). الحوثيون؛ دراسة منهجية شاملة. لبنان - بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- الدهيسات، هايل (2016). التحولات في اليمن وعاصفة الحزم. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: خزائن القلم للنشر والتوزيع.
- الذهب، علي (2019). الجيش اليمني بعد خمسة أعوام من الصراع: التحديات والمآلات. قطر - الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- الربابعة، خالد محمد (2011). الجغرافيا السياسية: دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار جليس الزمان.

- الربيعي، فضل (2012). القضية الجنوبية والحراك الجنوبي.. الخلفية والأسباب. في: الثورة اليمنية؛ الخلفية والآفاق. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الروحاني، عبدالوهاب محمد (2010). اليمن؛ خصوصية الحكم والوحدة؛ دراسة تحليلية. الطبعة الثانية. الأردن - عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- شعيب، مختار (2018). وثائق المؤامرة ومخططات التقسيم. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: دار روابط للنشر وتقنية المعلومات.
- صالح، هادي محمد (2016). عاصفة الحزم. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع.
- صالح، هادي محمد (2016). عاصفة الحزم. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع.
- الصلاحى، فؤاد (2012). نشوء الدولة الحديثة في اليمن ومسار تشكلها. في: الثورة اليمنية؛ الخلفية والآفاق. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الطاهر، عبد الباري (2012). المجتمع المدني ودوره في الثورة: الإصلاح نموذجاً. في: الثورة اليمنية؛ الخلفية والآفاق. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- العامري، عباس رشدي (1993). إدارة الأزمات في عالم متغير. مصر - القاهرة: مؤسسة الأهرام.
- علي، حمدي بشير (2019). العنف المقدس: النفوذ الاقتصادي للمليشيات والأمن الإقليمي. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.
- عوض، جيهان عبد السلام (2019). أمريكا والربيع العربي: خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- الغذامي، عبدالله (2016). نحن وإيران. الطبعة الأولى. السعودية - الرياض: مدارك للنشر والتوزيع.
- الفتية، عبد الله (2008). التكتل على قاعدة الديمقراطية في الجمهورية اليمنية (1990-2008)؛ المحاولات، المعوقات، والشروط المطلوبة. الولايات المتحدة الأمريكية - واشنطن: مركز الجماعة العربية للديمقراطية للدراسات.

فهيمى، عبد القادر (2014). المدخل إلى دراسة الاستراتيجية. الطبعة الثانية. الأردن - عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

القدمى، حمود ناصر (2015). مسارات الصراعات الداخلية في اليمن. في: مسارات متشابكة؛ إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط. مصر - القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية.

كيسنجر، هنري (1999). الدبلوماسية، ترجمة مالك فاضل. الأردن - عمان، الأهلية للنشر والتوزيع.

لعروسي، محمد عصام (2020). النزاعات المسلحة ودينامية التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: مجموعة النيل العربية.

محبوب، عبد الحفيظ (2017). التصدي الصلب: السعودية في مواجهة الاندفاعات الإيرانية. الطبعة الأولى. المملكة المتحدة - لندن: إي كتب للنشر والتوزيع.

المحطوري، عبد السلام (2012). المسارات التاريخية للتدخلات الإقليمية والدولية في اليمن. في: الثورة اليمنية؛ الخلفية والآفاق. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المنحجي، ماجد (2012). ثورة الشباب.. محدداتها وآفاقها المستقبلية. في: الثورة اليمنية؛ الخلفية والآفاق. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مركز أبعاد للدراسات والبحوث. النفوذ الإماراتي في اليمن؛ المرتكزات والحصاد. الطبعة الأولى. اليمن - صنعاء: مركز أبعاد للدراسات والبحوث.

مصطفى، نصر طه (2004). هموم آخر القرن: اليمن والتحويلات السياسية الكبرى. لبنان - بيروت: رياض الرئيس.

المولى، سعود (2011). اليمن السعيد؛ وصراعات الدين والقبيلة. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: مدارك.

المولى، سعود (2015). الحوثيون واليمن الجديد؛ صراع الدين والقبيلة والجوار. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت" دار سائر المشرق للنشر والتوزيع.

ناجي، أحمد (2019). **هل من صراع إماراتي-سعودي؟**. لبنان - بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

ناجي، أحمد (2020)، **المهرة، اليمن: صراع خفيّ جديرٍ بالمتابعة**. لبنان - بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

هاشم، فراس عباس (2016). **النفوذ المتعاضم: إيران وأعباء التفكير الإستراتيجي حيال الصعود الإقليمي**. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع.

هنية، آدم (2020). **جذور الغضب: حاضر الرأسمالية في الشرق الأوسط**. ترجمة: عمرو خيرى. مصر - الجيزة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات.

الأجنبية

Al-Qadhi, Mohammad Hassan (2017). **The Iranian role in Yemen and its Implications on the Regional Security**. Egypt - Cairo: Arabian Gulf Centre for Iranian Studies.

B. R. Pridham (ed.): **“Contemporary Yemen: Politics and Historical Background”**. (London: Croom Helm, 1984).

Kissinger, Henry, 1969, **Nuclear Weapons and Foreign Policy**, Wild Field and Nicholson, London, U.K.

Lackner, Helen, 2017, **Yemen in Crisis: Road to War**, Verso, London, U. k.

Lackner, Helen, and Varisco, Daniel Martin (2018). **Yemen and the Gulf States: The Making of a Crisis**. Germany - Hamburg: Gerlach Press.

Phillips, Sarah (2008). **Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective**. Palgrave Macmillan.

Quandt, William (1977). **Decade of Decision; American Foreign Policy toward the Arab-Israeli Conflict (1967-1976)**. U.S - Los Angeles: University of California press.

Richardson, James (1988). Crisis Management, in: **International Crisis Management**. Edited by: Gilbert R. Winham. U.S - Colorado: West View.

Romm, Joseph, 1993. **Defining National Security: The Nonmilitary Aspects**, Council on Foreign Relations, New York, U.S.

Young, Oran: (1967). **The intermediaries: third parties in international crises**, Princeton University.

ثالثاً: الدوريات

العربية

باذيب، أبو بكر أحمد (2016). المعضلة اليمنية؛ سيناريوهات ما بعد الحرب. *مجلة دراسات استراتيجية*. المجلد (25)، العدد (263). مصر - القاهرة: مركز الأهرام للدراسات.

البدور، بكر (2016). قراءة في تطورات أزمة العلاقات السعودية-الإيرانية. *مجلة دراسات شرق أوسطية*. العدد (75). ص: 117-126. الأردن - عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

البكري، نبيل (2015). العلاقات اليمنية - السعودية؛ مسارات الماضي ورهانات المستقبل. *مجلة رؤية تركية*. السنة (4). العدد (3). ص: 95-110. تركيا - أنقرة: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بهاء الدين، شيماء (2020). التحالف السعودي الإماراتي في اليمن: من الاتفاق إلى الاختلاف. *مجلة قضايا ونظرات*. العدد (16). ص: 115-130. مصر - القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

بويوش، محمد (2013). المراحل الانتقالية في دول الثورات العربية وإشكالية الانتقال إلى الاستقرار. *مجلة دراسات شرق أوسطية*. العدد (64). ص: 95-128. الأردن - عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

بوغزة، منى (2018). التدخل العسكري لدول التحالف العربي باليمن. *حوليات جامعة الجزائر*، العدد (32). الجزء (2). جوان 2018. ص: 552-573.

جرادي، محمد والي هائل (2018). القبيلة في المجتمع اليمني؛ اجتماعياً وسياسياً. *مجلة الآداب*. العدد (127). المملكة العربية السعودية - الرياض: جامعة الملك سعود.

حزام، عدنان (2017). الأزمة اليمنية؛ الوضع القائم مؤشرات المستقبل. مجلة دراسات شرق أوسطية. العدد (79). ص: 61-96. الأردن - عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

حسن، شيماء (2018). تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن. مجلة المستقبل العربي. المجلد (40). العدد (470). ص: 155-162. لبنان - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخضري، أنور قاسم (2014). الطائفية وفتيل الحرب الأهلية في اليمن. مجلة سياسات عربية. العدد (6). ص: 64-71. قطر - الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الشاعري، وردة مساعد (2019). تسويات الأزمة اليمنية ومؤتمر السويد. فصلية قضايا ونظرات. العدد (14). ص: 31-40. مصر - القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

الشريجي، عادل (2013). إعادة هيكلة الجيش اليمني. مجلة سياسات عربية. العدد (3). ص: 50-59. قطر - الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

شمسان، عبد الباقي (2015). اليمن بعد عاصفة الحزم؛ إعادة بناء الحقل السياسي. مجلة سياسات عربية. العدد (14)، ص: 100-107. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عيسى، عبدالملك محمد (2012). حركات الإسلام السياسي في اليمن. مجلة المستقبل العربي. العدد: 403. لبنان - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المودع، عبد الناصر (2015). الأزمة اليمنية في ضوء تمدد الحوثيين: الجذور والسيناريوهات المحتملة. مجلة دراسات شرق أوسطية. العدد (70). ص: 13-54. الأردن - عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

موسى، هاني (2019). أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات. مجلة سياسات عربية. العدد 37، ص 49-66، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

الأجنبية

Hass, Astrid (2005). Regime Change and its Limit. *Foreign Affairs*. Vol. 84. No. 4. Pp.

Hermann, Charles: (1969). Crisis in Foreign Policy: A Simulation Analysis. **American Political Science Review**. Vol. 64. No. 3. Pp. 913-914.

Roberts, David, and Hokayem, Emile (2016). Reassessing Gulf Security: The War in Yemen. **Survival: Global Politics and Strategy Journal**. Vol: 58. Pp 157-186.

رابعاً: رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراة

الحنيطي، راشد أحمد (2013). رسالة ماجستير غير منشورة "مبدأ تصدير الثورة الإيرانية وأثره على استقرار دول الخليج العربية؛ الحوثيين في اليمن أنموذجاً (1994-2013)". الأردن - عمان: جامعة الشرق الأوسط.

حورش، محمد عبدالله (2017). أطروحة دكتوراة غير منشورة بعنوان "الربيع العربي وأثره على الاستقرار السياسي في اليمن (2010-2015)". الأردن - عمان: جامعة العلوم الإسلامية.

الخاليلة، يسري سالم (2014). أطروحة دكتوراة غير منشورة بعنوان "تورات الربيع العربي للفترة من 2010-2013؛ الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية". الأردن - عمان: جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

شطيف، خالد صالح (2013). أطروحة دكتوراة غير منشورة بعنوان "الصراع السياسي في اليمن؛ 1990-2010". الأردن - إربد: جامعة اليرموك.

المغلس، هاني عبادي (2015). أطروحة دكتوراه غير منشورة بعنوان "بناء الدولة في مرحلة ما بعد الثورات العربية منذ عام 2010؛ مدخل معرفي". مصر - أسيوط: جامعة أسيوط.

خامساً: المواقع الالكترونية

العربية

عرفات مدابش، 2011/2/3. صحيفة الشرق الأوسط، الرئيس اليمني : لن أرشح نفسي لفترة رئاسية جديدة ولن أوريث الحكم لنجلي. رابط الموقع: aawsat.com. تاريخ الزيارة: 2020/5/1.

يمرس، 2013/8/31، بالأرقام: كارثة التعليم في اليمن. تاريخ الزيارة: 2020/3/7. رابط الموقع: yemeress.com. تاريخ الزيارة: 2020/3/6.

الجزيرة نت، 2014/12/6، مجلس التعاون الخليجي. رابط الموقع: aljazeera.net. تاريخ الزيارة: 2019/11/15.

فتحي شمس الدين، 2014/9/26، بي بي سي، كيف سيطر الحوثيون على صنعاء دون مقاومة من الجيش؟ رابط الموقع: <https://www.bbc.com/arabic>. تاريخ الزيارة: 2020/7/4.

سي إن إن، 2015/6/19. فشل مفاوضات جنيف بشأن اليمن.. ياسين يحمل الحوثيين المسؤولية. رابط الموقع: <https://arabic.cnn.com/>. تاريخ الزيارة: 2020/7/4.

دي دبليو، 2017/12/2. صالح ينقلب على الحوثيين ويدعو لفتح صفحة جديدة مع السعودية. رابط الموقع: <https://www.dw.com/ar>. تاريخ الزيارة: 2020/7/24.

الجزيرة نت، 2017/12/4. متحدث حوثي: الإمارات دبرت "الانقلاب" وورّطت صالح. رابط الموقع: <https://www.aljazeera.net/>. تاريخ الزيارة: 2020/7/24.

المنبر، 2017/11/23. قائد الحرس الثوري الإيراني: دعمنا لأنصار الله استشاري ومعنوي. رابط الموقع: <https://elminbar.net/>. تاريخ الزيارة: 2020/7/24.

أخبار الأمم المتحدة. 2018/3/1. في اليوم الأخير في منصبه، إسماعيل ولد الشيخ أحمد يؤكد عدم وجود حل عسكري للأزمة في اليمن. رابط الموقع: news.un.org. تاريخ الزيارة: 2020/4/11.

فرانس 24، 2018/11/1. هل غيرت واشنطن موقفها من الحرب التي تقودها السعودية في اليمن؟ رابط الموقع: <https://www.france24.com/ar>. تاريخ الزيارة: 2020/7/5.

الجزيرة نت، 2018/5/4. ائتلاف يماني جنوبي داعم للشرعية مناهض للانفصال. رابط الموقع: aljazeera.net. تاريخ الزيارة: 2020/5/14.

مركز المسبار للدراسات والبحوث، مطهر لقمان، 2018/6/18، قراءة في ثنايا الدور القطري في اليمن. رابط الموقع: almesbar.net. تاريخ الزيارة: 2020/4/10.

الجزيرة نت، 2018/9/8. انهيار مشاورات جنيف.. وفد الحكومة اليمنية ينتقد غريفيث. رابط الموقع: aljazeera.net. تاريخ الزيارة: 2020/4/11.

فرانس 24، 2018/9/8. المبعوث الأممي إلى اليمن يعلن فشل محادثات جنيف لغياب وفد الحوثيين. رابط الموقع: <https://www.france24.com/ar>. تاريخ الزيارة: 2020/7/5.

الجزيرة نت، 2018/11/9. واشنطن بوست: أميركا قد تصنف الحوثيين جماعة إرهابية. رابط الموقع: <https://www.aljazeera.net/>. تاريخ الزيارة: 2020/7/5.

وكالة سبوتنيك، 2018/5/11، وكالة سبوتنيك، 2018/5/11، بعد تفاهم الأزمة... تركيا تصدر بيانا بشأن الإمارات وجزيرة سقطرى. رابط الموقع: arabic.sputniknews.com. تاريخ الزيارة: 2020/4/10.

الجزيرة نت، 2019/10/2، إيران تقر لأول مرة بدعم الحوثيين. رابط الموقع: aljazeera.net. تاريخ الزيارة: 2020/3/20.

الشرق الأوسط، 2019/10/2. رئيس الأركان الإيراني يعترف بمواصلة «الحرس الثوري» دعم الحوثيين. رابط الموقع: <https://aawsat.com/>. تاريخ الزيارة: 2020/7/4.

ترك برس، 2019/11/4. تركيا.. تأسيس 164 شركة برؤوس أموال يمنية خلال عامين. رابط الموقع: turkpress.co. تاريخ الزيارة: 2020/4/11.

الجزيرة نت، 2019/8/28، مساع لدفع السعودية للتفاوض مع الحوثيين.. بومبيو والأمير خالد يتفقان على الحوار للحل باليمن. رابط الموقع: aljazeera.net. تاريخ الزيارة: 2020/4/11.

دي دبليو، 2019/8/30، فرقاء الصراع في اليمن . من يحارب من.. ولماذا؟. رابط الموقع: dw.com. تاريخ الزيارة: 2020/3/20.

الجزيرة نت، 2020/1/19. المهرة.. النوايا السعودية المبيتة. رابط الموقع: aljazeera.net.
تاريخ الزيارة: 2020/5/14.

الدستور، 2020/2/16. خلال اجتماع عقد في عمان.. أطراف النزاع اليمني تتفق على أول عملية
لتبادل الأسرى والمحتجزين. رابط الموقع: addustour.com. تاريخ الزيارة: 2020/4/11.

الجزيرة نت، 2020/4/3. الحكومة اليمنية تتهم الحوثيين بعرقلة اتفاقيات تبادل الأسرى. رابط
الموقع: <https://www.aljazeera.net/>. تاريخ الزيارة: 2020/7/5.

كريتر، 2020/3/18. تركيا تتسلل إلى اليمن عبر حزب الإصلاح. رابط الموقع: cratar.net.
تاريخ الزيارة: 2020/4/11.

القدس العربي، 2020/4/26. الانتقالي الجنوبي يعلن من أبوظبي حكماً ذاتياً للجنوب. رابط
الموقع: alquds.co.uk. تاريخ الزيارة: 2020/5/14.

الجزيرة نت، 2020/5/16. معارك أبين تتواصل لليوم السادس بين القوات الحكومية والمجلس
الانتقالي. رابط الموقع: <https://www.aljazeera.net/>. تاريخ الزيارة: 2020/5/17.

فرانس 24، 2020/6/21. اليمن: قوات المجلس الانتقالي الجنوبي تسيطر على جزيرة سقطرى.
رابط الموقع: <https://www.france24.com/>. تاريخ الزيارة: 2020/10/9.

روسيا اليوم، 2020/4/8. اليمن.. وكالة "سبأ" التابعة للحوثيين تنشر وثيقة مقترحة للحل الشامل
لوقف الحرب. رابط الموقع: www.arabic.rt.com. تاريخ الزيارة: 2020/5/2.

بي بي سي، 2020/4/9. الحرب في اليمن: التحالف الذي تقوده السعودية يعلن وقفا لإطلاق
النار. رابط الموقع: bbc.com/arabic. تاريخ الزيارة: 2020/4/10.

العربية، 2020/6/11. هوك: لا نريد أن نرى نسخة من حزب الله على حدود السعودية. رابط
الموقع: <https://www.alarabiya.net/>. تاريخ الزيارة: 2020/7/24.

الأجنبية

WFP, March 2010, **Comprehensive Food Survey; Republic of Yemen**. At: www.wfp.org. Accessed: 17/4/2020.

UNDP, June 2010, **Human Development Report 2010**. At: www.undp.org. Accessed: 1/5/2020.

Frankel, Rebecca, 17/6/2010, Foreign Policy, **The Failed States Index 2010**. At: www.Foreignpolicy.com. Accessed: 1/5/2020.

Transparency, 1/12/2011. **CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2011**. At: www.transparency.org. Accessed: 1/5/2020.